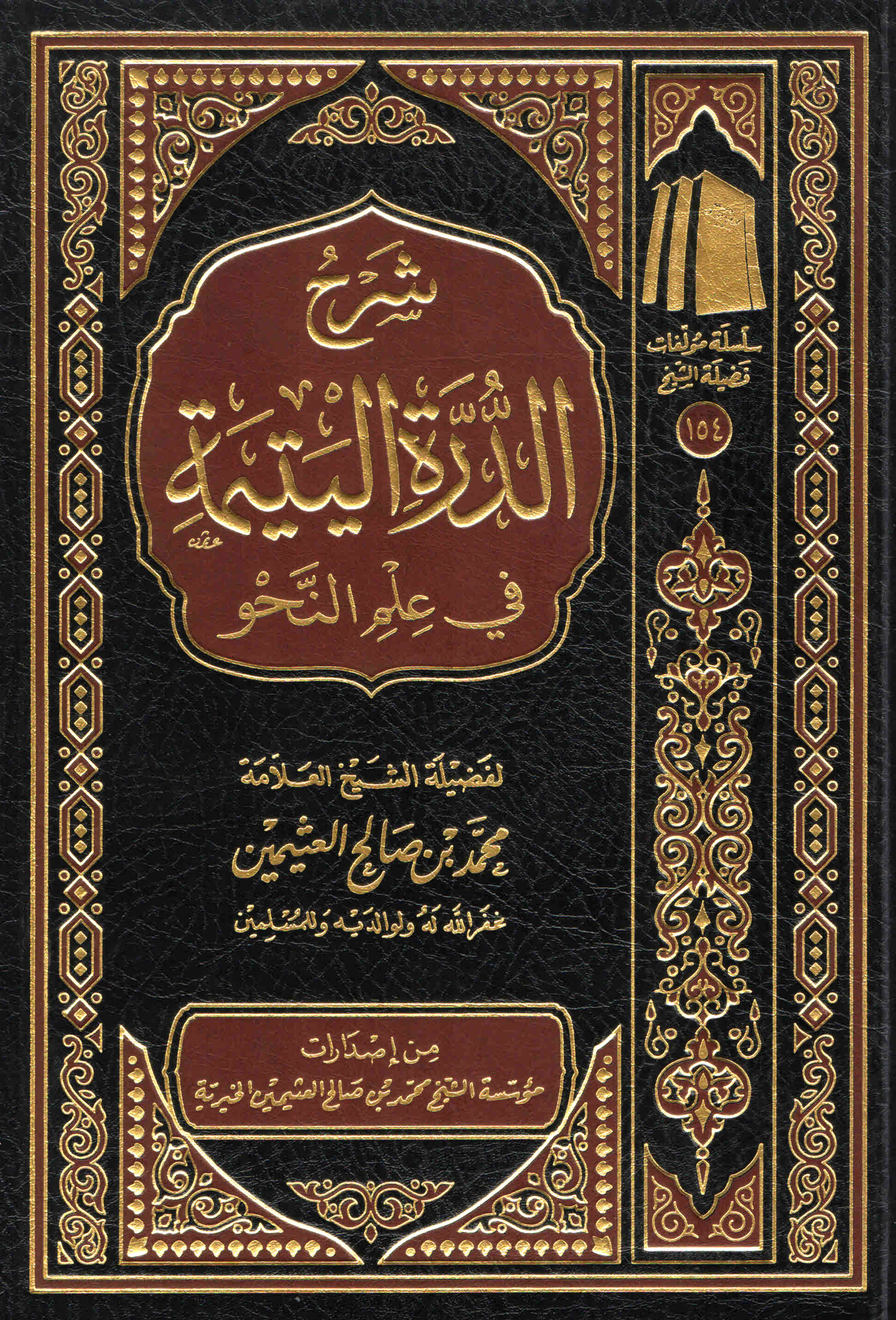
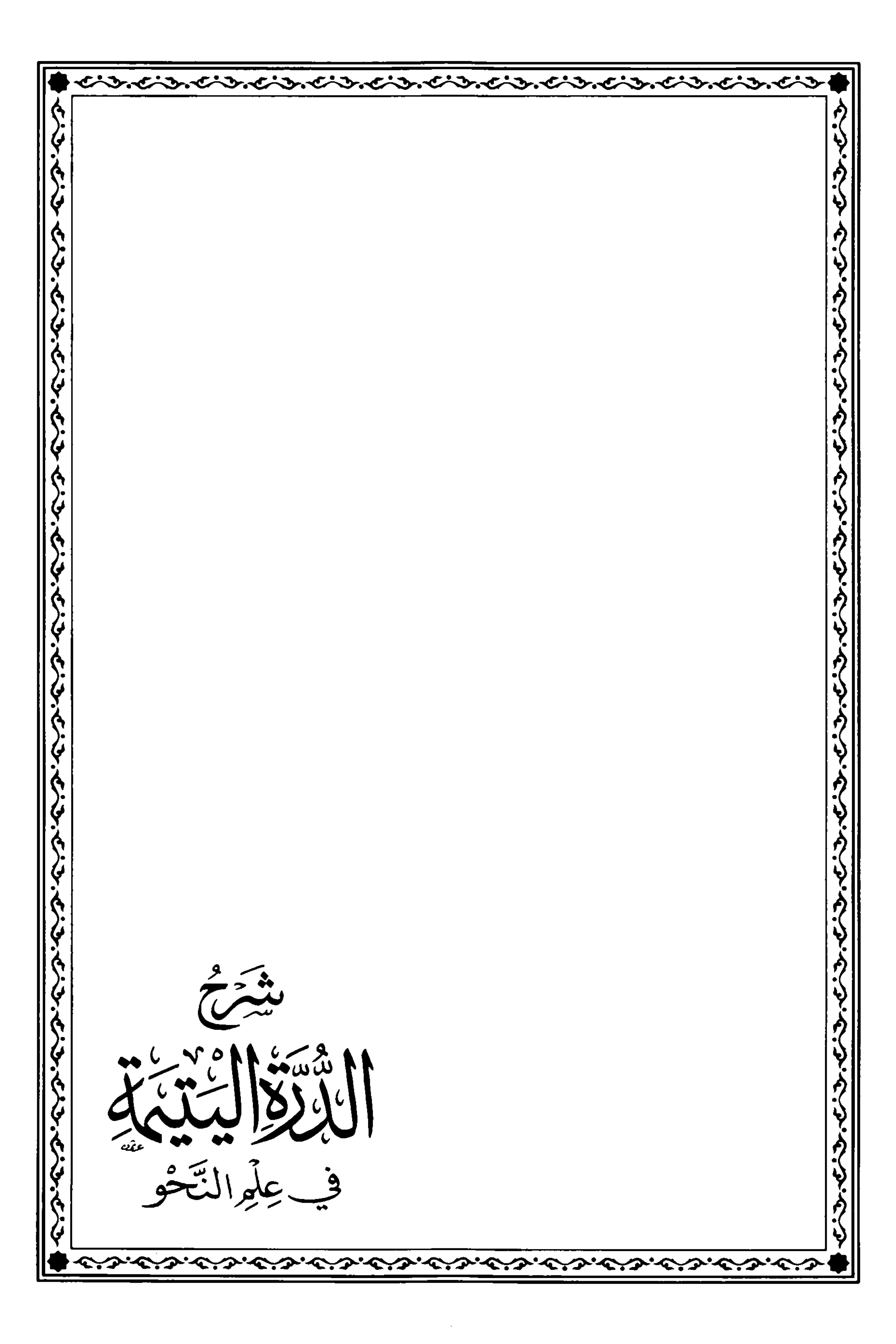

شرح
الدرة اليتيمة
في علم النحو
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ
١٥٤



شرح

الدرة اليتيمة

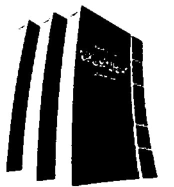
في علم النحو

ⓒ مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٧ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين، محمد بن صالح
شرح الدرة اليتيمة في النحو. / محمد بن صالح العثيمين - ط ١ - القصيم، ١٤٣٧هـ
٢٠٥ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين: ١٥٤)
ردمك: ٩ - ٧١ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
أ - العنوان
ديوي: ٤١٥،١ ١٤٣٧/١٨٤٨

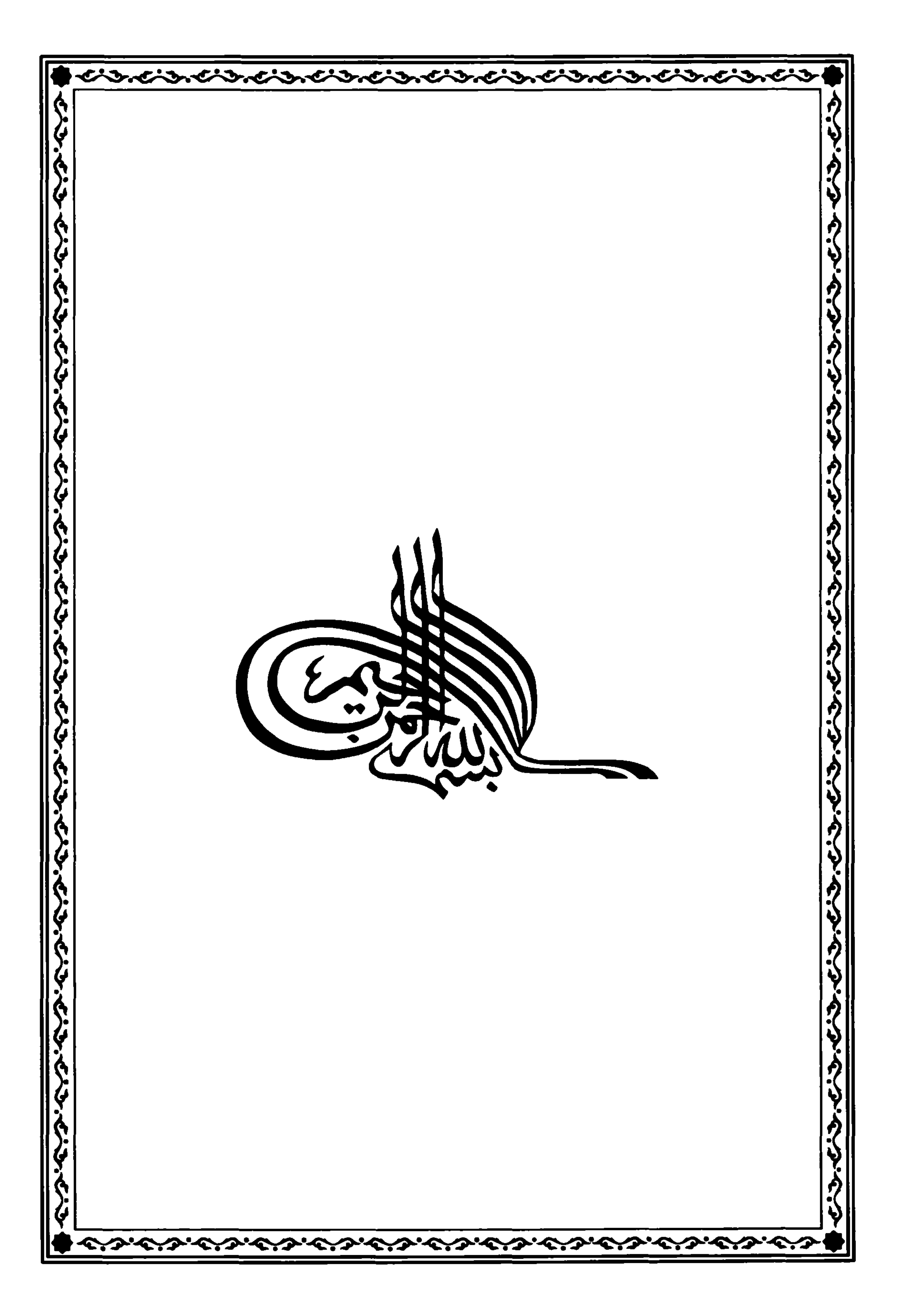
رقم الإيداع: ١٤٣٧/١٨٤٨
ردمك: ٩ - ٧١ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٧ هـ

يُطلب الكتاب من:
مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِينِ الخَيْرِيَّةِ
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩
هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧
www.ibnothaimeen.com
info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُرة للنشر والتوزيع - شارع محمد مقلد - متفرع من مصطفى النحاس
بجوار سوبر ماركت أولاد رجب
هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إِلَهَ إلا الله وحدَه لا شَريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حقَّ جِهادِه حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلَى آلِه وأصحابِه، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يوم الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فلَقَدْ كانَ مِنَ الدُّرُوس العِلْميَّة التِي عَقَدها فَضيلةُ شيخِنا العلَّامةُ الوالِدُ محمَّدُ بنُ صالِحٍ العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ- فِي عِلْمِ النَّحْو: شَرْحُهُ لِـمَتن (الدُّرَّة اليَتِيمَةِ)؛ لِناظِمها فَضيلِة الشَّيخِ سَعِيدِ بنِ سَعْد التَّرِيمِيِّ الحَضْرَمِيِّ، المُتوفَّى عامَ ١٣٥٤هـ تغمَّدهُ اللهُ بواسِع رَحمتِه ورِضوانِه وأَسْكنَه فَسِيحَ جَنَّاتِه.

وقَد سُجِّلَ هَذا الشَّرْح فِي جامِعِهِ بمَدِينةِ عُنَيْزَةَ عامَ (١٤٠٧هـ)، وكانَ التَّسجِيل الصَّوتِيُّ مِن بِدايةِ (عَلَامَات الفِعْل) وحتَّى (بَاب المَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْماءِ).

ومِن أَجْل تَعْميمِ الفائِدَةِ؛ وإِنْفاذًا للقَوَاعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوجِيهات التِي قَرَّرها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لإِخْراجِ تُراثِهِ العِلْميِّ؛ تَمَّ -بعَوْنِ اللهِ تَعالَى وتَوْفِيقِه- إِعْدادُ هذا الشَّرحِ وتَجْهِيزُه للطِّباعة والنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلمِينَ خيْرَ الجَزَاءِ، ويُضاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلِينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٢٠ مُحَرَّم ١٤٣٧هـ

نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين

١٣٤٧ - ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِـمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلحقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلاَّمةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرِ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبير بعُنَيْزَة، وقَـد رَتَّب اثنَيْنِ[١] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرِ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُختَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مِمَّا أخَذ عَنْ غَيرِه، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَريقةِ تَدْرِيسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قـاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قـرَأ عليه فِي عِلـم الفَرائضِ، كـما قَـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[٢] أنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرِ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلَـماءِ الَّذِين كانُـوا يُدرِّسـونَ فِيه حِينذَاك، ومِنْهُمْ: العـلَّامَةُ المُفَسِّـرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.
(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وفِي أثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بن بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سَماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرِ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعَةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِعِ الكَبيرِ بعُنَيْزَةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرِ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلِ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدرِيسِ والوَعْظِ والإرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولَقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبراجِمَهُ الإذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْميَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَريم، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزةِ لِلحَديثِ الشَّريفِ والسِّيرَةِ النَّبويَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ والنَّحْويَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَـواعِدِ والضَّـوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرهـا فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُـوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَـوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإمامَةِ والخَطابَةِ والإفْتاءِ والدَّعْوةِ إلَى الله -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلَماءِ فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودِ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودِ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عُضـوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِـمِ الحَجِّ، مِن عـام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفـاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَس جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْرِيَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإرشادِهِم إلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثائِقِ والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمَةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحلَّى بِهِ مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لَجْنَةُ الاخْتِيارِ لِمَنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحلِّيهِ بِأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لِمَصْلحةِ المُسلِمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- ثانِيًا: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- ثالِثًا: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- رابِعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَوم الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْـرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِـهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمِغْفِرَتِـهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عمَّا قَدَّم لِلإسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ
فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مَتْنُ الدُّرَّةِ اليَتِيمَةِ فِي عِلْمِ النَّحْو

المُقَدِّمَة

حَمْـدًا لِـمَنْ شَرَّفَنَـا بِالمُصْـطَفَى ... وَبِاللِّسَـانِ العَـرَبِيِّ أَسْـعَفَا
ثُـمَّ عَـلَى أَفْصَـحِ خَلْـقِ اللهِ ... وَآلِـهِ أَزْكَـى صَـلاةِ اللهِ
يَـا طَالِبًـا فَـتْحَ رِتَـاجِ العِلْـمِ ... وَقَاصِـدًا سَـهْلَ طَرِيـقِ الفَهْـمِ
اجْـنَحْ إِلَى النَّحْـوِ تَجِـدْهُ عِلْـمَا ... تَجْلُـو بِـهِ المَعْنَـى العَـوِيصَ المُـبْهَمَا
وَهَـاكَ فِيـهِ دُرَّةً يَتِيمَـهْ ... أَرْجُـو لَـهَا حُسْـنَ القَبُـولِ قِيمَـهْ

بَابُ حَدِّ الكَلَامِ وَالكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا

حَـدُّ الكَـلامِ لَفْظُنَـا المُفِيـدُ ... نَحْـوُ: «أَتَـى زَيْـدٌ» وَ«ذَا يَزِيـدُ»
وَحَـدُّ كِلْمَـةٍ فَقَـوْلٌ مُفْـرَدُ ... وَهْيَ اسْـمٌ اوْ فِعْـلٌ وحَـرْفٌ يُقْصَـدُ
فَاسْـمٌ بِتَنْـوِينٍ وَجَـرٍّ وَنِـدَا ... وَ(أَلْ) بِـلَا قَيْـدٍ وَإِسْـنَادٍ بَـدَا
وَاعْرِفْ لِـمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَـمْ) ... وَالتَّـاءُ مِـنْ «قَامَـتْ» لِـمَاضِيهِ عَلَـمْ
وَاليَاءُ مِنْ «خَافِي» بِهَا الأَمْـرُ انْجَلَى ... وَالحَرْفُ عَـنْ كُـلِّ العَلَامَـاتِ خَـلَا

بَابُ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ

أَقْسَامُهُ: رَفْعٌ وَنَصبٌ -وَهُمَا فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ-، ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا
تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ، وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ بِهِ مُضَارِعٌ، وَإِعْرَابٌ يَرِدْ
مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ: «عَبْدِي» و«الفَتَى» وَغَيْرَ نَصْبٍ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى
كَـ«اسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيكَ الغِنَى» وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالبِنَا
وَفِي كَـ«يَدْعُو» وَكَـ«يَرْمِي» وَ«يَرَى» فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ قُدِّرَا
وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ، واحْذِفِ آخِرَ كُلٍّ جَازِمًا كَـ«لْتَقْتَفِ»

بَابُ إِعْرَابِ المُفْرَدِ وَجَمعِ التَّكْسِيرِ

وجَمْعُ تَكْسِيرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ، وَبِفَتْحٍ يَجِبُ
خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفْ المُشْبِهِ الفِعْلَ: بِأَنْ ذَا يَتَّصِفْ
بِعِلَّتَيْنِ، أَوْ بِعِلَّةٍ تَكُنْ أَغْنَتْ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ، وَهُنْ:
جَمْعٌ، وَعَدْلٌ، زَادَ وَزْنٌ، وَصِفَهْ رِكِّبْ، وَأَنِّثْ، عُجْمَةٌ، وَمَعْرِفَهْ
فَاجْعَلْ مَعَ الوَصْفِ الثَّلاثَ السَّابِقَهْ عَلَيْهِ، ثُمَّ افْعَلْ بِهَا كَاللَّاحِقَهْ
فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ المَعْرِفَةِ وَالجَمْعُ يَسْتَغْنِي بِفَرْدِ العِلَّةِ
ومِثْلُهُ مُؤَنَّثٌ بِالأَلِفِ وَمَعْ إِضَافَةٍ وَ(أَلْ) فَلْتَصْرِفِ

بَابُ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ

وَرَفْــعُ خَمْسَــةٍ مِــنَ الأَسْــمَاءِ ... بِــالوَاوِ ثُــمَّ جَرُّهَــا بِاليَــاءِ
وَنَـابَ عَـنْ نَصْـبِ الجَمِيـعِ الأَلِـفُ ... وَهْيَ: «أَبٌ»، «أَخٌ»، «حَمٌ»، وَ«ذُو»، وَ«فُـو»
وَالشَّــرْطُ فِي إِعْرَابِهَـا بِـمَا سَـبَقْ: ... إِضَـافَةٌ لِغَـيْرِ يَـاءِ مَـنْ نَطَـقْ
وكَوْنُهَـا مُفْـرَدَةً مُكَـبَّرَهْ ... كَـ«جَـا أَخُـو أَبِـيهِمُ ذَا مَيْسَـرَهْ»

بَابُ المُثَنَّى

وَالرَّفْـعُ فِي كُـلِّ مُثَنًّـى بِـالأَلِفْ ... وَالنَّصْـبُ وَالجَـرُّ بِيَـاءٍ، وَأَضِـفْ
لِاثْنَـيْنِ وَاثْنَتَـيْنِ هَـذَا العَمَـلَا ... كَـذَا مَـعَ المُضْمَرِ: (كِلْتَـا) وَ(كِـلَا)
نَحْـوُ: اشْـتَرَى الزَّيْـدَانِ حُلَّتَـيْنِ ... كِلْتَاهُمَـا لِاثْنَـيْنِ وَاثْنَتَـيْنِ

بَابُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ جَمْـعَ تَـذْكِيرٍ سَـلِمْ ... وَنَصْـبُهُ كَـالجَرِّ بِاليَـاءِ لَـزِمْ
كَـذَاكَ مُلْحَـقٌ بِهَـذَا البَـابِ ... كَـ«المُتَّقُـونَ هُـمْ أُولُـو الأَلْبَـابِ»
وَ«ارْحَمْ ذَوِي القُرْبَى مِنَ الأَهْلِينَا ... تَسْـكُنْ بِـدَارِ الخُلْـدِ عِلِّيِّنَـا»

بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ

وَكُـلُّ مَجْمُـوعٍ بِـ(تَاءٍ وَأَلِـفْ) ... فَرَفْعُـهُ بِضَـمَّةٍ لَا يَخْتَلِـفْ

وَالنَّصْبُ مِثْلُ الجَرِّ بِالكَسْرِ جُعِلْ كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ وَمَا حُمِلْ

كَـ«وَافَتِ الهِنْدَاتُ أَذْرِعَاتِ» وَ«اعْرِفْ أُولَاتِ الفَضْلِ بِالصِّلَاتِ»

بَابُ الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ

وَالرَّفْعُ بِـ(النُّونِ) لأَفْعَالٍ تَكُونْ كَـ«يَفْعَلانِ، تَفْعَلِينَ، يَفْعَلُونْ»

وَالنَّصْبُ وَالجَزْمُ بِـ(حَذْفِ النُّونِ) كـ«لَتَقْنَعَا لِتَرْضَيَا بِالدُّونِ»

بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

وَالفِعْلُ مَاضٍ، ثُمَّ أَمْرٌ، ثُمَّ مَا ضَارَعَ، وَالكُلُّ بِحَدٍّ عُلِمَا

فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالبِنَا حَتْمًا عَلَى فَتْحٍ -وَلَوْ مُقَدَّرًا- نَحْوُ: «انْجَلَى»

وَابْنِ عَلَى الحَذْفِ أَوِ السُّكُونِ أَمْرًا كَـ«قُمْ» وَ«ادْعُ» وَقُلْ: «صِلُونِي»

وابْنِ علَى الفتحِ مُضَارِعًا تَرَىْ تَأْكِيدَهُ جاءَ بِـ(نُونٍ) بَاشَرَا

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِـ(نُونِ) لِنِسْوَةٍ فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ

وَفِي سِوَى ذَيْنِ وُجُوبًا يُعْرَبُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ: «نَرْتَجِي» وَ«نَرْهَبُ»

حَيْثُ خَلَا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَمْ وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ

تَقُولُ مِنْ «أَفْلَحَ»: «زَيْدٌ يُفْلِحُ» وَافْتَحْ لِنَحْوِ: «يَشْتَرِي» وَ«يَفْرَحُ»

بَابُ النَّوَاصِبِ

وَانْصِبْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَنْ) ... وَ(كَيْ) مَعَ اللَّامِ وَحَذْفٍ، وَ(إِذَنْ)

إِنْ صُدِّرَتْ فَانْصِبْ بِهَا الْمُسْتَقْبَلَا ... مُتَّصِلًا، أَوْ بِيَمِينٍ فُصِلَا

وَانْصِبْ بِـ(أَنْ) مَا لَمْ تَلِ عِلْمًا، وَصَحْ ... وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ، وَالنَّصْبُ رَجَحْ

وَبَعْدَ (لَامِ) الجَرِّ فَانْصِبْ وَاضْمِرَا ... لِـ(أَنْ) جَوَازًا، كَـ«ارْتَقَى لِيَنْظُرَا»

كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ... وَاضْمِرْ لَهَا عَلَى الوُجُوبِ واخْصُصِ

خَمْسًا عَقِيبَ لامِ جَحْدٍ مِثْلُ: «مَا ... كَانَ ذَوُو التَّقْوَى لِيَغْشَوْا ظَالِمًا»

وَبَعْدَ (حَتَّى) حَيْثُ مَعْنَاهَا (إِلَى) ... كَـ«اعْمَلْ لِدَارِ الخُلْدِ حَتَّى تُنْقَلَا»

وَأَوْ إِذَا المَعْنَى بِنَحْوِ «إِلَّا» أَتَى ... كَـ«لَا تَقَرَّ العَيْنُ أَوْ يُعْطَى الفَتَى»

وَبَعْدَ (وَاوٍ) ثُمَّ (فَاءٍ) وَقَعَا ... صَدْرَ جَوَابٍ قَرَّرُوهُ كَالدُّعَا

كَـ«احْرِصْ عَلَى التَّقْوَى فَتُخْتَارَ» وَ«لَا ... تَرْجُ النَّجَاةَ وَتُسِيءَ العَمَلَا»

ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ ... فَاجْزِمْ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ (فَاءٌ) صَحِبْ

إِنْ قُصِدَ الجَزَا بِهِ لِلطَّلَبِ ... كَـ«عَامِلِ اللهَ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ»

بَابُ الجَوَازِمِ

وَاجْزِمْ بِـ(لَامٍ) وَبِـ(لَا) فِي الطَّلَبِ ... فِعْلًا فَرِيدًا نَحْوُ: «لَا تَسْتَرِبِ»

وَ«لْتَتَّقِ اللهَ» كَذَا (لَمَّا) وَ(لَمْ) ... كَـ«لَمْ يَدُمْ عُسْرٌ» وَبِالهَمْزِ (أَلَمْ)

وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ... بِـ(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا) (حَيْثُمَا)

وَ(أَيْـنَ) (أَيَّـانَ) وَ(أَيٌّ) وَ(مَتَـى) (أَنَّى) وَ(إِذْمَا) ذَا كَـ(إِنْ) حَرْفٌ أَتَـى
تَقُـولُ: «إِنْ تَعْمَـلْ بِعِلْـمٍ تَسْـتَفِدْ» وَ«مَـا تُقَدِّمْـهُ مِـنَ الخَـيْرِ تَجِـدْ»
وَاقْرِنْ بِنَحْوِ (الْفَـا) جَوَابًـا حَيْـثُ لَا يَصْـلُحُ أَنْ يُجْعَـلَ شَرْطًـا مُسْـجَلَا
كَـ«إِنْ تُخَاصِـمْ فَـاتْبَعِ الحَـقَّ» وَ«مَـنْ يَصْـدَعْ بِحَـقٍّ فَهْـوَ فَـرْدٌ فِي الـزَّمَنْ»

بَابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

وَكُـلُّ قَابِـلٍ لِتَعْرِيـفٍ بِــ(أَلْ) نَكِـرَةٌ كَمِثْـلِ: «مَـالٍ» وَ«خَـوَلْ»
وَغَـيْرُهُ مَعْرِفَـةٌ، وَكُلُّهَـا تُحْصَـرُ فِي سِـتَّةِ أَنْـواعٍ لَـهَا
وَهْيَ: الضَّمِيرُ كَـ(أَنَا) (أَنـتَ) وَ(هُـو) فَعَلَـمٌ كَـ«جَعْفَـرٍ» وَبَعْـدَهُ
إِسْـمُ إِشَـارَةٍ كَـذَا وَ(ذَانِ) (ذِي) وَالرَّابِعُ المَوْصُولُ مِنْ نَحْوِ: (الَّـذِي)
فَـمَا بِــ(أَلْ) عُـرِّفَ، وَالسَّـادِسُ مَـا أُضِـيفَ لِلْوَاحِـدِ مِمَّـا قُـدِّمَا

بَابُ المَرْفُوعَاتِ

يُرْفَـعُ مِـنْ كُـلِّ الأَسَـامِي الفَاعِـلُ وَلَـوْ مُـؤَوَّلًا كَـ«قَـامَ العَـادِلُ»
وَنَائِـبٌ عَنْـهُ كَـ«بِيـعَ الـذَّهَبُ» وَ«قُضِـيَ الأَمْـرُ» وَ«يُعْطَـى الأَرَبُ»
وَالمُبْتَـدَا الصَّـرِيحُ وَالمُـؤَوَّلُ وَالخَـبَرُ المُفِيـدُ كَـ«ابْنِـي مُقْبِـلُ»
وَاسْـمٌ لِـ(كَانَ) مَـعْ نَظِيرِهَـا، وَمَـا كَـ«لَـيْسَ» مِثْـلُ: «كَـانَ زَيْـدٌ قَـائِمًا»
وَمَـا لِنَحْـوِ (انَّ) كَـ(لَا) مِـنْ خَـبَرٍ كَــ«إِنَّ ذَا الحَـزْمِ دَقِيـقُ النَّظَـرِ»

وَيُرْفَـــعُ التَّـــابِعُ لِلْمَرْفُـــوعِ إِذْ كُـــلُّ تَـــابِعٍ فَكَـــالمَتْبُوعِ
وَذَاكَ: تَوْكِيـــدٌ، وَنَعْـــتٌ، وَبَـــدَلْ وَالرَّابِـعُ: العَطْـفُ بِقِسْـمَيْهِ حَصَـلْ
كَـ«أَظْهَرَ الدِّينَ أَبُـو حَفْـصٍ عُمَـرْ» وَ«جَـادَ عُـثْمَانُ الشَّـهِيدُ الْمُشْـتَهَرْ»
وَ«الخُلَفَـــاءُ كُلُّهُـــمْ كِـــرَامُ صِـــدِّيقُنَا وَالحَيْـــدَرُ الـــهُمَامُ»

بَابُ المَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

وَالنَّصْـبُ فِي الأَسْـمَاءِ لِلْمَفْعُـولِ بِـهْ كَـ«اسْتَبِقِ الخَيْرَ» وَ«ذَا العِلْـمَ اقْتَفِـهْ»
وَمَصْـــدَرٍ، وَنَائِـــبٍ، وَإِنْ حُـــذِفْ عَامِلُـهُ كَــ«سِرْتُ سَـيْرَ الْمُعْـتَرِفْ»
ظَـرْفِ الزَّمَـانِ والمَكَـانِ حَيْـثُ (فِي) تُضْـــمَرُ فِـــيهِمَا لِكُـــلٍّ فَـــاعْرِفِ
كَــ«صُـمْتُ أَيَّامًـا وَقُمْـتُ سَـحَرَا خَلْـفَ المَقَـامِ عِنْـدَ بَيْـتٍ طَهُـرَا»
وَالحَـــالِ مِـــنْ مَعْرِفَـــةٍ مُنَكَّـــرَا وَفَضْـلَةً وَصْـفًا كَــ«جِئْـتُ ذَاكِـرَا»
وَكُـــلِّ تَمْيِيـــزٍ بِشَـــرْطٍ كَمَـــلَا كَـ«طِبْتَ نَفْسًـا» وَكَـ«مَـنٍّ عَسَـلَا»
كَــذَاكَ مُسْــتَثْنَى بِنَحْــوِ «إِلَّا» بَــدَا مِـنْ نَحْـوِ: «قَـامَ القَـومُ إِلَّا وَاحِـدَا»
وَمَـا تُنَادِيـهِ كَــ«يَـا كَنْـزَ الغِنَـى» وَ«يَـــا رَحِـــيمًا بِالعِبَـــادِ مُحْسِـــنَا»
وَانْصِبْ، وَرَاعِ الشَّرْطَ، مَفْعُـولًا لَـهُ كَـــ«قُمْـتُ إِجْـلالًا وَتَعْظِـيمًا لَـهُ»
كَــذَاكَ بَعْــدَ الــوَاوِ مَفْعُــولٌ مَعَــهْ كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ وَشَخْصًـا ذَا سَـعَهْ»
وَنَصْــبُ مَفْعُــولَيْ «ظَنَنْــتُ» وَجَبَـا وَنَحْوِهَـا كَــ«خِلْـتُ زَيْـدًا ذَاهِبَـا»
وَمَـا أَتَـى لِنَحْـوِ (كَـانَ) مِـنْ خَـبَرْ وَاسْمٍ لِنَحْوِ (إنَّ)، وَ(لَا) كَـ«لَا وَزَرْ»

بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ

وَمَـا بِـوَزْنِ «ضَـارِبٍ» وَ«مُكْـرِمِ» يَعْمَـلُ مِثْـلَ فِعْلِـهِ، والْتَـزِمِ
تَنْوِينَـهُ مُعْتَمِـدًا أَوْ مَـعَ (أَلْ) نَحْـوُ «الْمُنِيـبُ رَافِـعٌ كَـفَّ الأَمَـلْ»

بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ

وَمَصْـدَرٌ كَفِعْلِـهِ قَـدْ عَمِـلَا شَـاعَ مُضَـافًا، وَبِتَنْـوِينٍ كَـ«لَا
عَتْبُـكَ شَخْصًـا ذَا هَـوًى بِنَـافِعِ» وَ«دُمْ لِنُصْـحٍ مِنْـكَ كُـلَّ سَـامِعِ»

بَابُ الجَرِّ

وَالجَرُّ بِـالْحَرْفِ بِـ(مِنْ) (لَامٍ) (عَلَى) (رُبَّ) وَ(فِي)، (بَاءٍ)، وَ(عَنْ)، (كَافٍ) (إِلَى)
(مُنْذُ) وَ(مُذْ) (حَتَّى)، كَذَا (وَاوٌ) وَ(تَا) فِي قَسَـمٍ، كَـ«امْـنُنْ بِعِتْـقٍ لِلْفَتَـى»
أَوْ بِإِضَـافَةٍ بِمَعْنَـى الـلَّامِ أَوْ (مِنْ) كَـ«لُبْسِي ثَـوْبَ خَـزِّ الشَّـامِ»
أَوْ (فِي) كَـ«مَكْـرِ اللَّيْـلِ». وَالخِتَـامُ لِلـدُّرَّةِ: الصَّـلَاةُ وَالسَّـلَامُ
عَـلَى الْمُصَـفَّى مِـنْ خِيَـارِ العَـرَبِ مُحَمَّـدِ الْمُخَصَّـصِ الْمُقَـرَّبِ
وَالآلِ والصَّـحْبِ المَيَـامِينِ الحِجَـا أَبْيَاتُهَـا قَـافُ القَبُـولِ الْمُرْتَجَـى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

حَمْدًا لِمَنْ شَرَّفَنَا بِالمُصْطَفَى	وَبِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ أَسْعَفَا
ثُمَّ عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ	وَآلِهِ أَزْكَى صَلاةِ اللهِ
يَا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ العِلْمِ	وَقَاصِدًا سَهْلَ طَرِيقِ الفَهْمِ
اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ تَجِدْهُ عِلْمَا	تَجْلُو بِهِ المَعْنَى العَوِيصَ المُبْهَمَا
وَهَاكَ فِيهِ دُرَّةً يَتِيمَهْ	أَرْجُو لَهَا حُسْنَ القَبُولِ قِيمَهْ



بَابُ حَدِّ الكَلَامِ وَالكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا

حَـــدُّ الكَـــلَامِ لَفْظُنَـــا المُفِيـــدُ ... نَحْـــوُ: «أَتَـــى زَيْـــدٌ» وَ«ذَا يَزِيـــدُ»

وَحَـــدُّ كِلْمَـــةٍ فَقَـــوْلٌ مُفْـــرَدُ ... وَهِيَ اسْـمٌ اوْ فِعْـلٌ وحَـرْفٌ يُقْصَـدُ

فَاسْـــمٌ بِتَنْـــوِينٍ وَجَـــرٍّ وَنِـــدَا ... وَ(أَلْ) بِـــلَا قَيْـــدٍ وَإِسْـــنَادٍ بَـــدَا

وَاعْرِفْ لِـمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَـمْ) ... وَالتَّـاءُ مِـنْ «قَامَـتْ» لِـمَاضِيهِ عَلَـمْ

وَاليَاءُ مِنْ «خَافِي» بِهَـا الأَمْـرُ انْجَـلَى ... وَالحَرْفُ عَـنْ كُـلِّ العَلَامَـاتِ خَـلَا

الشَّـــرح

علامات الاسْم:

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَاسْـــمٌ بِتَنْـــوِينٍ وَجَـــرٍّ وَنِـــدَا ... وَ(أَلْ) بِـــلا قَيْـــدٍ وَإِسْـــنَادٍ بَـــدَا

هذِه علاماتُ الاسمِ.

علامات الفعل:

وَاعْرِفْ لِـمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَـمْ) ... وَالتَّاءُ مِنْ «قَامَـتْ» لِـمَاضِيهِ عَلَـمْ

وَ(اليَاءُ) مِنْ «خَافِي» بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى ... .

الفِعل يَنْقسم إلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

١- مُضارِع.

٢- وماضٍ.

٣- وأَمْر.

ولكُلٍّ مِنها علامةٌ.

يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَاعْرِفْ لِـمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَمْ)» الفِعل المُضارِع يُعْرَف بـ(لم).

وقوله: «لِـمَا ضَارَعَ» مِن الفِعل ضارَع بمَعنى: شَابَهَ، فهُو مُشابِهُ الاسمِ.

يَقولُون: إنَّ الفِعل المُضارِع مُشابِهٌ لِلاسمِ، فمثلًا: «يَضْرِبُ» مُشابِه لـ«ضارِب»؛ لأنَّ:

«ضارِب» أوَّله مَفتوحٌ، وثانِيه ساكِن، وثالِثه مَكسور، ورابِعه حسَب العوامِل.

و«يَضْرِب» أوَّله مَفتوحٌ، وثانِيه ساكِن، وثالِثه مَكسور، وهَكَذا.

فيَقولون: إنَّه مُشابِه لَه.

فالمُضارِع يُعْرَف بـ(لَـمْ):

١- فإذَا وَجَدت كَلِمة قَبْلها (لَـمْ) فهِي فِعل مُضارِع.

٢- وكذلِك إذَا وَجَدت كَلِمة تَقْبَل (لَـمْ) فهي فِعل مُضارِع.

لَكِن هَذا الأَخير وهُو قولُنا: «كُل كَلِمة تَقْبَل (لَـمْ)...» قَد لَا يَكون بَيِّنًا واضِحًا لكُلِّ أحدٍ؛ لأنَّه رُبما يَجِيءُ واحدٌ فيَقُول: «لَـمْ جَاءَ» «لَـمْ قَامَ» يَعنِي: مَا قَامَ وَلَا جَاءَ.

وإنَّما الشَّيء المُؤكَّد: أنَّه إذَا وَجَدت كَلِمة دَخَلت عَليها (لَمْ) فهِي فِعل مُضارِع.

قَوْله: «وَالتَّاءُ مِنْ «قَامَتْ» لِمَاضِيهِ عَلَمْ» التَّاء فِي «قامَتْ» ساكِنة وللتَّأنِيث.

فيُعْرَف إذَنْ: بتاء التَّأنِيث السَّاكِنة: «قامَتْ، ذهبَتْ، رجعَتْ، أكلَتْ، شرِبَتْ» وهكَذا.

فإِنْ كَان فِيه تاء التَّأنيث المُتحرِّكة فلَيس بفِعلٍ ماضٍ، مِثْلُ: «شجَرةٌ، ثمَرةٌ، نجمةٌ» وهكَذا، فِيها تاء التَّأنِيث لكنَّها لَيست ساكِنة، وإنَّما المُراد بتاء التَّأنِيث السَّاكنة فِي آخِره.

وقَوْله: «وَاليَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى» اليَاء هِي يَاء المُخاطَبة.

و«خافِي» فِعل أَمْر.

فكُلُّ مَا دلَّ علَى الطَّلب وقَبِل يَاء المخاطَبة فهُو فِعل أَمْر.

مِثل: «خافِي، قُومِي، ارْكَبِي، اذهبِي، أَقْبِلي، اخْرُجِي»، ومَا أشبَه ذلِك، فهَذا دالٌّ علَى الطَّلب وقابِلٌ ليَاء المُخاطَبة.

فإِنْ دَلَّ علَى الطَّلب ولَم يَقبَل يَاء المُخاطَبة فهُو اسمُ فِعل أمرٍ، مِثْلُ: «صَهْ»، لَا نَقُول: «صَهِي»، فلَا يُمكِن أَنْ تَقُول هَذا فِي اللُّغة العَرَبيَّة.

وإِنْ قَبِل يَاء المُخاطَبة بدُون دَلالةٍ علَى الطَّلَب فلَيس فِعل أَمْر، مِثل: «تَقُومِين»؛ فهَذا فِيه يَاء المُخاطَبة، لكنَّه لم يَدُلَّ علَى الطَّلَب.

فصارَ علامَة فِعل الأَمْر: دَلالَته علَى الطَّلب معَ قبولِه يَاء المُخاطَبة.

وابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقُول[١]:

.... وَنُــونِ «أَقْــبِلَنَّ» فِعْــلٌ يَنْجَلِــي

ويَقُول:

وَمَــاضِيَ الأَفْعَــالِ بِالتَّــا مِــزْ ....

يَعنِي: مَيِّزه بالتاء، كما قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وخُلاصة الكَلام: الأفْعَال ثلاثةٌ: ماضٍ، ومُضارِع، وأَمْر.

١- فعَلَامة الماضِي تاء التَّأنِيث السَّاكنة.

٢- وعَلَامة المُضارِع دُخُول (لَـمْ).

٣- وعَلَامة الأَمْر دَلالته علَى الطَّلب معَ قبولِه يَاء المُخاطَبة.

علامات الحَرْف:

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالحَرْفُ عَنْ كُلِّ العَلامَاتِ خَلَا» يَصلُح أن تَقُولَ: «وَالحَرْفُ عَنْ»، وأن تقُولَ: «وَالحَرْفُ مِنْ».

والحَرْف: هُو الَّذِي يَخْلو مِن العَلَامات.

قالَ الحَرِيرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «المُلْحَة»[٢]:

وَالحَـرْفُ مَـا لَيْسَـتْ لَـهُ عَلَامَـهْ فَقِـسْ عَـلَى قَـوْلِي تَكُـنْ عَلَّامَـهْ

(١) الألفية (ص:٩).

(٢) ملحة الإعراب (ص:٦).

قَوْله: «علَّامة»: أيْ كَثير العِلْم.

إذَنِ: الحَرْف هُو الَّذِي لَا يَقْبل العَلَامَاتِ، لَا علَامَاتِ الفِعل ولَا علَاماتِ الإِسْم.

وفِي (الآجُرُّوميَّة) قالَ: «والحَـرْف مَا لَا يَصْلُح معَه دليلُ الاسمِ ولَا دَليلُ الفِعل»[1].

فإن قَال قائِل: كَيفَ يَكونُ العَدَم علَامةً، والعلَامةُ فِي العادَة تكونُ وُجُوديَّة؟

فالجوابُ: لأنَّ الشَّيءَ إذَا فُصِل وذُكِرت علَامةُ غَيْرِه، فمَعناهُ: علَامتُه هُو: خُلُوُّه مِنَ العلَامة (ج، ح، خ)، علامَة الحَاءِ خُلُوُّها مِن النَّقط، وعلَامَة الجِيم نُقطة تَحتَها، وعلامَة الخَاء نُقطة فوقَها، وعلامَة الحَاء لَا شيءَ، لأنَّ هذِه الثلاثةَ الأَحْرف مُتشابِهة تُمَيَّز بالعَلَامات، فيَجُوز أن نَقُول: ليسَ لـها علَامَة.

فإذَنْ: إذَا انحصَر الشيءُ المُعْلَم، ثُمَّ قلتَ: هَذا علَامة كَذا، وعلامَة هَذا كَذا، وعلامة هَذا كَذا؛ فالذِي ليسَ له علَامة يَتبيَّن؛ وبهذا نَقُول: إنَّ هَذا تعريفٌ لَا بأسَ بِه.

ولَو قَال قائِل: كَيفَ تَكونُ علامةً وليسَ فِيها شيءٌ؟

نَقُول: لأنَّ ذِكْر علامةِ أَخوَيْه يَدُلُّ علَى أنه هُو يَتعيَّن بعَدَم العلَامَة.



---

(١) انظر: شرح الآجرومية لفضيلة شيخنا رحمه الله تعالى (ص:٥٠).

بَابُ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ

أَقْسَامُهُ: رَفْعٌ وَنَصبٌ -وَهُمَا ... فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ-، ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا
تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ، وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ ... بِهِ مُضَارِعٌ، وَإِعْرَابٌ يَرِدْ
مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ: «عَبْدِي» و«الفَتَى» ... وَغَيْرَ نَصْبِ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى
كَـ«اسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيكَ الغِنَى» ... وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالبِنَا
وَفِي كَـ«يَدْعُو» وَكَـ«يَرْمِي» وَ«يَرَى» ... فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ قُدِّرَا
وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ، واحْذِفِ ... آخِرَ كُلِّ جَازِمًا كَـ«لْتَقْتَفِ»

«بَابُ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ»:

الإِعْراب فِي اللُّغة: الإِفْصاح، يُقال: أَعْرَبَ عَن كَذا. أَيْ: أَفْصَحَ وبَيَّن؛ ولهَذا كانَتِ اللُّغة العَرَبيَّة أَبْينَ اللُّغاتِ وأَفْصحَها؛ لأنَّها تُعرِب وتُبيِّن وتُميِّز، فليسَت برَطانَةٍ كرَطانِة الطُّيور والبَبَّغَاوات، لكنَّها مُعرَبة مُبيِّنة؛ ولهَذا سُمُّوا عَرَبًا؛ لإِعْرابِهم فِي الكلَام الفَصيح، فالإِعرابُ لغةً: البيانُ.

أمَّا اصطِلاحًا فإنَّه: تَغْيير أواخِر الكَلِم لَفظًا أو تَقديرًا باختِلاف العوامِل الدَّاخِلة عَلَيها.

أقسامُ الإعْرابِ:

والإِعرابُ أقسامٌ، يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَقْسَامُهُ: رَفْعٌ وَنَصبٌ -وَهُمَا ... فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ-، ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا

تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ، وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ ... بِهِ مُضَارِعٌ، وَإِعْرَابٌ يَرِدْ

مُقَدَّرًا................................ ....إلخ

فأقسامُ الإِعْرابِ:

١- رَفْعٌ.

٢- ونَصْبٌ.

٣- وجَرٌّ.

٤- وجَزْمٌ.

وقَوْله: «جَرّ» يَدُلُّ علَى أن المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بِصْريٌّ.

الرفع والنصب:

قَوْله: «رَفْعٌ وَنَصبٌ، وَهُمَا فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ»:

▪ الرَّفْع يَكونُ فِي الِاسْم ويَكونُ فِي الفِعل.

مِثال ذلِك: «زَيدٌ يَقُومُ» «زَيدٌ» مَرْفوع، و«يَقُومُ» مَرْفوع.

▪ وكذلك النَّصْبُ يَكونُ فِي الِاسْم والفِعل.

مِثل: «إنَّ زيدًا لَن يقومَ» «زيدًا» مَنصُوب، و«يَقومَ» مَنصُوب أيضًا.

فدَخل النَّصبُ علَى الاِسْم والفِعل كَما يَدخُل عليهِما الرَّفْعُ.

الجر:

قَوْله: «ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ» الجرُّ يَختصُّ بالاسم، ولَا يُمكِن أنْ تَجِدَ فِعلًا مجرورًا أبدًا.

تَقُول: «مرَرْتُ بزيدٍ»، و«نظَرْتُ إلَى عَمرٍو»، و«دخَلت فِي المسجِدِ»، فلَا يُجَرُّ إلَّا الاسمُ.

فإنْ قلتَ: إنَّه قَد جُرَّ الفِعل فِي قَوْله تعالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة:١]، وقَوْله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧، ١٦٨]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «قُلِ الحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا»[1]؟

فالجوابُ: أن هَذا ليسَ بجَـرٍّ، ولكنَّه كَسْرٌ مِن أجْل الْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ؛ ولهَذا: لَا نَقول: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ﴿يَكُنِ﴾ فِعل مُضارِع مجرورٌ وعَلَامةُ جَرِّه الكَسرة! بَل نَقُول: مجَزومٌ بالسُّكون، لَكِن حُرِّكَ بالكَسْر لِالْتِقاء الساكنَيْنِ.

الجَزْم:

وقَوْله: «وَجَزْمٌ يَنْفَرِد بِهِ مُضَارِعٌ» الجَزم يَنفرِدُ به المُضارِع.

ويَخرُج عَن المُضارِعِ:

- الأمرُ.

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٦١، ٤٤٩)، من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

▪ والماضِي.

فَهُما لَا يُجْزَمَانِ.

وعلى هَذا فإذَا قُلتَ: «(انْتَبِهْ) فِعل أَمْر» فلَا تَقُل: فِعل أَمْر مَجزومٌ بالسُّكون؛ بَل تَقُول: «انْتَبِهْ» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى السُّكون.

أمَّا لَو قُلتَ: «فُلانٌ لَـمْ يَنْتَبِهْ» فإنَّك تَقُول:

(لَـمْ) حَرْف نَفْي وجَزْم وقَلْب.

و«يَنْتَبِهْ» فِعل مُضارِع مجزومٌ بـ(لَـمْ)، وعَلامَة جَزمِه السُّكون.

فصَارَ الجَزمُ يَختصُّ بالفِعل المُضارِع، فلَا يَدخُل علَى الفِعل الماضِي، ولَا علَى الأَمْر، ولَا علَى الِاسْم.

وخُلاصةُ البَيْتَيْنِ: أنَّ الإِعْرابَ أربعةُ أشياءَ: رَفعٌ ونَصبٌ وجَرٌّ وجَزمٌ؛ فالرَّفْع والنَّصْب لِلاسم والفِعل، والجَرُّ لِلاسم، والجَزْم للفِعْل.

والدَّليل علَى أنَّ انحِصارَه فِي هذِه الأربعةِ: «التَّتَبُّعُ والِاستِقْراءُ».

فإنَّ عُلماءَ اللُّغةِ العَربيَّة اعتَنَوْا بتَتبُّع كَلام العَرب؛ فوجَدُوا أنَّ كَلامَ العرَب لَن يَخـرُجَ عَن هذِه الأربعةِ، فيَكونُ مُنحصِـرًا فِي هذِه الأربعةِ: فِي الرَّفْع والنَّصْب -وهُمَا مُختصَّان بالاسم والفِعل- والجَرِّ لِلاسْم، والجَزم للفِعل.

قالَ الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين:٦].

﴿يَقُومُ﴾ ﴿ٱلنَّاسُ﴾ رَفعٌ للاسمِ والفِعل.

وتَقُول: «لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا»:

«لَنْ يَضْرِبَ» هَذا فِعل مَنصُوب و«عَمْرًا» اسم مَنصُوب.

وأمَّا الجرُّ فقد قالَ الله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ «الله» لفظ الجَلَالة مَجْرور بالكَسْرة.

والجَزْم مِثل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ «يَكُن» فِعل مُضارِع مجزوم بـ(لم) وعَلامة جَزْمِه السُّكون.

الإِعْراب الظاهِر والمُقدَّر:

١ - الإِعْراب الظاهِر والمُقدَّر فِي الأَسْماء:

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

....	.... وَإِعْرَابٌ يَرِدْ
مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ «عَبْدِي» و«الفَتَى»	وَغَيْرَ نَصْبِ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى

يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَن «الإِعْراب»: إنَّه يَكُون مُقدَّرًا ويَكون ظاهرًا.

قوله: «مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ «عَبْدِي» و«الْفَتَى»»؛ فـ«عَبْدي» تُقدَّر عَلَيه جَميع الحرَكات، فتَقُول: «أَكْرَمْتُ عَبْدِي» و«قَدِم عَبْدِي» و«نَظَرْتُ إلَى عَبْدِي».

فـ«عَبْدِي» نُعربه علَى رَأيِ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فمثلًا: «جَاءَ عَبْدِي»:

«جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ.

و«عبدِي» «عَبدِ» فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرة علَى مَا قَبْل يَاء المُتكلِّم، مَنَع من ظُهورها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

فـ«عَبْد» يَجِب أن تُرفع بالضَّمَّة: «عبدُ»، لَكِن المحَلَّ الآنَ مَشغولٌ بحرَكة المُناسَبة، وحرَكة المناسَبة هِي الكَسرة، لأنَّها هِي الَّتِي تناسب اليَاء.

أمَّا الضَّمة الَّتِي علَى «عبدُي» فلَا تَتناسَب، والذِي يُناسِبها هِي الكَسرة.

و«**أَكْرَمْتُ عَبْدِي**»:

«**أَكْرَمْتُ**» فِعْل وفاعِل.

و«عَبد» مَفعُولٌ بِه مَنصُـوبٌ، وعَلَامةٌ نَصْبـه فتحةٌ مُقدَّرة علَى مَا قَبل يَاء المُتكلِّم، منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

و«**نَظَرْتُ إِلَى عَبْدِي**»:

«نظَرتُ» فِعل وفاعِل.

و(إلى) حَرْف جَرٍّ.

و«عَبْدِي» اسمٌ مجـرورٌ بـ(إلَى)، وعَلَامة جَرِّه كَسْـرةٌ مُقدَّرَة علَى مَا قَبل يَاء المُتكلِّم منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

فإذَا قَال قائِل: الكَسرة هُنا ظاهِرةٌ!

نَقُول: هذِه الكَسرةُ لم يَجتَلِبْها العامِلُ، وإنَّما هِي مَوجودةٌ مِن الأَصل؛ ولهَذا تَقُول: «عَبدِي» مَرْفوعًا و«عَبدِي» مَنْصوبًا و«عَبدِي» مجرورًا.

فحينئذٍ نَقُول: كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ علَى آخِرِه، منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَرِدُ مُقَدَّرًا فِي نَحوِ عَبدِي وَالفَتَى» قولُه: «الفَتَى» المُراد بِه: كُلُّ مُحلًّى بالألِف فإنَّهُ تُقدَّر عَلَيه الحرَكاتُ كُلُّها.

مِثل: «الفتَى، والعَصَا، والهُدَى، والتُّقَى، والتَّقْوَى، ومُصطَفَى»، ومَا أَشبَه ذلِك.

فتُقدَّر الحرَكاتُ الثَّلاثُ فِي كلِّ مَا أُضِيف إلَى يَاء المُتكلِّم، وفي كل مُعْتلٍّ بالألِف.

فالإِعْرابُ إِذَنْ: يَنقسِم إلَى قِسْمَيْنِ:

١- ظاهِر.

٢- مُقدَّر.

فإنْ كَان آخِرُ الاسمِ صَحيحًا فالإِعْرابُ يَكونُ ظاهرًا عَلَيه.

والصَّحيحُ: هُو كُلُّ كَلِمة ليسَ آخِرها حَرْف عِلَّة، فالصَّحيح تَظهرُ عَلَيه علاماتُ الإِعْرابِ، فيَظهر عَلَيه الرَّفْع والنَّصْب والجَرُّ والجَزْم.

أمَّا إذَا كانَ مُعتَلًّا -وهُو مَا آخِرُه حَرْف عِلَّة- فحُروف العِلَّة ثلاثةٌ:

١- الوَاو المَضمُوم مَا قَبلَها.

٢- اليَاء المَكسُور مَا قَبلَها.

٣- الأَلِف ولَا يُحتاج إلَى أَنْ نَقُول: «المَفتُوح مَا قَبلَها»، والسَّبب: أنَّ مَا قَبلَها مَفتُوحٌ علَى كُلِّ حالٍ.

مِثال الوَاو: «يَدعو» هذِه الوَاوُ حَرْف علَّة؛ لأنَّها وَاوٌ ساكِنةٌ مضمومٌ مَا قَبلَها.

ومِثال اليَاء: «يَرْمِي»، و«القاضِي»، و«الدَّاعِي»، ومَا أَشبَهَها.

ومِثال الألِف: «الفتَى يَسْعَى»، فَـ«الفَتَى» اسمٌ، و«يَسعَى» فِعْل.

وقولُنا فِي الوَاو: «المضمُـوم مَا قَبلَها» احتِـرازًا مِن الوَاو الساكِن مَا قَبلَها، فلَيست حَرْفَ علَّة.

مِثل: «دَلْوٌ» لَا نَقُول: هذِه مُعتلَّة؛ ولهَذا دخَلَت علامةُ الإعْرابِ علَى الوَاو؛ لأنَّ مَا قَبلَها ليسَ مضمومًا.

وكذلِك: «غَزْوٌ» غَير مُعتَلٍّ؛ لأنَّ الوَاو ساكِنٌ مَا قَبلَها.

وقولُنا فِي اليَاء: «المَكسُور مَا قَبلَها» احتِرازًا مِنَ اليَاء الساكِن مَا قَبلَها.

مِثل: «رَمْيٌ» تَقُول: «يَجُوز الرَّميُ بعدَ زَوالِ الشَّمس فِي أَيَّام التَّشريقِ» «الرَّمْي» اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُه يَاء، ومَعَ ذَلِك لَا نَقُول: «مُعتلٌّ»؛ لأنَّ اليَاء ساكنٌ مَا قَبلَها.

ومِثل: «ظَبْيٌ» لَا نَقُول: إنَّها اسمٌ مُعتلٌّ؛ لأنَّها يَاء ساكِنٌ مَا قبلَها.

أمَّا المُعتلُّ بالألِف -وهُو كُلُّ اسمٍ مُعْرَب آخرُه ألِفٌ- فلَا يُقال فِيه: المَفْتوح مَا قَبلَها؛ لأنَّنا لَا نَحتاجُ إلَى ذلِك.

وبَعضُهم قالَ: يَجِب أَنْ تَقُول: «لَازِمَة»، ويَحْتَرِزُون بذلِك عَن الألِف فِي المُثنَّى حالَ الرَّفْع، والألفِ فِي الأَسْماءِ الخَمْسة حالَ النَّصْب.

ولكِن لَا دَاعِيَ لذلِك؛ لأنَّه مَعروفٌ أنَّ الألِف حَرْفُ إعْرابٍ.

وقَوْله: «مُقَـدَّرًا فِي نَحْوِ عَبْـدِي والفَتَى» كُلُّ الإعْـرابِ مُقدَّرٌ فِي «عَبدِي»،

وكُلُّ الإِعْرابِ مُقدَّرٍ فِي «الفَتَى».

إذَنِ: المُعتلُّ بالألِف تُقدَّر فِيه جميعُ الحرَكات، فتقُول: «فَهِم الفتَى» و«أَكْرَمْتُ الفتَى»، و«مرَرْتُ بالفتَى».

أمَّا «عَبدِي» فكذلِك تُقدَّر عَلَيه الحرَكات لَا لأنَّه حَرْفُ علَّةٍ، لَكِن لأنَّه مُشتَغِلٌ بحرَكة المُناسَبة:

تَقُول مثلًا: «أَكْرَمْتُ عَبْدِي»:

«أَكْرَمْتُ» فِعل وفاعِل.

«أَكْرَمْ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِي علَى السُّكون لاتِّصالِه بضَمير الرَّفْع المُتحرِّك.

و«عَبدِي» مَفعُول بِه مَنصُوب، وعَلَامة نَصْبه فتحةٌ مُقدَّرَة علَى مَا قَبل يَاء المُتكلِّم منَع مِن ظُهورها اشتِغالُ المحَل بحرَكة المُناسَبة، معَ أنَّ الدالَ حرفٌ صَحِيح لَكِن الَّذِي منَع مِن ظُهور علامَةِ الإِعْرابِ هُنا اشتِغالُ المحَل بحرَكة المُناسَبة.

وتَقُول: «جاءَ عبدِي»:

«جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ.

و«عبدِ» فاعِل مَرْفوع، وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرَة علَى مَا قَبل يَاء المُتكلِّم، منَع مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

و«عبدِ» مُضَاف، واليَاء مُضَاف إلَيْه مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي محَل جَرٍّ.

وتَقُول: «مَرَرْتُ بعَبدِي»:

البَاء حَرْف جَرٍّ.

و«عبدِ» اسمٌ مجرورٌ بالبَاء، وعَلَامة جَرِّه الكَسرة المُقدَّرة علَى مَا قَبل يَاء المتكلِّم، منَع مِن ظُهورها اشتِغالُ المحَل بحرَكة المُناسَبة.

وهذِه الكَسرةُ لم يَجْلِبْها العامِلُ، ولكنَّها موجودةٌ مِن قَبْلِ العامِلِ؛ ولهَذا تأتِي فِي الرَّفع وتَأتِي فِي النَّصْب.

إذَنْ: كُلُّ الحرَكاتِ قُدِّرت؛ فنَأخذُ مِن هَذا قاعدةً: أنَّ المُضافَ إلَى يَاء المُتكلِّم تُقدَّر عَلَيه جَميعُ الحرَكاتِ، ودائمًا: مَكسُورٌ لأَجْل المُناسَبة.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الفتَى»؛ أيضًا تُقدَّر عَلَيه جَميعُ الحرَكات؛ لأنَّ الأَلِف لَا يُمكِن أَنْ تَنطِق بِهَا مَفتوحةً أبدًا، ولَا مَضمومةً ولَا مَكسُورةً؛ فتُقدَّر عَلَيه جَميعُ الحرَكات، ويُقال فِيها: منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

قَوْله: «وَغَيْرَ نَصْبِ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى» «كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى» فإنَّه يُقدَّر عَلَيه غَيْرُ النَّصْب.

والمنقوص: هُو كُلُّ اسمٍ مُعْرَب آخرُه يَاء ساكِنة مَكسُور مَا قبلَها، أو: كُلُّ اسمٍ مُعْرَب آخِره وَاوٌ ساكِنة مضمُومٌ مَا قَبلَها.

و«ساكِنة» هذِه بيانٌ للواقِع، فالمَنقُوص يُقدَّر عَلَيه غَيرُ النَّصْب.

ولهَذا قالَ: «وغَيرُ النَّصب» وغَيرُ النَّصب: الرَّفْع والجَر، فيُقدَّرَا علَى المنقُوص.

وأمَّا النَّصْب فيَظهَر.

فتَقُول: «مَرَرْتُ بِالقَاضِي»:

«مَرَرْتُ» فِعل وفاعِل.

والبَاء حَرْف جَرٍّ.

و«القاضِي» اسمٌ مجرورٌ بالبَاء، وعَلَامة جَرِّه كَسْرةٌ مُقدَّرَة علَى اليَاء، منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَل.

وتَقُول: «**جاءَ القَاضِي**»:

«جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ.

و«القاضِي» فاعِل مَرْفوع، وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرَة علَى آخرِه، منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَل.

وإنْ شِئْتَ فقُل: مُقدَّرَة علَى اليَاء منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَل.

أمَّا النَّصْب فيَظهَر عَلَيه.

فتَقُول: «**أَكْرَمْتُ القاضِيَ**»:

«أَكْرَمْتُ» فِعل وفاعِل.

و«القاضِيَ» مَفعولٌ بِه مَنصُوب بالفَتْحة الظَّاهِرة.

وتَقُول: «**إنَّ القاضيَ لَنْ يَقضيَ**»:

«القاضِيَ» مَنصُوبٌ علَى أنَّه اسمُ (إنَّ) بالفَتْحة الظَّاهِرة.

و«لَنْ يَقْضِيَ» (لَنْ) حَرْف نَصْبٍ ونَفيٍ واستِقبالٍ.

و«يَقْضِيَ» فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بـ(لَنْ)، وعَلَامةُ نَصْبه الفتحةُ الظَّاهِرة فِي آخِره.

ويَصْلُحُ أَنْ تَقُول: «ولَنْ يَغْزُوَ» إِذْ يَظهَر عَلَيه النَّصب؛ لأنَّه مَنقوصٌ، ولَا يَظهَر عَلَيه الرَّفْع: «القَاضِي يَغْزُو» لأنَّه يُقدَّر عَلَيه الرَّفْع.

والخُلاصةُ الآنَ: أنَّ لَديْنا أربعةَ أشياءَ: اثنانِ تُقدَّر عليهِما جَميعُ الحرَكاتِ واثنانِ تُقدَّرُ علَيهما الحرَكات إلَّا الفَتْحة.

فاللَّذانِ تُقدَّر عليهِما جميعُ الحرَكات هُمَا:

أ- المُضاف إلَى يَاء المُتكلِّم.

ب- المُعتلُّ بالألِف أو المقصور.

واللَّذان تُقدَّر فِيهما الحرَكات مَا عدَا النَّصبَ: هُو المنقوصُ، يَعنِي الَّذِي آخرُه وَاو أو آخِره يَاء.

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَاسْمَعْ أَخِي» «أَخِي» هَذا الشَّاهِدُ.

وهُو مُنادًى مَنصُوب، وعَلَامة نَصْبه الفتحةُ المُقدَّرة علَى مَا قَبل يَاء المُتكلِّم، منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

ولَا يَصلُح أن نَجعَلَه مَفعولًا بِه.

وقَوْله: «دَاعِيَ مُولِيكَ الغِنَى»:

«دَاعِيَ» مَنقُوص مُعتَلٌّ باليَاء؛ ولهَذا نُصِب بالفَتْحة، وظَهَرت عَلَيه الفَتْحة.

و«مُولِيكَ»: «دَاعيَ» مُضَاف، و«مُولِي» مُضَاف إلَيْه مجرورٌ بالإضافَةِ، وعَلَامة جَرِّه الكَسرة المقدَّرة علَى اليَاء منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَل.

و«مُولِي» مُضَاف، والكَاف مُضَاف إلَيْه، فـ«مولي» مَنقوصٌ مُعتلٌّ باليَاء.

و«الغِنَى» مُعتلٌّ بالألِف، وهُو مَفعولُ «مُولِي» الثَّاني؛ لأنَّ «مُولِي» اسمُ فاعِلٍ مِنْ «أَوْلَى»، ومَفعولُه الأوَّل الكَاف -المُضافُ إلَيْه-، والمَفعُولُ الثَّاني «الغِنَى» مَفعولٌ بِه مَنصُوب، وعَلَامة نَصْبه الفَتحةُ المقدَّرة علَى آخرِه، منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

ولم يُكمِل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأمثِلةَ -ولَيس بلازِمٍ-، والمقصودُ أَنْ تَفْهَمَ القاعدةَ ولَو بمِثالٍ واحِدٍ.

وقَوْله: «وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالبِنَا» انتَقَل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بَعْدَ ذِكر الإعْرابِ إلَى ذِكْر البِناءِ.

وصاحِبُ الآجُرُّومية لم يَذْكُر البِناء، بلِ اكتفَى بذِكْر الإعْراب؛ لأنَّ البِناءَ لَا يُتْعِبُ طالبَ العِلم، والسَّبب: أنَّ المَبنِيَّ لَا يَتَغَيَّرُ.

تَقُول: «جاءَ ذلِكَ الرَّجُلُ»، و«أَكْرَمْتُ ذَلِكَ الرَّجُلَ»، و«مَرَرْتُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ».

فالمَبنِيُّ لَا يَتغيَّر أبَدًا، ولَا يُمكن يَغْلَط فِيه الإنْسانُ.

والذِي يُبنَى مِنَ الأَسْماءِ أَحسنُ مَا يُقالُ فِيهِ وأَرْيَحُ مَا يُقال فِيه: مَا سُمِعَ مَبنيًّا عَنِ العَرَب فهُو مَبنِيٌّ، لكِنِ النَّحْويُّونَ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ذهَبُوا إلَى الفَلْسفة فِي هَذا، وقالُوا: إنَّ البِناءَ خِلافُ الأصلِ فِي الاسمِ، فالأصلُ فِي الاسمِ الإعْرابُ، ولا بُدَّ للبِناءِ مِن عِلَّة، والعَرَب لَا تَخْرُجُ بالشَّيْء عَن نَظائِرِه إلَّا لعِلَّة فيه، والعلَّة هِي مُشابَهَةُ الحَرْف، فكُلُّ اسمٍ يُشبِه الحَرْفَ فهُو مَبنِيٌّ، لَكِنَّهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَمَحَّلُوا هَذا الشَّبهِ، كَما قالَ ابْنُ مالِكٍ[1]:

(١) الألفية (ص:١٠).

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وفِي (هُنَا)

«متَى» اسمُ استِفْهامٍ.

و«هُنا» اسمُ إشارةٍ.

واسمُ الإشارةِ ليسَ لَهُ حَرْفٌ، والاستفهامُ لَهُ حَرْفٌ، لَكِن اسم الإشارةِ ليسَ لَهُ حَرْفٌ؛ فكانَ الواجِبُ أَنْ يُوضَع للإشارةِ حَرْفٌ؛ لأنَّ الإشارةَ معنًى مِنَ المعانِي، وكلُّ معنًى مِنَ المعانِي فالعَرَب وَضَعت لَه حَرفًا يَدُلُّ عَلَيه، كالاستِفْهامِ والشَّرط وغَيرِ ذلِك.

وقالَ بَعضُهم: بَلِ العَرَب وَضَعت للإشارةِ حرفًا وهُو (أل) الَّتِي للعَهْد الحُضُوريِّ؛ لأنَّ معنَى قَوْله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يَعنِي: هَذا اليومَ، فقَد وَضَعت للإشارةِ حَرفًا.

وعلَى كُلِّ حالٍ: هذِه الفَلْسَفةُ الَّتِي ذكَرها العُلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قَد يَكونُ بَعضُها واضِحًا، وقَد يَكونُ بَعضُها خفيًّا.

أمَّا بالنِّسبة إلَيْنا -وقَد تَمَّ كلُّ شيءٍ الآنَ-:

١- فإنَّ مَا سُمِع عَنِ العرَب مَبنِيًّا فهُو مَبنِيٌّ.

٢- ومَا سُمع مُعْرَبًا فهُو مُعْرَبٌ.

٣- ومَا اختَلف العرَب فِيه فلَنا فِيه الخِيارُ.

لأنَّ بَعضَ الأَسْماءِ اختَلف العربُ فِي إعْرابِها، فمِنْهُم مَن أعربَها ومِنْهُم مَن بَناهَا؛ فإذَا اختَلَفوا فلَنا الخِيارُ.

مِثْل: «هَلُمَّ» فبَعضُهم أَعرَبَها وبَعضُهم بَناها، فبَعضُهم جَعَلها فِعلًا وبَعضُهم جعَلها اسمَ فِعلٍ.

فالذِي جعَلها اسمَ فِعلٍ قالَ: «هَلُمَّ إِلَيْنا» لِوَاحِدٍ أو لجماعةٍ.

والذِي قالَ: فِعل؛ يَقُول فِي الواحِـد: «هَلُمَّ»، وفي الجَمـاعةِ: «هَلُمُّوا»، وفي الاثنَيْنِ: «هَلُمَّا».

وكذلك: «حَذَامِ»، و«أَمْسِ»، ومَا أَشبَه ذلِك، فَمَا اختَلفَ فِيه العرَب فلَنَا فِيهِ الخِيارُ.

الخُلاصةُ: المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكَر فِي الأَسْماءِ أنَّها تَنْقسِم إِلَى أَرْبَعَةِ أقسامٍ:

١- مُعْرَب تَظهَر فِيه جميعُ الحرَكات كلِّها.

٢- ومُعْرَب تُقدَّر عَلَيه الحرَكات كلُّها.

٣- ومُعْرَب تُقدَّر عَلَيه مَا عَدا النَّصْبَ.

٤- والمَبنِيُّ.

وأخَذْنا هَذا مِن كلامه.

فالمُعْرَب الَّذِي تَظهر عَلَيه جميعُ الحرَكات هُو الصَّحيح.

والمُعْرَب الَّذِي تُقدَّر فِيه جميعُ الحرَكات شَيئانِ:

* المُعتلُّ بالأَلِف.

* والمُضافُ إِلَى يَاء المُتكلِّم.

والمُعرَب الَّذِي تَظهَر عَلَيه حرَكة النَّصْب دُون الرَّفْع والجَرِّ هُو المُعتلُّ بالوَاو وباليَاء.

لَكِن المُعتل بالوَاو فِي الأَسْماء لَا يُمكِن إلَّا فِيما كانَ أَعْجميًّا.

مِثل: «قَمَنْدُو» و«سَمَنْدُو» أَسْماء بلادٍ، فهِي مُعتلَّة بالوَاو لكنَّها ليسَت عَربِيَّة.

والذِي يكونُ مَبنِيًّا -وهُو القِسم الرَّابع- مَا كانَ مُشبِهًا للحَرْف.

٢- الإِعْراب الظاهِر والمُقدَّر فِي الأَفْعال:

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِي كَـ«يَدْعُو» وَكَـ«يَرْمِي» وَ«يَرَى» ... فَـالرَّفْعُ مَـعْ نَصْـبِ الأَخِـيرِ قُـدِّرَا

الَّذِي أَوْجَب للمُؤلِّف أَنْ يَفصِل هَذا عمَّا سبَق: أنَّ هَذا فِي الأَفْعالِ ومَا سبَق فِي الأَسْماءِ.

قَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَفِي كَـ«يَدْعُو»**» مِن المعروفِ أنَّ حُروفَ الجَرِّ لَا تَدخُل إلَّا علَى الأَسْماءِ، و«يَدْعُو» هُنا فِعل، فكَيف أَدْخل حَرْفَ الجَرِّ علَى الفِعْل؟

نَقُول: هُنا ليسَ المُرادُ بالفِعل لَفْظه، بلِ المُراد مَعناه أَيْ: وفِي كَهَذا المِثالِ، أو: وفَي كَلَفْظِ: «يَدْعُو».

و«يَدْعُو» فِعل مُضارِع آخرُه وَاوٌ مَضمومٌ مَا قَبلَها، وهُو مُعتلٌّ بالوَاو.

ونَظيرُه: «يَسْمُو»، و«يَغْفُو»، و«يَدْنُو»، و«يَعْلُو»، و«يَغْزُو»، و«يَرْجُو»، وغَيرها كثيرٌ.

قَوْله: «**وَكَـ«يَرْمِي»**» يَعنِي: وكَهَذا اللَّفظ.

و«يَرْمِي» فِعل مُضارِع مُعتلٌّ باليَاء.

ونَظيرُه: «يَجْري»، و«يَشْفِي»، و«يُدنِي»، و«يَحمِي»، و«يُعطِي»، مِن كُل مُضارِع مُعتلٍّ باليَاء.

قَوْله: «ويَرَى» أيضًا فِعل مُضارِع مُعتلٌّ بالألِف.

ولَهُ نَظيرٌ: «يَسْعَى»، و«يَخْشَى»، و«يَنْهَى»، و«يَنْأَى».

إِذَنِ: الفِعلُ المُضارِع يَعتَلُّ بالوَاو كَـ«يَدعو»، وباليَاء كـ«يَرْمِي»، وبالألِف كَـ«يَرَى».

يَقُول رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هذِه الثَّلاثةِ: «فالرَّفْع مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ قُدِّرَا» فيُقدَّر الرَّفْع علَى الثَّلاثة كُلِّها، علَى المُعتلِّ بالوَاو والمُعتلِّ باليَاء والمُعتلِّ بالألِف.

يُقدَّر فِيها الرَّفع فتَقُول مثلًا: «زَيْدٌ يَدْعُو رَبَّهُ» «يَدْعُو» فعِلْ مُضارِع مَرْفوع، وعَلَامة رَفْعه ضمَّة مُقدَّرَة علَى الوَاو، منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَل.

وتَقُول: «فُلانٌ يَرْمِي صَيْدًا» «يَرْمِي» فِعل مُضارِع مَرْفوع، وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرة علَى اليَاء، منَع مِن ظُهُورِها الثِّقَل.

وتَقُول: «فُلانٌ يَرَى» «يَرَى» فِعل مُضارِع مَرفوع بضَمَّة مُقدَّرة علَى الألِف منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

ولَا نَقُول مِثل تِلْك: «الثِّقَل»، فتِلْك غَيرُ مُتعذِّرة علَيها الضَّمَّة، فمُمْكِن أَنْ تَقُول: «يَدْعُوُ» و«يَرْمِيُ» لكنَّها ثَقِيلة، أمَّا «يرَى» فلَا يُمكن أَنْ تَظهرَ عَليها الضَّمَّة، إِذْ منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

وقَوْله: «مَع نَصْب الأَخِير» الأَخِير أيضًا يُقدَّر عَلَيه النَّصْب، فتَقُول: «فُلانٌ لَنْ يَرَى»:

(لن) حَرْف نَفْيٍ ونَصْب واستقبالٍ.

و«يرَى» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(لن)، وعَلَامة نَصْبه الفتحةُ المُقدَّرة علَى الألِف منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

ولَا يُمكن أَنْ تَظهرَ الفتحةُ علَى الألِف؛ ولذا نَقُول: منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

ولِهَذا قالَ: «مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ قُدِّرَا».

ثُم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ» «الأوَّلين» يَعنِي: المُعتَلّ بالوَاو والمُعتَلّ باليَاء تَظهَر علَيْها الفَتْحة.

فتقُول: «فلانٌ لَن يَدْعُوَ غيْرَ الله»:

(لن) حَرْف نَفْي ونَصْب واستِقبال.

و«يدعوَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(لن)، وعَلَامة نَصْبه الفتحةُ الظَّاهِرة علَى آخِرِه.

وتَقُول: «فُلانٌ لَنْ يَرْمِيَ»:

(لن) حَرْف نَفْي ونَصْب واستِقْبال.

و«يرمِيَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(لن)، وعَلَامة نَصْبه الفتحة الظَّاهِرة علَى آخِرِه.

إذَنِ: الفِعل يَكونُ مُعتلًّا باليَاء، ومُعتلًّا بالوَاو، ومُعتلًّا بالألِف؛ فالمُعتلُّ بالألِف

يُقدَّر عَلَيه الضَّمُّ والفَتْح، وأمَّا المُعتلُّ بالوَاو واليَاء فيُقدَّر عَلَيه الضَّمُّ ويَظهَر عَلَيه الفَتحُ، فيُنصَب بالفَتْحة الظَّاهِرة.

قالَ: «**واحْذِفِ آخِرَ كُلِّ جَازِمًا**» يَعنِي: عِندَ الجَزْم يَتَّفِق الثلاثةُ: المُعتلُّ بالوَاو والمُعتلُّ باليَاء والمُعتلُّ بالألِف.

وقَوْله: «**جازِمًا**» يَعنِي: حالَ كونِك جازِمًا فعِند الجَزم يُحذَف آخِر المُعتلِّ، سواءٌ أكانَ مُعتلًّا بالياء أو بالواو أو بالألِف.

قالَ الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾.

﴿وَلَا تَدْعُ﴾ (لَا) ناهِية تَجزِم الفِعل المُضارِع.

﴿تَدْعُ﴾ فِعل مُضارِع مَجزوم بـ(لَا) النَّاهيةِ، وعلامَة جَزْمه حَذْف الوَاو، والضَّمة قبلَها دليلٌ علَيها.

وقال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة:١٨].

(لم) حَرْف نَفي وجَزم وقَلب.

﴿يَخْشَ﴾ فِعل مُضارِع مَجزوم بـ(لَمْ) وعلامَة جَزمِه حَذْف الألِف، والفَتحة قبلَها دليلٌ علَيها.

وقالَ تعالى: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ﴾ [النساء:١٣٠].

(إن) شَرْطية.

فِعل الشَّرط ﴿يَتَفَرَّقَا﴾.

و﴿يُغْنِ﴾ جَواب الشَّرط مَجزومٌ، وعلامَة جزمِه حذفُ اليَاء، والكَسرة قبلَها دليلٌ علَيها.

وقال تعالى: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور:٣٢] ولم يَقُل: يُغنِيهم؛ فحَذف اليَاء؛ لأنَّها مجزُومة.

الخُلاصَة الآنَ: أنَّ الفِعل المُعتلَّ يَكونُ بالواو والياء والألِف.

وإعْرابُ المُعتلِّ بالواو بأَنْ تُقدَّر عَلَيه الضَّمة، وتَظهَر عَلَيه الفتحةُ، ويُحذَف آخرُه عِند الجَزم.

والمُعتلُّ بالألِف تُقدَّر عَلَيه الضَّمة والفَتحة، ويُجزَم آخرُه بحَذف الألِف.

فصارَت تَتَّفِق الثلاثةُ فِي شيئَيْنِ، وتَختلِف فِي شيءٍ؛ فيَتَّفقانِ فِي الرَّفْع والجَزم، فكُلُّها تُرفَع بضَمَّة مُقدَّرة، وكُلُّها تُجزَم بحَذف حَرْفِ العلَّة، وتَختلِف فِي شيءٍ واحِدٍ -وهُو النَّصْب-: فتَظهَر الفتحةُ علَى المُعتَلِّ بالواو والياء وتُقدَّر علَى المُعتلِّ بالألِف.



بَابُ إِعْرَابِ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَجَمْـعُ تَكْسِـيرٍ كَفَـرْدٍ يُعْـرَبُ ... بِالحَرَكَـاتِ، وَبِفَـتْحٍ يَجِـبُ
خَفْضُهُمَا مِنْ كُـلِّ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ... المُشْـبِهِ الفِعْـلَ: بِـأَنْ ذَا يَتَّصِـفْ
بِعِلَّتَـيْنِ، أَوْ بِعِلَّـةٍ تَكُـنْ ... أَغْنَتْ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ، وَهُـنْ:
جَمْـعٌ، وَعَـدْلٌ، زَادَ وَزْنٌ، وَصِـفَهْ ... رَكِّـبْ، وَأَنِّـثْ، عُجْمَـةٌ، وَمَعْرِفَـهْ
فَاجْعَلْ مَعَ الوَصْفِ الثَّلَاثَ السَّابِقَهْ ... عَلَيْـهِ، ثُـمَّ افْعَـلْ بِهَـا كَاللَّاحِقَـهْ
فَتَجْعَـلُ السِّـتَّ مَـعَ المَعْرِفَـةِ ... وَالجَمْـعُ يَسْـتَغْنِي بِفَـرْدِ العِلَّـةِ
وَمِثْلُـهُ مُؤَنَّـثٌ بِـالأَلِفِ ... وَمَـعْ إِضَـافَةٍ وَ(أَلْ) فَلْتَصْـرِفِ

ثُمَّ قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابُ إِعْرَابِ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِير» المُفرَد -فِي هَذا البابِ- مَا ليسَ مُثنًّى ولَا مَجمُـوعًا ولَا مُلْحقًا بهما ولَا مِنَ الأَسْماءِ الخَمسة، يَعنِي: مَا دلَّ علَى واحدٍ وليسَ مِنَ الأَسْماءِ الخَمسة.

وفي إِعْرابه يَقُول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَمْـعُ تَكْسِـيرٍ كَفَـرْدٍ يُعْـرَبُ ... بِالحَرَكَاتِ......................

جمعُ التَّكسير والمُفرَد يُعرَبانِ بالحرَكات.

والحـرَكات هِي الضَّمَّة والفَتحـة والكَسـرة، أمَّا السُّكون فليسَ بحـرَكة ولَا يَكونُ فِي الأَسْماءِ.

يَقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

...........................يُعْرَبُ بِالحَرَكَـــات، وَبِفَـــتْحٍ يَجِـــبُ

خَفْضُهُما مِنْ كُـلِّ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ....

يَعنِي: إذَا كانَت تُعرَب بالحرَكات؛ ففِي حالِ الرَّفْع يُرْفَع بالضَّمِّ، وفي حَال النَّصْب يُنصَب بالفَتحِ، وفي حالِ الخَفْض بالكَسْر.

إلَّا أنَّه قالَ:

....وَبِفَتْحٍ يَجِبُ

خَفْضُهُما مِنْ كُـلِّ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ....

يَعنِي: يَجِب خَفضُهما بالفَتح مِن كُلِّ مَا لَا يَنصرِف؛ إلَّا إذَا دَخَلت عَلَيه (أَلْ) فإنَّه يُجرُّ بالكَسْرة.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

خَفْضُهُما مِنْ كُـلِّ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ المُشْبِهِ الفِعْلَ.....................

المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُول: «**مِنْ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفْ المُشْبِهِ الفِعْلَ**» مَعناه: أنَّ الاسمَ الَّذِي لَا يَنصرِف يُشبه الفِعل؛ لأنَّ الاسمَ إنْ أَشْبَه الحروفَ صارَ مَبنِيًّا، وإِنْ أَشْبَه الفِعلَ صارَ لَا يَنصرِف.

ووَجْهُ شَبَهِه الفِعلَ: أنَّ الفِعلَ دالٌّ علَى زَمانٍ وحَدَث، وهَذا فِيه علَّتانِ، فأَشْبه الفِعلَ مِنْ هذِه النَّاحِيةِ.

يَقولُ:

....بِأَنْ ذَا يَتَّصِفْ

بِعِلَّتَــــيْنِ أَوْ بِعِلَّــــةٍ تَكُــــنْ أَغْنَتْ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ..........

الإسْم الَّذِي لَا يَنصرِف هُو الَّذِي اتَّصَف بعِلَّتين أو بعِلَّة تَقومُ مَقامَ علَّتَين؛ يَعنِي: مَا كانَ فِيه عِلَّتان أو عِلَّة واحِدة تَقوم مَقام عِلَّتين.

والمُراد بالعِلَّة هُنا: المعنَى أو السَّبب، فمَا كانَ فِيه علَّتان أو علَّة واحدةٌ تَقومُ مَقام علَّتين فإنَّه لَا يَنصرِف.

والعِلَل التِّسع هُنَّ:

جَمْــعٌ وَعَــدْلٌ زَادَ وَزْنٌ وَصِــفَهْ رَكِّــبْ وَأَنِّــثْ عُجْمَــةٌ وَمَعْرِفَــهْ

جَمعها المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي بيتٍ واحِد، ونظَمها بَعضُهم فِي بيتٍ أسهلَ مِن هَذا، فقَالَ[١]:

اجْمَــعْ وَزِنْ عــادِلًا أَنِّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

وهَذا أَهْونُ مِن بيتِ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكنَّ المعنَى واحدٌ.

أَوَّلًا: «جَمعٌ» المُراد بالجَمع هُنا جَمعٌ خاصٌّ، ولَيس كُل جمعٍ لَا يَنصرِف.

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص:٣١٢).

ولِهَذا «الرِّجال» جَمعٌ يَنصرِف، فأَقولُ: «هؤلاءِ رِجالٌ» و«مَررْتُ برِجالٍ» و«شاهَدْت رِجالًا».

فليسَ كُلُّ جمعٍ يكُون ممنوعًا مِن الصَّرف، بَل المُراد بالجَمع جمع مُعيَّن، وهُو مَا كانَ علَى وَزن «فَعَائِل» أو «فَعَالِيل» أو «مَفاعِل» أو «مَفاعِيل» يَعنِي: صِيغة مُنتهى الجُموع.

وهُو مَا أشارَ إلَيْه ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بقَوله(١):

وَكُـــنْ لِـــجَمْعٍ مُشْــبِهٍ مَفَــاعِلَا أَوِ المَفَاعِيـــلَ بِمَنْـــعٍ كَـــافِلَا

مِثل: «مَساجِد، مَنابِر، مَصابِيح، مَفاتِيح، سَراوِيل»، ومَا أَشبَهها.

فكُلُّ مَا كانَ علَى هَذا الوَزنِ فإنَّه يُمنع مِن الصَّـرف لصِيغة مُنتهى الجُمـوع -يَعنِي: هَذا هُو الجَمع الأَكْبر- فما كانَ علَى وَزن «مَفاعِل» أو «مَفاعِيل» كـ«مَساجِد ومَصابِيح، ومَنابِر ومَفاتِيح وشَواهِد وصَواعِق وتَصاوِير وقَوارِير وخَزائِن».

فتقُول: «مرَرْت بمَساجدَ» البَاء حَـرْف جَرٍّ، و«مَساجِد» اسمٌ مجـرورٌ بالباء وعَلَامةُ جَرِّه الفتحةُ نِيابةً عَن الكَسرة؛ لأنَّه اسمٌ لَا يَنصرِف، والمانِع له مِن الصَّرف: صِيغة مُنتهى الجُموع.

لَكِن إذَا سَمِعتَ قارئًا يقُول: «مرَرْت بمَساجدٍ عظيمةٍ» نَقُول له: أخطَأْتَ، والصَّواب: «بمِساجدَ عظيمةٍ».

قالَ تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج:٤٠] ﴿صَوَٰمِعُ﴾ مَا

---

(١) الألفية (ص:٥٦).

قالَ: «صَوامعٌ»، وقال: ﴿ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ ﴾؛ أَمَّا «مَساجِد» فقَال: ﴿ وَمَسَٰجِدُ ﴾ إذَن: «صوامِعُ» لَا تَنصرِف؛ ولِهَذا لم تُنوَّن، و«مساجدُ» لَا تَنصرِف؛ ولِهَذا لم تُنوَّن، أمَّا «بِيَع» و«صَلَوات» فإنَّها تَنْصرِف ولِهَذا نوِّنت.

فـ«مَفاعِل» خَمسةُ حروفٍ أوَّلـها وثانِيها مفتوحٌ وثالثُها ألِفٌ ورابِعها مكسورٌ، فكلُّ جَمعٍ علَى هَذا النَّحوِ فإنَّه لَا يَنصرِف.

أمَّا: «مَصابِيح» فجَمْع علَى سِتة أَحْـرف أوَّلـها وثانِيها مفتوحٌ وثالثُها ألفٌ ورابعُها مكسـورٌ بعدَه ياءٌ، فكُلُّ مَا كانَ علَى هَذا الجَمعِ فإنَّه ممنوعٌ مِنَ الصَّـرف، ومَا عَدا ذلِك فإنَّه مَصروفٌ.

ثانيًا: «عَدل» العَدل بمَعنَى المَعدول، نَقُول: اسمٌ مَعدول عَن شيءٍ سابِق، أي: محُوَّل مِن شَيءٍ إلَى شيءٍ:

مِثل: «مَثنى، وثُلاث، ورُباع، وأُخَر»؛ يَقولون: هذِه محُولة عَن: اثنَين اثنَين، ثَلاثة ثَلاثة، أَربعة أَربعة؛ هَذا فِي الأَوصاف.

ومِثل: «عُمر، زُفر، زُحل» وهَذا فِي الأَسمـاء -أي الأَعلام-؛ يقولون: إنَّها مَعدولة عَن: «عامِر، زافِر، وزاحِل».

هَذا العَدل؛ فإذَا وُجِد اسمٌ فِيه عَدْل، يَعنِي: أَصْله فِي اللُّغة علَى غَير هَذا الوَجه، لَكِن عُدِل إلَى هَذا الوَجْه يَكونُ ممنوعًا مِن الصَّرف؛ تَقُول: «وعَن عُمرَ بنِ الخطَّاب» ولَا يَصحُّ: «وعَن عُمرٍ» ولَا يُضافُ «عُمَر» إلَى «ابْنِ» لأنَّ الشَّيءَ لَا يُضافُ إلَى نَفْسه و«ابنُ الخَطَّاب» هُو «عُمر».

ثالثًا: «زادَ» هِي زِيادة الألِف والنُّون تكونُ فِي الأَوصاف وتكونُ فِي الأَسماء.

مِثالُـها فِي الأوصاف: «سَكران، غَضبان، عَطشان، رَيَّان» ومَا أشبَهها، فِيها زِيادة الألِف والنُّون؛ لأنَّ «سكران» مَأخوذةٌ من «السُّكر» فِفيها ألِف ونُون زائِدة، و«غَضبان» مِن «الغَضب» فِفيها ألِف ونُون زائِدة.

وفِي الأَسْماءِ مِثل: «سَلْمان، سُلَيْمان، عُثْمان»، و«عَفَّان» -إنْ كَان مِن العِفَّة-؛ مَمنوعٌ مِنَ الصَّرْف.

رابعًا: «وزنٌ» المقصود وَزْنُ الفِعل، ويكونُ فِي الأَوصاف، ويكونُ فِي الأَسْماءِ:

فِفي الأَوصافِ مِثل: «أَفْضل، وأَقْرع، وأَخْضر، وأَبْيض، وأَسْود» وهُو كَثير.

ومِثال وَزن الفِعل فِي الأَسْماء -الأعلام-: «أَحمد، يَزِيد، يَشْكر»، ومَا أشبهَها فـ«أحمدُ» نَقُول: المانِع مِن الصَّرف فِيه العَلَمية ووَزْن الفِعل» و«يَزِيد» العَلَمية ووَزْن الفِعل، و«يَشْكر» العَلَمية ووَزْن الفِعل.

خامسًا: «وَصِفَة» الصِّفة تَكونُ مَعَ علَّة أُخرى، ولَا تكونُ مُنفردةً، وهِي العدل والزيادة ووزن الفِعل.

سادسًا: «ركِّب» المُراد بِه: التَّركيب المَزْجِي.

و«التَّركيب» عندَهم -أي: عِند النَّحْوِيين- ثلاثةُ أنواعٍ:

١- تركيبٌ إضافيٌّ، مِثل: «عبدِالله».

٢- تركيبٌ مزجيٌّ، مِثل «مَعْدِي كَرِب».

٣- تركيبٌ إسنادِي، مِثل: «شابَ قَرْنَاهَا» اسم رجُل.

فالتَّركيب المَزْجي مِثل: «مَعْدِي كَرِب» أصلُها «معدِي» و«كرِب»،

و«حَضرَموت» أصلُها «حضَر موتٌ» فرُكِّبت فصَارت «حَضرموت»، و«بَعْلَبَك» أصلُها «بعلُ بَك» فرُكِّبت وصارَت اسمًا واحدًا؛ هَذا يُسمُّونه تَركيبًا مزجيًّا.

والتَّركيب الإِسنادِي: أَنْ تُوضعَ جُملة عَلَمًا علَى شَخْص، مِثل: «الشَّنْفُرِي» يُقال: أصلُها «الشَّنُّ فُرِي»، ولكِن فِيها الألِف واللَّام فتَنْصرِف، ومِثل: «شابَ قَرْناها» اسمُ رجلٍ، فتقُول: «جاءَ شَابَ قَرْنَاهَا» و«رَأَيْتُ شَابَ قَرْنَاهَا» و«مرَرْتُ بشَابَ قَرْنَاهَا».

وهُناك نوعٌ رابعٌ، وهُو: التَّركِيب العَدَدي: «أَحَدَ عَشَرَ»، و«اثْنَا عَشَرَ.. إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ».

وكُلُّ هذِه التَّراكيبِ تَختلِف إِعْراباتُها، فما هُو المُراد فِي قول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هُنا «رَكِّب»؟

الجوابُ: المُراد به: «التَّركِيب المَزجِي»، مِثل: «بَعْلَبَك» و«حَضْرَمَوْت»، فهذانِ اسمانِ لمكانَيْنِ، ومِثل: «مَعْدِي كَرِب» هَذا اسمٌ لرجُل، علَم لشَخْص.

والتَّركيب يكُون فِيه علَّة «العَلَمية» فقَط، ولَا يُمكن أَنْ يكُون فِيه «الوَصْفية».

سابعًا: «أَنِّثْ» لَا يَكُون فِيه إِلَّا «العَلَمية»، أيِ: العَلَم المُؤنَّث؛ ولهَذا «قائمةٌ» مُنْصرِفة لأنَّها ليسَت عَلَمًا، بَل وَصْفًا.

فـ«طَلْحة» اسمُ رجُل لَا يَنصرف لوُجود التَّأنيث؛ لأنَّه عَلَم.

ثامِنًا: «عُجْمة» أيضًا يَجتمع إِلَيها «العَلَمية» فقَط دُون «الوَصفية».

فإِنَّ الوَصْف باللُّغة الأَعْجمية يَنصرف مِثل: كَلمة «قالُون» حِين قالـها عليُّ ابنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لشُرَيح رَحِمَهُ اللَّهُ: لـمَّا سُئل عنِ امرأةٍ مُطلَّقة ادَّعت أنَّها

انقضت عِدَّتُها بشَهر؛ قـالَ: إِنْ جاءَت ببَيِّنة مِن بِطانـة أهلِها مِمَّن يُرضَى دِينه صُدِّقت؛ فقَال له عليٌّ: «قالـونٌ»[١]، يَعنِي: هَذا قالـونٌ، أَيْ: جيِّد، فصَرفـه؛ لأَنَّه ليسَ عَلَمًا.

تاسعًا: «ومَعْرِفة» فهذِه ليسَت علَّة مُستقلَّة، فلا بُدَّ أَنْ تَنضافَ إِلَى أَحَد العِلل السَّابِقة.

فتأَمَّل! فإنَّ «العَلَمية» تَدخُل علَى العِلل السِّتِّ كلِّها وهِي العَدل والزِّيادة ووَزْن الفِعل والتَّركيب والتَّأنيث والعُجْمة، والوَصْفية لَا تكُون إِلَّا فِي ثلاثةٍ وهِي العَدل والزِّيادة ووَزن الفِعل:

فَاجْعَلْ مَعَ الوَصْفِ الثَّلاثَ السَّابِقَهْ　　　عَلَيْـهِ ثُـمَّ افْعَـلْ بِهَـا كَاللَّاحِقَـهْ

قَوْله: «فَاجْعَلْ مَعَ الوَصْفِ الثَّلَاثَ السَّابِقَهْ عَلَيْهِ» أَيْ: علَى الوَصْف، والثَّلاث السابِقة عَلَيه -هِي: العَدل والزِّيادة ووَزْن الفِعل-؛ اجعَلْها مَعَ الوَصْف.

وقَوْله: «ثُمَّ افْعَلْ بِهَا كَاللَّاحِقَهْ» يَعنِي أَنَّك تَفْعل بهذِه العِلل الثَّلاث «كاللَّاحقة» الَّتِي هِي المَعرفة، فتَجعل المَعرفة مَعَ العِلل الثَّلاث الَّتِي لِحقَتْه.

فتكُون المعرِفة تَدخل علَى ستٍّ: ثلاثٌ تُشاركها الوَصفية، وثلاثٌ تَنْفرد بها عَن الوَصْفية.

وقَوْله: «فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ المَعْرِفَةِ» والسِّتُّ هِي: عُجمة وتَأنِيث وتَركيب ووَزن فِعلٍ وزِيادةٌ وعَدْل.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٦٤١)، والدارمي (٨٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١٨).

وقَوْله:

.... وَالجَمْـعُ يَسْـتَغْني بِفَـرِدِ العِلَّـةِ

ومِثْلُـهُ مُؤَنَّـثٌ بِـالْأَلِفِ ....

قَوْله: «الجَمْع» يُريد بِه صِيغـة مُنتهى الجُمـوع فإِنَّه يَنفـرِد بالعِلَّة، بمَعنى أنَّه لَا يَحتاج إلَى «عَلَمية» ولَا إلَى «وَصْفية».

وكذلِك المُؤنَّث بالألِف الممْدُودة أو الألِف المقْصُورة لَا يَحتاج إلَى أَنْ يكُون عَلَمًا أو صِفَة.

فتَبيَّن أنَّ هذِه العِللَ التِّسع تَنْقسم إلَى ثلاثَةِ أَقسامٍ:

١- قِسم لَا يَحتاج إلَى ضَمِّ علَّة أُخرى إلَيه، وهُو ثلاثةُ أشياءَ: صِيغةُ مُنتهى الجُموع وألِف التَّأنيث الممْدُودة وألِف التَّأنيث المقصُورة، فهذِه العِلَلُ الثلاثُ حيثُ وَجدتَها فإِنَّها مانِعةٌ مِنَ الصَّرف.

٢- وقِسم لَا بُدَّ أَنْ تَنْضمَّ إلَيه العَلَمية، وهِي: التَّركيب والعُجمة والتَّأنيث بغَير الألِف.

٣- مَا يَجتمعُ معَه العَلَمية أو الوَصْفية وهِي وَزْن الفِعل والعَدْل وزِيادَة الألِف والنُّون.

وهَذا مِن أَحْسن مَا يكُون فِي التَّقْسيم، فإِنَّ الَّذي ذَهَـب إلَيه المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أحْسَن مِن تَقْسيم ابْن مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَع أنَّه أَخْصر.

قالَ المُؤلِّـف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَعْ إِضَافَةٍ وأَلْ فَلْتَصْـرِفِ» يَعنِي: أنَّ الاسمَ الَّذي

لَا يَنْصرِف إذَا أُضيف وجَب صَرْفه، لَا إذَا أُضيف إلَيْه، أو كانَ مُحلًى بـ(أل) فإنَّه يَجِب أن يَنصرفَ، تَقُول: «مَرَرْتُ بِمَسَاجِدِكُمْ» وتَقُول: «مَرَرْتُ بِالمَسَاجِدِ»؛ لأنَّه مُحلًّى بـ(أل)، وتَقُول: «مَرَرْتُ بِمِسَاجِدَ»؛ لأنَّه لم يُضَفْ ولَمْ يُحَلَّ بـ(أل).

إِذَنِ: الاسمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِف إذَا أُضيف وجَب صَرْفه، وإذَا كانَ مُحلًّى بـ(أل) وَجَب صَرفه.

وهذِه «اليَتِيمة» أحْسَن مِن الأَلفِيَّة؛ قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومَع إضافةٍ و(أل) فَلْتَصْرف» وابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقُول[1]:

وَجُــرَّ بِالفَتْحَــةِ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

فمَا أَفادَ الحُكم إلَّا ببَيتٍ كامِلٍ، وهُنا المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَفادَ الحُكم بنِصف بيتٍ.

الخُلاصةُ: أنَّ الاسمَ الَّذِي لَا يَنصرف إذَا أُضيف أَو حُلِّيَ بـ(أل) وَجَب صَرْفه، أمَّا إذَا أُضيف إلَيه فإنَّه يَبقى ممنوعًا مِن الصَّرْف.

فتقُول: «نَظَرْتُ إلَى فُرُشِ مَسَاجِدَ»، فـ«مَسَاجِدَ» مُضَاف إلَيه، فلَا تُصْرف.

فقَوْل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَع إضافةٍ» يَعنِي: إذَا كانَ الاسمُ الَّذِي لَا يَنْصرِف هُو المُضافَ، لَا المُضاف إلَيه فإنَّه يَجِب أَنْ يُصرَف.



(١) الألفية (ص:١٢).

بَابُ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ

وَرَفْــعُ خَمْسَــةٍ مِــنَ الأَسْــمَاءِ ... بِــالوَاوِ ثُــمَّ جَرُّهَــا بِاليَــاءِ

وَنَـابَ عَـنْ نَصْـبِ الجَمِيـعِ الأَلِـفُ ... وَهْيَ: (أَبٌ)، (أَخٌ)، (حَمٌ)، وَ(ذُو)، وَ(فُو)

وَالشَّــرْطُ فِي إِعْرَابِهَــا بِـمَا سَـبَقْ: ... إِضَــافَةٌ لِغَــيْرِ يَــاءِ مَــنْ نَطَــقْ

وكَوْنُهَــا مُفْــرَدَةً مُكَــبَّرَهْ ... كَــ«جَـا أَخُـو أَبِـيهِمُ ذَا مَيْسَــرَهْ»

الأَسْماءُ الخَمسة هِي: (أَبٌ)، و(أَخٌ)، وَ(ذُو)، وَ(فُو)، و(حَمٌ).

المَعْروف أنَّ الاسمَ المُفرَد المَرْفوعَ يُرفع بالضَّمَّة ويُنصب بالفَتْحة ويُجَرُّ بالكَسْرة، لَكِن هذِه الأَسْماءُ الخَمسة تُخالف.

والدَّليل على ذلك لُغَةُ العَرَب؛ لأنَّ دَليلَ كُلِّ شيءٍ مَا يُثْبِتُهُ، وعَرَفْنا أنَّ هَذا كلامُ العَرَب مِن القُرآن ومِن السُّنة ومِن تَتبُّع العَرَب فِي أَوْدِيتِهم وشِعابهم وجِبالِهم وصحرائِهم؛ فإنَّ عُلماء اللُّغة تَعِبوا تعبًا عظيمًا في تَنْقية اللُّغة.

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرَفْــعُ خَمْسَــةٍ مِــنَ الأَسْــمَاءِ ... بِــالوَاوِ ثُــمَّ جَرُّهَــا بِاليَــاءِ

وَنَابَ عَـنْ نَصْـبِ الجَمِيـعِ الأَلِـفُ ... .

قَوْله: «وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الجَمِيعِ» يَعنِي: جَمِيع الخَمسة.

قالُ الله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَـٰٓأَبَانَآ﴾ [يوسف:٨١] هذِه الآيَةُ فِيها مِثالانِ: قَوْله: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ جرَّها بالياء، وقَوْله: ﴿فَقُولُواْ يَـٰٓأَبَانَآ﴾ نصَبها بالألِف، وقَوْلُه تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ﴾ [الشعراء:١٢٤] ﴿أَخُوهُمْ﴾ رفَعَها بالواو.

إذَن: تُرفع هذِه الأَسْماءُ بالواو وتُنصب بالألِف وتُجرُّ بالياء.

وقَول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أنَّ رَفعها بالواو وجَرَّها بالياء ونَصْبَها بالألِف-: هُو الصَّحيح.

مِثالُ ذلِك: «جاءَ أبو زَيدٍ» «جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ و«أبُو» فاعِل مَرْفوع، وعَلَامة رَفْعه الوَاو نِيابة عَن الضَّمَّة؛ لأنَّه مِن الأَسْماءِ الخَمسة.

ولَا نَقُول: «أبو» مَرْفوع بضَمَّة مُقدَّرَة علَى الوَاو -كَما قِيل بِه-، بَل نَقُول: الوَاو هِي علامةُ الإعْرابِ، و«أبُو» مُضَاف، و«زيدٍ» مُضَاف إلَيه بالكَسْرة الظَّاهِرة.

قالَ: «وهِي أَبٌ» أبٌ مُفرَدٌ مُكبَّر، وكذلِك: «أخٌ، حمٌ، ذو، وفو»، و«فو» لُغَة فِي فَمٍ ويُقال بالمِيم.

وقد جعَل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ «فُو» بهذا اللَّفظِ، أمَّا لَو جاءَت «فَم» بالمِيم فإنَّها تُعرَب بالحَرَكات الظَّاهِرة.

شُرُوطُ إعْرابِ الأَسْماءِ الخَمْسَةِ بالحُرُوفِ:

ثم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالشَّرْطُ فِي إعْرَابِهَا بِمَا سَبَقْ» الشَّرط فِي إِعْرابِ هذِه الخَمسةِ بِما سَبق -وهُو إِعْرابُها بالوَاو رفعًا وبالألِف نَصبًا وباليَاء جرًّا-:

الشَّرط الأوَّل: «إِضَافَةٌ لِغَيْرِ يَاْءِ مَنْ نَطَقْ» يُشتَرَط أن تَكونَ مُضافة، فإِنْ كَانَت غَيرَ مُضافة فتُرفَع بالضَّمَّة وتُنصَب بالفَتْحة وتُجرُّ بالكَسْرة.

وتَقُول: «جاءَ أبٌ كبيـرٌ» «أبٌ» فاعِل مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهِرة؛ لأنَّه غَيـرُ مُضَاف.

وتَقُول: «مَرَرْتُ بأخٍ كَريمٍ» فالباء حَرْف جَرٍّ، و«أخٍ» اسمٌ مجرورٌ بالباء وعَلَامة جَرِّه الكَسرة الظَّاهِرة فِي آخرِه.

فإِنْ كَانَت غَيرَ مُضافةٍ فإِنَّها تُعرَب بالحرَكات الظَّاهِرة: رَفعًا بالضَّمَّة، ونَصبًا بالفَتْحة، وجرًّا بالكَسْرة.

الشَّرط الثَّاني: «لِغَيْرِ يَاْءِ مَنْ نَطَقْ» يَعنِي لغَير ياءِ المُتكلِّم، فـ«مَن نَطَق» هُو المتكلِّم، فإِنْ أُضيفت إِلَى ياءِ المُتكلِّم فإِنَّها تُعرَب بالحرَكات مُقدَّرةً علَى مَا قَبل ياءِ المتكلِّم.

تَقُول: «جاءَ أبِي» «جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ.

و«أب» فاعِل مَرْفوع بضَمَّة مُقدَّرة علَى آخرِه منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

و«أب» مُضَافٌ والياء مُضَافٌ إِلَيه.

وقولُك: «جاءَ أَبُويَ» غَيرُ صَحِيحٍ، والصَّواب أَنْ تَقُول: «جاءَ أبِي».

قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص:٢٣] فَما قالَ: «إن هَذا أَخُوي» بَل قالَ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾.

وتُعرب: «أخِي» خَبر (إنَّ) مَرْفوع بضَمَّة مُقدَّرَة علَى مَا قبل ياءِ المتكلِّم منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة، و«أخ» مُضَاف والياء مُضَافٌ إلَيْه مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

وإذَا لم تُضَف أُعْرِبت بحرَكات ظاهِرة، وإذَا أُضيفت إلَى اليَاء أُعرِبت بحرَكات مُقدَّرة علَى مَا قَبل اليَاء منَع مِن ظُهُورِها اشتغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

الشَّرط الثَّالث: «وكَوْنُهَا مُفْرَدَةً» ضِدُّ المُفرَد: الجَمع والمُثنَّى؛ إنْ كَانَت مُثنًّى أُعرِبت إعْراب المُثنَّى -وسيَأتي إنْ شاءَ اللهُ بعدُ-: أنَّها تُرفَع بالألِف وتُنصب باليَاء وتُجَرُّ باليَاء.

وإنْ كَانَت جمعَ تَكْسير فتُعرَب بالحرَكات الظاهِرَة، قالَ تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الزخرف:٢٢] مَنصوبةٌ بالفَتْحة.

وقَوْلُه: ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً﴾ [النساء:١٧٦] هذِه تَخلَّف فِيها شَرطانِ: أنَّها غَيرُ مُفرَدة، وأنَّها غَيرُ مُضافةٍ.

الشَّرط الرَّابع: أَنْ تَكونَ مُكبَّرة؛ وضِدُّ التَّكبيرِ التَّصغيرُ؛ تَقُول: «هَذا أَبُوك» وإذَا صُغِّر «أبُوك» تَقُول: «هَذا أُبَيُّك».

وإذَا كانَت مُصغَّرة تُعرب بحرَكات ظاهِرَة رَفعًا بالضَّمة ونَصبًا بالفَتْحة وجَرًّا بالكَسْرة.

بَقِيَ علينا: أَنْ تَكُون: (ذُو) بمَعنى: صاحِب -ولم يَذكُرْها المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ- احتِرازًا مِن (ذو) بمَعنى: (الَّذِي) وهِي لُغَة طَيِّئ؛ فإنَّهم يَجعلون (ذو) بمَعنى:

(الَّذِي)، كما قالَ شاعرُهم[1]:

فَإِنَّ الماءَ ماءُ أَبِي وجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

«بِئرِي ذُو» مَا قالَ: «ذِي»، وأيضًا مَا أَضافها إلَى اسمٍ، بَل أتى بعدَها بِفعلِ صِلَة المَوْصُول، يَعنِي: بِئرِي الَّذِي حَفَرتُ والَّذِي طَوَيْت.

إذَنْ: نُضِيفُ شَرْطًا خامِسًا فِي (ذو): أَنْ تكُون بمَعنى: صاحِب.

مثالُ: «كجَا أخو أَبيهِمُ ذَا مَيْسَرَة».

«جَا» الهَمزة فِيها محَذوفةٌ للضَّرورة، وأصلُها: «جاءَ»، وهِي فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى الفَتحِ.

«أخُو» فاعِل «جاءَ» مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه الوَاو نيابةً عَنِ الضَّمَّة؛ لأنَّه مِنَ الأَسْماءِ الخمسةِ.

و«أخُو» مُضَافٌ، و«أبي» مُضَافٌ إلَيْه مجرورٌ بالياءِ نيابةً عَنِ الكَسرة؛ لأنَّه مِنَ الأَسْماءِ الخَمسةِ، و«أبِي» مُضَافٌ والهاءُ مُضَاف إلَيه نِيابةً عَن الكَسرة فِي محَلِّ جَرٍّ، والميم فِي «أبيهم» للجمع.

«ذا مَيْسَرة» «ذا» حالٌ مِن «أخُو»؛ لأنَّه إذَا وُجد المُضافُ والمُضاف إلَيه فتكُون الحالُ مِن المُضافِ؛ وهَذا الأَكْثر، فـ«ذا» حالٌ مِن «أخُو»، مَنصوبةٌ علَى الحالِ وعَلَامة نَصْبه الألِف نِيابةً عَنِ الفَتحة؛ لأنَّه مِن الأَسماء الخَمسة، و«ذا» مُضَاف، و«مَيْسَرة»

---

(١) البيت لسِنان بن الفحل، كما في الإنصاف (ص:٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤-٣٥)، وشرح التَّصريح (١/ ١٣٧)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٤٣٦)، والدرر (١/ ١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص:٥٩١).

مُضَاف إلَيْه مجرورٌ بالكَسْرة الظَّاهِرة.

خُلاصة الباب: أنَّ الأَسْماءَ الخمسةَ خَرَجت عَنِ الأَصْل، فالأَصْل: أَنْ يَكُون المَرْفوع بالضَّمة والمَنصُوب بالفَتْحة والمجرورُ بالكَسْرة، فخَرَجت بما يَلي:

أَنْ تُرفع بالوَاو نِيابةً عَنِ الضَّمة وتُنصب بالأَلِف نِيابةً عَنِ الفَتْحة وتُجر باليَاء نيابةً عَنِ الكَسرة لَكِن بشُروطٍ خمسةٍ:

١- أَنْ تكُونَ مُضافةً.

٢- إضافتها لغَير ياءِ المُتكلِّم.

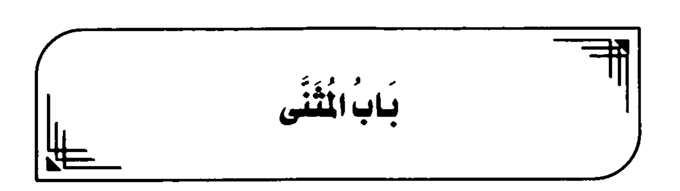
٣- وأَنْ تكُون مُفرَدةً.

٤- وأَنْ تكُون مُكبَّرةً.

٥- وأَنْ تكُون (ذو) بمَعنى: صاحِب.

والمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكَر (فُو) بدُون مِيم فلا بُد أن تَكُون علَى هَذا اللَّفظِ.





بَابُ المُثَنَّى

وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنًّى بِالأَلِفْ ... وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ بِيَاءٍ وَأَضِفْ

لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ هَذَا العَمَلَا ... كَذَا مَعَ المُضْمَرِ كِلْتَا وَكِلَا

نَحْوُ اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ ... كِلْتَاهُمَا لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ

تَعْرِيفُ المُثَنَّى:

المُثَنَّى فِي الاصطِلاح: كُلُّ مَا دلَّ علَى اثنَيْن بزِيادةٍ أَغْنت عَن مُتعاطِفَيْن مُتَّفقَيْن لفظًا ومَعنًى.

فقَولُنا: «دلَّ علَى اثنَيْن» خرَج بِه المُفرَد؛ لأَنَّه دلَّ علَى واحِدٍ، وخرَج بِه الجَمْع؛ لأَنَّه دلَّ علَى أكثرَ مِن اثنَيْن.

وقَولُنا: «بزِيادةٍ أَغْنت عَن مُتعاطِفَيْن» خرَج بِه مَا دلَّ علَى اثنَيْن بزِيادةٍ لَا تُغنِي عَن مُتعاطفَيْن، مِثل كَلِمة «اثنَيْن» هذِه لَا نَقُول: إنَّها مُثنًّى، بَل نَقُول: إنَّها مُلحق بالمُثَنَّى؛ لأنَّها لَا تُفرَد، فهَل نَقُول: إنَّ «اثنَيْن» أصلُها: «اثْن» و«اثْن» ثُمَّ قُلنا: «اثنان»؟ الجوابُ: لَا.

وقولُنا: «أَغْنت عَن مُتعاطِفَيْن» مِثلُ مَا إذَا قُلتَ: «المحمَّدان» أصلُها «محمَّد» و«محمَّد».

وقولُنا: «مُتَّفِقَيْن لفظًا ومَعنًى» فإنِ اختَلَفا لفظًا أو معنًى فإنَّه يكُون مُلْحَقًا بالمُثنَّى.

مثالُ مَا اختَلفا لفظًا ومعنًى: «القَمَران» يُراد بهما: الشَّمس والقَمر، ولَا نَقُول: هَذا مثنًّى. بَل نَقُول: هَذا مُلحق بالمُثنَّى، والسَّبب: لأنَّهما اختَلَفا لفظًا ومعنًى، فالقَمَر حقيقتُه غيرُ حقيقةِ الشَّمس، ولَفْظُه أيضًا مُختلِفٌ.

ومثلُ: «جاءَ العُمَرانِ» لأبِي بَكْر وعُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فهَذان مُختلِفانِ لفظًا فقَطْ؛ معَ أنَّ كُلًّا منهما بشَر، وكلاهُما إنسانٌ؛ لأنَّ حقيقتَيْهِما واحدةٌ، لَكِن اختَلف اللَّفْظ، فنَقُول: إنَّ «العُمَران» مُلْحَق بالمُثنَّى وليسَ مُثنًّى حقيقةً؛ لأنَّه لَا يُغني عَن مُتعاطِفَيْن مُتَّفِقَيْن لفظًا ومَعنًى.

وكذلِك: «كِلا وكِلْتا» مِثلها؛ لأنَّهما:

أوَّلًا: ليسَ فِيهما زيادةٌ.

وثانيًا: أنَّهما لَا يَنفكَّان، ومَعناه: أنَّ التَّثنية فِيهما لَا تُغنِي عَن مُتعاطِفَيْن.

فلَو قُلتَ: «كِل وكِل» اختَلف المعنَى اختِلافًا كبيرًا.

إعْرابُ المُثنَّى:

وأمَّا حُكم المُثنَّى الَّذِي تمَّت فِيه الشُّروط فيقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ فِي حُكمِه:

وَالرَّفْـعُ فِي كُـلِّ مُثنَّـى بِـالأَلِفْ ... وَالنَّصْـبُ وَالجَـرُّ بِيَـاءٍ وَأَضِـفْ

... إلَى آخِره.

حُكم المُثنَّى أنَّه يُرفَع بالألِف، ويُنصَب ويُجرُّ بالياء، وفي حالَي الجرِّ والنَّصْب يُفتَح مَا قبلَ اليَاء ويُكْسَر مَا بعدَها.

تَقُول: «جاءَ الرَّجُلان» وتَقُول: «رأيتُ الرَّجُلَيْنِ» فالألِفُ فِي المثالِ الأوَّل؛ لأنَّه مَرْفوع، والياءُ فِي المثالِ الثَّاني؛ لأنَّه مَنصُوب، وتَقُول: «مَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ» بالياء؛ لأنَّه مجرورٌ، والياء هُنا مفتوحٌ مَا قبلَها ومكسورٌ مَا بعدَها.

وذلِك فِي حالَي النَّصْب والجرِّ، بخِلاف جَمع المُذكَّر السَّالم -كَما سَيأتي- فإنَّ النُّون عَكس المُثنَّى: تُفتح، ويُكسَر مَا قبلَ اليَاء.

فالمُثنَّى حُكمه أنْ يُرفع بالألِف، وأنْ يُنصَب ويُجرَّ بالياء؛ هَذا هُو المَعْروف فِي اللُّغة العَربيَّة.

وفيهِ لُغاتٌ شاذَّة قَليلة تُلْزِمُهُ الألِفَ دائمًا، فتَقُول: «قامَ الرَّجُلان» و«رأيتُ الرَّجُلان» و«مَرَرْتُ بالرَّجُلان».

وفيهِ لُغَةٌ ثانيةٌ بدلَ أَنْ يَكُون مَكسورَ النُّون يَجعلونَه مَفتوحَ النُّون، فيَقُول: «رأيتُ الرجلَيْنَ» و«مَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنَ». ولكِن كُلُّ هذِه مِن غيرِ اللُّغات المشهُورة المعرُوفة المُعتبَرة، لكنها قَد تَصلُح لطالب العِلْم إذَا غلَط فيَقول: هذِه لُغَة. فلَو قالَ مثلًا: «رأيتُ الرجُلان» ونُبِّه قالَ: هذِه علَى اللغة الثَّانية؛ ولكن هذِه الحُجَّة غَير مقبولة؛ لأن الناس كلهم لَا يَتكلَّمون بلُغَتهم الأصيلة العَربيَّة، نعَمْ إذَا كانَ يَتكلَّم باللغة العَربيَّة الأصيلة عَذَرْنَاهُ، أمَا والناس لَا يَتكلَّمون باللغة العَربيَّة الأصيلة فيهم فليَرجِعوا إلَى اللغة المَشهورة وهِي لُغَة الحِجَازيِّين.

الحاصِل: أن المُثنَّى يُرفع بالألِف ويُنصَب ويُجرُّ بالياء.

يُلحَق بِه أربعُ كلماتٍ؛ ولِهَذا قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... وَأَضِفْ

لِاثْنَـيْنِ وَاثْنَتَـيْنِ هَـذَا العَمَـلَا ....

فالمُثَنَّى يُلحق بِه «اثنَيْنِ واثنتَيْنِ»؛ «اثنانِ» للمُذكَّر و«اثنتانِ» للمُؤنَّث.

تَقُول: «جاءنِي رجُلانِ اثنانِ»، و«رأيتُ رجلَيْنِ اثنَيْنِ»، و«مَرَرْتُ برجلَيْنِ اثنَيْنِ».

قالَ الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل:٥١] هَذا المِثالُ فِيه مُثنًّى وفيه مُلحَق بِه؛ فالمُثنَّى: ﴿إِلَٰهَيۡنِ﴾؛ لأنَّه تثنية «إله»، وأمَّا المُلحَق بِه فهُو قَوْله: ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾.

وقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَذَا مَعَ المُضْمَرِ كِلْتَا وَكِلَا» (كِلَا) و(كِلْتا) دائِمًا مُضافَتان، لَا تكُونان إلَّا مُضافتَيْن، ولكن إِنْ أُضيفتا إلَى ضميرٍ أُلحِقَتا بالمُثَنَّى، وإِنْ أُضيفتا إلَى اسم ظاهرٍ أُلحِقَتا بالمُعتَلِّ بالألِف، فتَلْزَمانِ الألفَ دائمًا، وتكُونان مُعربتَيْن بالحرَكات المُقدَّرة.

قالَ الله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ [الكهف:٣٣] ﴿كِلۡتَا﴾ غَيـر مُلحَقة بالمُثَنَّى؛ لأنَّها لم تُضَف إلَى ضَمير، بَل مُضافة إلَى ﴿ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ وهِي اسم ظاهِر.

فتقُول فِي إعْرابِها: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ ﴿كِلۡتَا﴾ مُبتَدأ مَرْفـوع بضَمَّة مُقدَّرَة علَى الألِف منَع مِن ظُهُورِها التعذُّر، و﴿كِلۡتَا﴾ مُضَاف و﴿ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ مُضَافٌ إلَيْه مجرورٌ بالإضافة، وعَلَامة جَرِّه اليَاءُ نِيابةً عَن الكَسرة؛ لأنَّه مُثنًّى، والنُّون عِوَضًا عَن التَّنوين فِي الاسمِ المُفرَد.

قالَ المُعْرِبُونَ: ويَنبغي فِي يَاء التَّثنية أَنْ تَقُول: عَلَامة جَرِّه أو نَصبه اليَاءُ المفتوحُ مَا قبلَها المكسورُ مَا بعدَها، حتَّى لَا تَلتبِس بياءِ جمع المُذكَّر السَّالِمِ؛ لأنَّ جَمع المُذكَّر السَّالِمِ أيضًا يُنصب ويُجَرُّ بالياء، لَكِن اليَاءَ فِي جمع المُذكَّر السَّالِمِ مكسورٌ مَا قبلَها مفتوحٌ مَا بعدَها.

خُلاصة مَا ذكَرَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَن المُثنَّى يُرفَع بالألِف ويُنصَب ويُجَرُّ بالياء؛ وذكَر المُؤلِّف أنَّ ممَّا يُلحق بِه أربعُ كلماتٍ، وهِي: «اثنانِ، واثنتانِ، وكِلَا وكِلْتا» لَكِن «كِلا وكِلْتا» يُشتَرَط فيهما أن يُضافا إلَى ضَمير، فإن أُضيفَتا إلَى اسمٍ ظاهِر فهُما مُعرَبان إعْرابَ المقصُور، يَعنِي: يُعرَبان بحرَكات مُقدَّرة علَى الألِف منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

واعْلَم أنَّ خبَرَ «كِلَا وكِلْتا» يَجُوز فِيه: أَنْ يَكُون مُطابقًا، وأَنْ يكُون غَيرَ مطابِق.

تَقُول: «كِلا الرجُلَيْن قائِم» و«كلا الرجُلين قائِمان»، قالَ الشَّاعر[1]:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

«كلاهما» فِيها المُطابَقة؛ لأنَّ جُملة «قَدْ أَقلَعا» خَبر وجَاءت بالمُثنَّى، و«كِلا أنفَيْهِما رابِي» غَير مُطابِق؛ فلَو كانَ مُطابِقًا لَقالَ: «رابِيانِ» ولَمَّا لم يَقُل ذلِك عَلِمنا أنَّه يَجُوز الوَجْهان فِي خبَرهما وهُما المُطابَقة وعدَمها، وأمَّا قَوْله[2]:

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَه وَنَحْنُ إذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

فلَيست مثلَها؛ لأنَّ «كِلانا غَنِيٌّ» يَعنِي: كُلُّ واحِدٍ مِنَّا غَنِيٌّ عَن الآخَر، فهِي بتأويلِ المُفرَدِ.

---

(١) انظر: لسان العرب (مادة: سكف)؛ على خلاف في نسبته للفرزدق أو جرير.
(٢) البيت للمغيرة بن حبناء التميمي، انظر: الصحاح (مادة: غنى).

وضَرَبَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلًا، فقَال: «نَحْوُ: اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ» الحُلَّة الثَّوْب «كِلْتَاهُمَا لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْن» «الزيدان» مَرْفوعة بالألِف؛ لأَنَّه مُثنًى، و«حُلَّتَيْن» مَنصوبة بالياء؛ لأنَّه مُثنًّى، و«كِلْتاهما» مَرْفوعة مُلحَقة بالمُثنَّى، و«لاثْنَيْن» مجرورةٌ وهِي أيضًا مُلحقة بالمُثنَّى.

قالَ الله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣] ﴿هَٰذَٰنِ﴾ «ها» للتَّنبيه و«ذانِ» مُبتَدأ، والقَول الثَّاني فِي المسألة: إنَّ «هذان» مَبنِيٌّ علَى الألِف فِي مَحَلِّ رَفْع؛ لأنَّهم يَرَوْن أنَّ اسمَ الإشارَةِ مُطلقًا مَبنِيٌّ.

والصَّحيح: أنَّ المُثنَّى من اسم الإشارة والاسم المَوْصُول: مُعرَب؛ لأنَّ تَثنِيَتَه أَبْعَدَتْه عَن مُشابهة الحُروف فصَارَ مُعْرَبًا.



بَابُ جَمْعِ المُذَكَرِ السَّالِمِ

وَارْفَعْ بِوَاوٍ جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ ... وَنَصْبُهُ كَالجَرِّ بِاليَاءِ لَزِمْ

كَذَاكَ مُلْحَقٌ بِهَذَا البَابِ ... كَـ«المُتَّقُونَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ»

وَ«ارْحَمْ ذَوِي القُرْبَى مِنَ الأَهْلِينَا ... تَسْكُنْ بِدَارِ الخُلْدِ عِلِّيِّينَا»

المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقُول: «جَمْع المُذَكَرِ السَّالِمِ» السَّالم وَصْف للجَمْع، يَعنِي أنَّه جمعٌ سالِمٌ، ومَعنَى «سالِم» أي: سَلِم فِيه بِناءُ المُفرَد، مِثل «مُسْلِم» تَقُول فِي جَمْعه: «مُسْلِمُون» ولم يَتغيَّرِ المُفرَد فِيه، بَل بَقِيَ سالِمًا؛ فلِذلك سُمِّيَ جمعَ مُذكَّرٍ سالِمًا.

وتَقُولُ: «زَيْد» عَلَم لرجُل، جَمْعه: «زيدُونَ»، ومُفرَده لم يَتغيَّر، ولَا تَقُول: إنَّه تَغيَّر؛ لأنَّ الدالَ فِي «زيد» تكُون مفتوحةً أو مَنصوبةً أو مجرورةً، بينَما فِي «زَيدُون» تكُون مضمومةً؛ لأنَّ هَذا لَيْس تَغيُّرًا، بَل ضُمَّت الدالُ فِي «زيدُون» مِن أَجْل الوَاو؛ ولهَذا إذَا كانَت بالياء «زيدِين» تُكسَر.

لَكِن كلِمة «رَجُل» جَمْعها «رِجال» هَذا يُسمَّى جَمع تكسير؛ لأنَّه تَغيُّر، فـ«رَجُل» الراء مفتوحةٌ بعدَها جِيم مضمومةٌ، واللام علَى حسَب العوامِل؛ وتُجمع علَى التَّكسير: «رِجَال» فحصَل التغيُّرُ: فكُسِرت الراءُ بعدَ الفَتح، وفُتِحت الجِيم بعدَ الضَّمِّ، وزِيدَت الألِف بَيْن الجِيم فصَار هُنا تكسير؛ إذَنْ: جَمْع التَّكسير غَيرُ داخلٍ فِي هَذا البابِ، فالذِي نَبحثُ فِيه الآنَ هُو: جَمع المُذكَّر السَّالِم، أي: سالمٌ فِيه بِنَاءُ المُفرَدِ.

وجَمْع المُذكَّر كغيره مِن الجُموع يَدُلُّ علَى ثلاثةٍ فأَكْثَر، والمُثنَّى يَدُلُّ علَى اثنَيْنِ فقَطْ.

إعرابُ جَمْعِ المذكَّر السَّالِمِ:

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ جَمْـعَ تَـذْكِيرٍ سَـلِمْ ....

يُرفع بالواو نِيابةً عَن الضَّمة، فتقُول: «انتصرَ المسلمُونَ فِي بَدْرٍ» «المسلمُونَ» فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه الوَاوُ نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأَنَّه جَمْع مُذكَّر سالِمٌ، والنُّون عِوض عَن التَّنوين فِي الإِسْم المُفرَد.

وتَقُول: «هؤلاءِ المسلمُونَ» «المسلمُونَ» خَبر المُبتَدأ مَرْفوع بالواو نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأَنَّه جَمع مُذكَّر سالِمٌ.

وقالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١] ﴿أَفْلَحَ﴾ فِعْلٌ ماضٍ و﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه الوَاو نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأَنَّه جمع مُذكَّر سالِمٌ، وقالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون:٢] ﴿خَٰشِعُونَ﴾ مِثلها لكنَّها خبَر مُبتَدأ.

ولَو قُلتَ: «جاءَ المسلِمِين» لكان خطَأً؛ لأَنَّها تُرفع بالواو لَا بالياء.

ثُم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَنَصْبُهُ كَالجَرِّ بِاليَاءِ لَزِمْ» يَعنِي: لزِم أَنْ يكُون نصبُه بالياء كما أنَّ جرَّه كذلك باليَاء.

مثالُ النَّصْب: قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحزاب:٣٥] فـ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ﴾

هُنا مَنصوبة؛ لأنَّه اسمُ (إنَّ)، ونُصب بالياء نِيابةً عَن الفَتحة؛ لأنَّه جَمع مُذكَّر سالِمٌ.

وقالَ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ «بَشِّر» فِعل أَمْر، وفاعِلُه ضَمير مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت»، و﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مَفعُول بِهِ مَنصُوب وعَلَامة نَصْبه اليَاءُ نِيابةً عَن الفتحة؛ لأَنَّه جَمْع مُذكَّر سالِمٌ، والنُّون عِوَض عَن التنوين فِي الِاسْم المُفرَد.

وفي الجَرِّ: يَقُول اللهُ تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:٢] ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ اللَّام حَرْف جَرٍّ، و«الكافرين» اسمٌ مَجْرور باللَّام، وعَلَامة جَرِّه اليَاء نِيابةً عَن الكَسـرة؛ لأَنَّه جمع مُذكَّر سالِمٌ، والنُّون عِوَض عَن التَّنوين فِي الِاسْم المُفرَد.

وقالَ تعالى: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩] ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ اللَّام حَرْف جَرٍّ، و«المسلمين» اسمٌ مَجْرور باللَّام وعَلَامة جَرِّه اليَاء نِيابةً عَن الكَسرة؛ لأَنَّه جمع مُذكَّر سالِمٌ.

ولَو قلتَ: «هَذا بيتٌ للمُقِيمُونَ» لكان خطأً؛ لأنَّ اللَّام حَرْف جَرٍّ، و«المقيمُون» اسمٌ مَجْرورٌ باللَّام، فإذَا كانَ اسمًا مجرورًا باللَّام فإنَّه يُجَرُّ بالياء ولَا يُجَرُّ بالواو؛ فيَكونُ المِثالُ خطأً.

فجَمع المُذكَّر السَّالِم يُعرَب بالحُـروف لَا بالحرَكات، فيُرفع بالوَاو، ويُنصَب ويُجَرُّ بالياء المكسُورِ مَا قبلَها المفتوحِ مَا بعدَها، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ ...﴾ [الأحزاب:٣٥] إلَى آخِره.

وأمَّا قَوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص:٤٧] ﴿لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ فهذِه مُشكِلة، فقَوله: ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ مَفتـوحٌ مَا قبل اليَاء؛ فنَقُول: لأن الَّذِي يَلـي حَذْف

الإِعْراب مَحذوفٌ، والفاء فِي الأصل لَا تَلِيهِ، وأصلُها «المُصطَفَيِين»، فالذِي حُذِف آخرُ الفِعل؛ لأنَّ اليَاء هذِه علامة إِعْراب فلَا تُحذَف، وحُذِفت لأنَّها ساكنةٌ وياءُ الإِعْراب ساكنةٌ؛ فعلَى القاعِدَة[1]:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا احْـذِفْ مَـا سَبَقْ ... وَإِنْ يَكُـنْ لِينًـا فَحَذْفُـهُ اسْـتَحَقْ

وقَوْله: «**كَذَاكَ مُلْحَقٌ بِهَذَا البَابِ**» «كَذَاكَ» أي: كجَمع المُذكَّر السَّالِمِ مُلحَقٌ بِه، فالمُحلَق بِه كهُوَ، وذلِك فِي أنَّه: يُرفَع بالواو، ويُنصَب بالياء، ويُجَرُّ بالياء.

وجَمع المُذكَّر السَّالِمُ لا بُدَّ أَنْ يكُون اسمًا مُفرَدًا زِيدَتْ عَلَيه الوَاو والنُّون فِي الرَّفْع، أو اليَاء والنُّون فِي حالَي النَّصْب والجَرِّ فكانَ جمعًا، ولا بُدَّ أَنْ يكُون لمُذكَّر، ولا بُدَّ أَنْ يكُون لعاقِل، وشُروطه معروفةٌ.

وقَوْله: «**كَالمُتَّقُونَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ**» هَذا المِثالُ صَحِيح فِي المَعنَى، فالمتَّقون هُم أُولُو الأَلْباب، فهُمْ أَصْحاب العُقول، قالَ تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ﴾ [البقرة:١٣٠] فأُولُو الأَلْباب حقًّا -يَعنِي: أُولُو العُقول- هُم المتَّقون؛ لأنَّهم أَعْطَوُا الحقَّ أهلَه، وأمَّا مَن لَا يتَّقِي اللهَ فهُو السَّفِيهُ؛ لأنَّه ظلَم نَفْسَه بتَرْكه مَا يَجِب علَيها.

وقَوْله: «كَالمُتَّقُونَ» قَد يُقال: كَيف قالَ: «كَالمُتَّقُونَ» والكافُ حَرْف جرٍّ، كما فِي قَوْله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم:٣٥] فلم يَقُل: كالمُجرِمُون؟

فالجوابُ: لأنَّ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُرِدْ أَنْ تَدخُل الكافُ علَى هذِه الكَلِمةِ -أي: «المتَّقون»-، وإنَّما أَرادَ أن تَدخُل علَى كُلِّ الجُمْلة، فالجُمْلة إِذَن مَحكِيَّة؛ ولِهَذا نَقُول: الكَاف حَرْف جَرٍّ، وكُلُّ الجُمْلة: «المتَّقون هُم أُولُو الألبابِ» مَجْرور بالكَاف، فالكَاف

(١) ذكره الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

هُنا لم تَدخُل علَى كَلِمة «المتَّقون» فقَطْ، بَل دخَلت علَى الجُمْلة كُلِّها؛ لأنَّ هذِه الجُمْلَةَ فِي مَنزِلَة قَولك: «كهَذا المِثالِ»، وسبَق لنَا أنَّ بَعضَ العُلَماء يَقُول: إنَّ الكَاف هُنا داخِلة علَى مَجْرورٍ محذوفٍ تَقدِيرُه: كقَولِكَ: المتَّقون هُم أُولُو الألبابِ.

والحاصِل: أنَّ الكَاف هُنا لم تَدخُل علَى «المتَّقون» هذِه اللفظة فقط، بَل دخَلت علَى الجُمْلة كُلِّها.

الإِعْراب:

«المُتَّقُونَ» مُبتَدأ مَرْفوع بالابتِداء وعَلَامة رَفْعه الوَاوُ نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأنَّه جمع مُذكَّر سالِـمٌ -والمُبتَدأ دائمًا مَرْفوع إذَا لم يَدخُل عَلَيه ناسِخ-؛ ولأنَّ «المتَّقون» جَمع مُتَّقٍ فهُو مُذكَّر سالِمٌ، والنُّون عِوَضٌ عَنِ التَّنوين فِي الاِسْم المُفرَد.

«هُم» ضَمير فَصْل.

«أُولُو» خَبر مَرْفوع بالمُبتَدأ وعَلَامة رَفْعه الوَاو نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأنَّه مُلحق؛ ولأنَّه لَيْس له مُفرَد، فـ«أُولُو» بمَعنَى: أصحَاب، لَيْس له مُفرَد، فلَا تَجِد فِي اللغة العَرَبيَّة كَلِمة مُشتقَّة مِن «أُولُو» علَى أنَّها مُفرَد لـهَا أبدًا، فلمَّا لـم يكُن لـها مُفرَد لـم يكُن عِندَنا جَمعٌ سالِمٌ؛ لأنَّه لَيْس هُناك مُفرَد حتَّى يَسْلَم أو لَا يَسْلَم.

وعلى هَذا فنقُول: «أولو» مُلحَق بجَمع المُذكَّر السَّالم، وإِعْرابه كالآتِي:

«أُولُو» خَبر المُبتَدأ مَرْفوع بالمُبتَدأ وعَلَامة رَفْعه الوَاوُ نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأنَّه مُلحَق بجمع المُذكَّر السَّالِم، و«أُولُو» مُضَاف و«الأَلْباب» مُضَاف إلَيْه مَجْرور بالإضافة وعَلَامة جَرِّه الكَسرة ظاهِرةٌ فِي آخِره.

إِذَن: هَذا المثالُ تَضمَّن جمعًا ومُلحقًا بِه.

قَوْله: «وَارْحَمْ ذَوِي القُرْبَى مِنَ الأَهْلِينَا» قَوْله: «وارْحَمْ»، فِي نُسخة: «واحْمِ».

وقَوْله: «ذَوِي القُرْبَى» «ذَوِي» مَفعُول بِه؛ لأنَّها واقِعٌ عَليها الفِعل الَّذِي قبلَها، فتكُون مَفعُولًا بِه مَنصُوب وعَلَامة نَصْبه اليَاءُ؛ لأنَّه مُلحق بجمع المُذكَّر السَّالِمِ؛ لأنَّه لَيْس له مُفرَد.

ولكِن قَد يقُول قائِل: لَه مُفرَد: (ذُو) بمَعنَى: صاحِب، و«ذَوِي» بمَعنَى: أصحَاب فلَهُ مُفرَد، أَلَيسَ نَقُول: «جاءَ ذُو مالٍ» أَيْ: صاحِبُ مالٍ، وإِذَا كانُوا جَماعةً قُلنا: «جاءَ ذَوُوا مالٍ»؟

الجوابُ: لَكِن هُناك عِلَّة أُخرَى: فإن جمعَ المُذكَّر السَّالِمَ لَا بُدَّ أَنْ يكُون عَلَمًا أو صِفَة، يَعنِي: عَلَمًا أو مُشتَقًّا، فعَلَم مِثل «زَيْد وبَكْر وخالِد» ومَا أشبهَها، أو مُشتَقٌّ مِثل «قائِم وقاعِد وطالِب ومَأكُول ومَشرُوب ومَضرُوب وأَفْضَل وأَكْمَل» ومَا أشبَهَها؛ وهُنا «ذوي» لَيسَتْ علَمًا ولَا مُشتقًّا، وإذَا لم تَكُن علَمًا ولَا مُشتقًّا صارَت مُلْحَقة بجَمع المُذكَّر السَّالِمِ.

وكُلَّما أَتَتْك «ذوِي» أو «ذَوُوا» فقُل: إنَّها مُلْحَقة بجَمْع المُذكَّر السَّالِم، ومُعْربة إعْرابَ جَمع المُذكَّر السَّالِمِ.

فتَقُول: «جاءَني ذَوُو مالٍ»:

«جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ والنُّون للوقاية والياء ضميرٌ مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفعُول بِه.

و«ذَوُوا» فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفعه الوَاوُ نِيابةً عَنِ الضَّمة؛ لأنَّه مُلْحَق بجَمْع المُذكَّر السَّالم.

و«ذَوُوا» مُضَاف، و«مالٍ» مُضَاف إِلَيْه مَجْرور بالإِضافةِ وعَلامة جرِّه الكَسرة الظَّاهِرة فِي آخِره.

أمّا مِثال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَارْحَمْ ذَوِي القُرْبَى» فنَقول: «ارْحَمْ» فِعل أَمْر مَبنِيٌّ علَى السُّكون، أو «احْمِ» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى حَذْف حَرْف العلَّة، والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: أَنْت.

و«ذوي» مَفعُول بِه مَنصُوب وعَلَامة نَصْبه اليَاء نِيابةً عَن الفَتحة؛ لأَنَّه مُلحَق بجمع المُذكَّر السَّالِم.

و«ذوي» مُضَاف «والقربى» مُضَاف إِلَيْه مَجْرور بالإضافةِ وعَلَامة جَرِّه كَسْرة مُقدَّرة علَى الألِف منَع مِن ظُهُورِها التعذُّر.

و«مِن الأَهْلِينَ» (مِن) حَرْف جَرٍّ، و«الأَهْلِينَ» اسمٌ مَجْرور بـ(مِن) وعَلَامة جَرِّه اليَاء نِيابةً عَن الكَسرة؛ لأَنَّه مُلحَق بجمع المُذكَّر السَّالِم؛ لأنَّ كَلِمة «الأَهْل» نَفْسها جَمْع لَيس له مُفرَد فِي الواقِع، مِثل «عالَمون» مُلحَق بجَمع المُذكَّر السَّالِم؛ لأنَّ واحِدَه: «عالَم» والعالَم جَمْع.

وهُنا: «أَهْلُون» مُلحَق بجَمع المُذكَّر؛ لأنَّ مُفرَده «أَهْل» وهُو دالٌّ علَى الجَمْع، ثُمَّ لَيْس هُو عَلَمًا ولَا مَشتقًّا-، والنُّون عِوَضٌ عَنِ التَّنْوين فِي الإسْم المُفرَد.

قالَ الله تعالى عَن المُخلَّفين مِنَ الأَعْراب: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١] بالرَّفع لأنَّها مَعطوفةٌ على الفاعِل، والمعطوفُ علَى المَرفوع مَرفوع وعَلَامة رَفْعه الوَاو نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأَنَّه مُلحَق بجمع المُذكَّر السَّالِم.

و«نا» هُنا ضَميرٌ بخِلاف النُّون الوارِدةِ فِي مِثال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْله: «مِنَ

الأَهْلِينا»، فليسَتْ بضَمير؛ لأنَّ الأهلَ مُعرَّف بـ(أَل)، والمُعرَّف بـ(أَل) لَا يُضاف.

إِذَن: فـ«أَهْلونا» فِي الآية: «أَهلو» مُضَاف، و«نا» مُضَاف إلَيْه مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

أمَّا قَول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنَ الأَهْلِينا» فالنُّون عِوَض عَن التَّنوين فِي الاِسْم المُفرَد، والألِف للإِطْلاق.

وقَوْله: «تَسْكُنْ بِدَارِ الخُلْدِ عِلِّيِّينا» «تَسْكُنْ» هذِه جواب الأَمْر فِي قَوْله: «وارْحَمْ» أَوْ: «واحْمِ».

وقَوْله: «بِدَارِ الخُلْدِ» جارٌّ ومجرورٌ ومُضاف إلَيْه، وقَوْله: «عِلِّيِّينا» هذِه عَطْف بيانٍ لـ«دارِ الخُلد»، وكَلِمة «عِلِّيِّينا» مَحَلُّها الجَرُّ، فهِي مَجرورةٌ بالياء نِيابةً عَن الكَسرة؛ لأنَّها مُلحَقة بجَمع المُذكَّر السَّالِم، والنُّون عِوَض عَن التنوين فِي الاِسْم المُفرَد.

قالَ الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين:١٨-١٩] الأُولَى: «عِلِّيِّين» والثَّانية: «عِلِّيُّون»:

الأُولى: اسم مَجْرور بـ(فِي)، وعَلَامة جَرِّه اليَاءُ نِيابةً عَن الكَسرة؛ لأنَّه مُلحَق بجمع المُذكَّر السَّالِم

أمَّا الثَّانية: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين:١٩] فإنَّها خَبَر مُبتَدأ -خَبر (مَا)- فصارت مَرْفوعة بالواو نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأنَّها مُلحَقة بجَمْع المُذكَّر السَّالِم.

ولماذا أُلحِقت بجَمع المُذكَّر السَّالِم؟

الجوابُ: لأنَّها لَيْس لها مُفرَد، ولَا تَدُلُّ علَى مُذكَّر إنَّما تَدُلُّ علَى بُقعة، وليسَتْ أيضًا لعاقِل، ففِيها عدَّة أسبابٍ تَمنَعُ أن تكُون جَمعًا لمُذكَّر سالمًا.

فالمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكَر كَلِمة واحِدةً جمعًا لمُذكَّرٍ سالمًا، وذكَر أربعَ كَلِماتٍ مُلحَقة بجَمع المُذكَّر السَّالِم، فالكَلمة الواحدةُ الَّتِي مِن جَمع المُذكَّر السَّالِم: «المُتَّقون»، والمُلحَق: «أُولُو» الأَلباب و«ذَوِي» القُربَى و«الأهلِين» «وعلِّيِّين».

وعلى كل حَال: فإنَّ جَمع المُذكَّر السَّالم يُرفَع بالواو نِيابةً عَن الضَّمة، ويُنصَب ويُجَرُّ بالياء؛ نِيابةً عَن الفَتحة فِي النَّصْب، ونِيابة عَن الكَسرة فِي الجَرِّ، والمُلحقُ بِه مِثلُه.



بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ

وَكُــلُّ مَجْمُــوعٍ بِتَــاءٍ وَأَلِــفْ ... فَرَفْعُــهُ بِضَــمَّةٍ لَا يَخْتَلِــفْ

وَالنَّصْبُ مِثْلُ الجَرِّ بِالكَسْـرِ جُعِـلْ ... كَـذَاكَ مَـا سُـمِّي بِـهِ وَمَـا حُمِـلْ

كَـ«وَافَـتِ الـهِنْدَاتُ أَذْرِعَـاتِ» ... وَ«اعْرِفْ أُولَاتِ الفَضْلِ بِالصِّلَاتِ»

قَوْله رَحِمَهُ اللَّهُ: «جَمْع المُؤَنَّثِ السَّالِمِ» كَلِمة «جَمْع» احترازًا مِنَ المُفرَد والمُثنَّى، و«المُؤنَّث» احترازًا مِنَ المُذكَّر، و«السَّالِمِ» احترازًا مِنَ التَّكسير.

يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِـ(تَاءٍ وَأَلِف)» البَاء للسَّببية، أَي: بسَبَب التَّاء والألِف، فأَفادَنا المُؤلِّف أنَّ فِيه زيادةَ أَلِف وتاء؛ لأَجْل الجَمْع، فإنْ كَانَت التَّاء أصليَّة فليسَ جمعَ مُؤنَّث سالِمًا، وإنْ كَانَت الألِف أصليَّة فليسَ جَمع مُؤنَّث سالِمًا؛ لَا بُدَّ أن تَكُون زائِدةً.

تَقُول: «هِند» زِد علَيها أَلِفًا وتاءً، فتَقُول: «هِنْدات»، و«دَعْد: دَعْدات» و«زَيْنب: زَيْنبات»، و«سُعاد: سُعادات»، وعلى هَذا فقِسْ.

أَمَّا قَولُك: «بيَت: أبْيات وبُيـوت»؛ قالَ تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ فـ«أَبْيات» ليسَت جَمعَ مُؤنَّـث سالِمًا؛ لأن التَّاء أصليَّة: «بَيْت»، فالتاءُ موجودة فِي المُفرَد، فـ«أبيات» صَحِيحٌ أنَّ الألِـف زائِدة فِيها، لَكِن التَّاء أصليَّة فلَا تَكُون جمعَ مُؤنَّث سالِمًا.

وقَولُك: «غُزاة» مِن «غازٍ» لَيْس جمعَ مُؤنَّث سالِمًا، فالتَّاءُ زائِدة وليسَت فِي المُفرَد، فالمُفرَد غازٍ، والألِف أصليَّة فِي «غُزاة» فلَا يَكُون جمعَ مُؤنَّث سالِمًا.

ومثلُ: «غُزاة»: «هُداة ودُعاة قُضاة ورُماة وجُناة جُفاة» ومَا أشبَهَ ذلِك؛ فهذِه نَقُول: إنَّها لَيْست جمعَ مُؤنَّث سالِمًا؛ لأنَّ الألِف أصليَّة، فـ«غُزاة» أصلُها «غُزَوَة» و«رُماة» أصلُها: «رُمَيَة».

يَبقَى عِندَنا: «مُسلِمة: مُسلِمات» جمعُ مُؤنَّث سالِمٌ، والتَّاء الموجودة فِي المُفرَد غَير التَّاء الَّتِي فِي الجَمع، فالتاءُ الَّتِي فِي المُفرَد للتَّأنيث؛ ولِذلِك تَجِدُها مَربُوطةً، وأمَّا الَّتِي فِي الجَمْع فلِلْجَمع؛ ولذلِك تَجِدُها مَفتوحةً.

إِذَن: لا بُدَّ أَنْ نَعرِفَ مُحترَز هذَيْن القَيْدَيْنِ: «أن تَكُون الألِف والتاء زائِدَتَيْن علَى المُفرَد»، فإنْ كَانَت الألِف أصليَّة فليسَ جمعَ مُؤنَّث سالمًا؛ مِثْلُ: «قُضاة وغُزاة وهُداة» فالألِف هُنا أَصليَّة لأنَّ أصلَ: «قُضاة: قُضَيَة» و«غُزاة غُزَيَة»، فالألِف هُنا أصليَّة.

وكذلِك خرَج بِه مَا إذَا كانَت التَّاء أصليَّة فِي المُفرَد فلَا يَكُون جمعَ مُؤنَّث سالِمًا، مِثل: «أبيات» جَمع «بَيت»، فالتاءُ مَوْجودة فِي المُفرَد وموجودة فِي الجَمع؛ فلَا يَكُون حينئذٍ جمعَ مُؤنَّث سالِمًا.

إِذَن: جَمع المُؤنَّث السَّالِم مَا جُمع بتاءٍ وألِف مَزِيدتَيْن؛ ونَعْرف أنَّهما مَزِيدتان؛ لأنَّ قَوْله: «وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِتاءٍ وأَلِف» يَدُلُّ علَى أنَّهما زائِدتان للجَمْع.

إعرابُ جَمْع المؤنَّث السَّالِم:

يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ لَا يَخْتَلِفْ» يَعنِي: لَا يَختلِف عَن غَيره مِنَ

الأَسْماء الَّتِي تُرفع بالضَّمة فِي حَال الرَّفْع، فتَقُول: «جاءَت الهِنْداتُ» و«هذِه الهِنْداتُ» و«هذِه سيَّاراتٌ»، و«هذِه شجَراتٌ»، وتَقُول: «التَّحِيَّاتُ لله، والصلَواتُ والطَّيِّباتُ» كلُّها تُرفع بالضَّم.

وأمَّا فِي النَّصْب فيقُول رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالنَّصْبُ مِثْلُ الجَرِّ بِالكَسْرِ جُعِلْ**» فإنَّ العرَب جَعَلوا نَصْب جمعِ المُؤنَّث السَّالم بالكَسْرة كما جَعَلوا جرَّه بالكَسْرة؛ وجرُّه بالكَسْرة علَى الأصْل، وأمَّا نَصْبُه بالكَسْرة فهُو علَى خِلاف الأصْل.

قالَ الله تعالى: ﴿لِيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الفتح:٥] ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مَفعُول بِه مَنصُوب ﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ مَعطُوف عَلَيه لكنَّه مَنصُوب بالكَسْرة نِيابةً عَن الفَتْحة.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النور:٤] ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ بالكَسر مَفعُول بِه، لكنَّه نُصِب بالكَسْرة نِيابةً عَن الفَتْحة؛ لأنَّه جَمع مُؤنَّث سالِمٌ، ومُفرَد «المُحصَنات»: مُحْصَنَة.

ويُجَرُّ أيضًا بالكَسْرة؛ قالَ الله تَعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [البقرة:١٩٨] هَذا مُلْحَق بالجَمْع لكنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُ.

وقال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ﴾ [التحريم:٥] كلُّها مَنصوبة بالكَسْرة؛ لأنَّها جَمع مُؤنَّث سالِمٌ، فـ«مُسلِمات» جَمع «مُسلِمة»، و«مُؤمِنات» جَمع «مُؤمِنة»، و«قانِتات» جَمع «قانِتة»، و«تائِبات» جَمع «تائِبة»، و«عابِدات» جَمع «عابِدة»، و«سائِحات» جَمع «سائِحة»، و«ثَيِّبات» جَمع «ثَيِّب»، ﴿وَأَبْكَارًا﴾ منصوبة بالفَتْحة؛ لأنَّها ليسَتْ جَمع مُؤنَّث سالِمًا، بَل هِي جَمع تَكْسير، والمُفرَد: بِكْر.

إِذَن: صارَ جمع المُؤنَّث السَّالِمُ يُنصَب بالكَسْرة ويُجَرُّ أيضًا بالكَسْرة.

قالَ الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [النور: ٤] المُحصَناتِ مَفعُول بِه مَنصُوب وعَلَامة نَصْبه الكَسرة نِيابةً عَن الفتحة؛ لأَنَّه جمع مُؤنَّث سالِمٌ، أمَّا فِي حَال الجَرِّ فعلَى الأَصْل نَقُول: مَجْرور وعَلَامة جَرِّه كَسْرة ظاهِرَة فِي آخِره.

وقَوْله: «كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ وَمَا جُعِلْ» أي: مَا سُمِّي بجمع مُؤنَّث سالِمٍ ولَيس بجَمع لَكِن سَمَّيْناه بِه، وهُو مُفرَد مِثل: «عرَفات» اسم لمَوْضِع واحِد، فهُو غَير جَمع، لَكِن سُمِّي بالجَمع، فكل مَا دلَّ علَى واحد فِي المَعنَى ولكنَّه سُمِّي بما يَدُلُّ علَى الجَمع فهُو مُلحق بِه، مِثلَما قلنا فِي جمع المُذكَّر السَّالِم: «علِّيُّون» واحِد، وقُلنا: إنَّه مُلحق بجَمع المُذكَّر السَّالِم؛ لأنَّه لَا يَدُلُّ علَى الجَمع، فكُلُّ واحِدٍ وُضِع له جَمع فهُو مُلحق بِه.

ولِهَذا قالَ: «كَوَافَتِ الهِنْدَاتُ أذْرِعَاتِ» الكَاف حَرْف جَرٍّ، و«وَافَتِ الهِنْدَاتُ أذْرِعَاتِ» الجُمْلة كلُّها اسمٌ مَجْرور بالكاف، وعَلَامة جَرِّه الكَسرة مُقدَّرَة علَى آخِره منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة، والتَّقدِير: «كَهَذا المثالِ»، وهُناك رأيٌ آخَرُ لبَعض النَّحْويين، يقُول: إنَّها -أي: الكَاف- داخِلة علَى اسم مَجْرور محذوف، والتَّقدِير: «كقَولك».

«وافَى» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى الفَتح مُقدَّرَة علَى الألِف المحذوفة؛ لالْتِقاء الساكنَيْن، والتاء تاء التَّأنِيث، وحُرِّكت بالكسر؛ لالْتِقاء الساكنَيْن.

و«الهنداتُ» فاعِل مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهِرة.

و«أَذْرِعاتِ» مَفعُول بِه مَنصُوب بالكَسْرة نِيابةً عَن الفتحة؛ لأَنَّه مُلحق بجَمع المُؤنَّث السَّالم.

وكلِمة «أَذْرِعاتِ» هُنا تمثيلٌ لقوله: «مَا سُمِّي بِه» فإنَّ «أَذْرِعات» اسمُ موضعٍ واحدٍ وسُمِّي بـ«أَذْرِعات»، و«أَذْرعات» جَمْع؛ فيَكُون علَى هَذا مُلحَقًا بالجَمْع؛ لأَنَّه لم يُرَدْ بِه مَعنَى الجَمْع، وإنَّما أُرِيد بِه المحَلُّ المعرُوف.

ثُمَّ قالَ: «وَاعْرِفْ أُولاتِ الفَضْلِ بِالصِّلَاتِ» هَذا لِـمَا حُمِلَ عَلَيه، فـ«أُولَات» هذِه مُلحَقة بجَمع المُؤنَّث السَّالِم؛ صَحِيح أنَّها تَدُلُّ علَى الجَمْع، لَكِن لَيْس لها مُفرَد فحُمِلت علَى الجَمْع.

ولِهَذا نَقُول:

«اعرِفْ» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى السُّكون، وفاعِله مُستَتِرٌ وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

«أُولَات» مَفعُول بِه مَنصُوب لـ«اعرِفْ» وعَلَامة نَصْبه الكَسـرة نِيابةً عَن الفتحة؛ لأَنَّه مُلحَق بجَمع المُؤنَّث السَّالِم.

«بالصِّلَاتِ» (البَاء) حَرْف جَرٍّ، و«الصِّلات» اسمٌ مجْرور بالباء وعَلَامة جَرِّه الكَسرة الظَّاهِرة فِي آخِره، و«الصِّلات» جَمْع «صِلَة»، وعلى هَذا فيَكونُ جمعُ المُؤنَّث السَّالِمُ جُرَّ بالكَسْرة.

والمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ جيِّد فِي الأمثلة؛ فـ«الهِنْدات» مِثال للرَّفع، و«الصِّلات» مِثال للجَرِّ، و«أَذْرِعات وأُولات» مِثال للنَّصْب.

فإن قُلت: لِـمَ كَرَّر مثالَ النَّصب مرَّتَيْن، ومِثالَ الجَرِّ والرَّفْع مرَّةً واحدةً؟

قلنا: لأَنَّه مثَّل بمِثالين أحدُهما مُلحَق بجمع المُؤنَّث السَّالِـم؛ لأَنَّه سُمِّي بِه، والثاني مُلحَق بِه؛ لأَنَّه حُمِلَ عَلَيه وهُو مُلحق بِه فِي الإِعْراب.

وخُلاصة هَذا البابِ: أنَّ جمعَ المُؤنَّث السَّالِمَ خارِجٌ عَنِ الأَصْل فِي حَال النَّصْب فقَطْ، فإِنَّه يُنصَب بالكَسْرة نِيابةً عَن الفتحة، أمَّا فِي حَال الرَّفْع وفي حَال الجَرِّ فإنَّه علَى الأصل.



بَابُ الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ

وَالرَّفْـعُ بـالنُّونِ لأَفْعَـالٍ تَكُـونْ كَـ«يَفْعَـلانِ، تَفْعَلِـينَ، يَفْعَلُـونْ»
وَالنَّصْـبُ وَالجَـزْمُ بِحَـذْفِ النُّـونِ كَــ«لَتَقْنَعَــا لِتَرْضَــيَا بِالــدُّونِ»

أَنْواعُ الأَفْعالِ الخَمْسة:

الأَفْعال الخمسة أنواعها خمسة:

١، ٢- فِعْل اتَّصَل بِه أَلِف الاثنَيْن.

٣، ٤- فِعْل اتَّصَل بِه وَاو الجماعة.

٥- فِعْل اتَّصَل بِه يَاء المُخاطَبة.

إِذَنِ: الأَفْعال الخمسة: كُلُّ فِعل مُضارِع اتَّصَل بِه أَلِف اثنَيْن أو وَاو جماعة أو يَاء مُخاطَبة.

وليسَت ثلاثةَ أَفْعال؛ لأنَّ المُتَّصِل به أَلِف اثنَيْن يَكُون بالياء ويَكون بالتاء، والمُتَّصِل بِه وَاو الجماعة يَكُون بالياء ويَكون بالتاء، فهذه أربعة، أَمَّا المُتَّصِل بِه يَاء المُخاطَبة فيَكون بالياء فقَطْ.

إِذَن: ضابِط الأَفْعال الخمسة: كُلُّ فِعل مُضارِع اتَّصَل بِه أَلِف اثنَيْن أو وَاو جماعة أو يَاء مُخاطَبة، سواء كانَ مَبدوءًا بالتاء أو بالياء هَذا بالنسبة لـما اتَّصَل بِه

أَلِف اثنَيْن أو وَاو جماعة وأمَّا مَا اتَّصَل بياء المُخاطَبة فيَكون مَبدوءًا بالتاء.

ولَا يُمكِن أَنْ تَتَّصِل هذِه الضمائِرُ الثلاثة بمُضارِع أوَّله نُون أو أوَّله همزة، والمُضارِع كما تَقدَّم أوَّله همزة وياء ونُون وتاء يَجمَعها قَولك: «أنيت».

ولَا يُمكِن أَنْ تَتَّصِل بفِعل يَبدَأ بالنُّون أو الهمزة، فلَا تَقُول: «نَفعلان» ولَا «أفعلان» ولَا «نَفعلون» ولَا «أَفعلون».

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَالرَّفْعُ بالنُّونِ لأَفْعَالٍ تكُونْ**» يَعنِي: حُكم هذِه الأَفْعالِ الخمسة: تُرفع بالنُّون، يَعنِي: إذَا كانَت مَرْفوعةً يَجِب أن تبقَى النُّون.

مِثل: «يَفْعَلان» اتَّصَل بِه أَلِف اثنَيْن، وتَقُول فِي الصورة الثَّانية: «تَفعلان».

و«تَفْعَلينَ» فِيه يَاء المُخاطَبة مَرْفوع بالنُّون، ولَا يَأتِي بصورة ثانية.

و«يَفْعَلون» فِيه وَاو الجمـاعة مَرْفوع بثُبوت النُّون والواو فاعِل، وتَقُول فِي الصُّورة الثَّانية: «تَفعلون».

ونُعرِبه فنَقول: «يَفْعلان» فِعل مُضارِع مَرْفوع بثُبوت النُّون والأَلِف فاعِل مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَل رَفْع.

و«تَفْعَلِين» فِعل مُضارِع مَرْفوع بثُبوت النُّون، والياءُ فاعِل مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ رَفْع.

«يَفْعَلون» فِعل مُضارِع مَرْفوع بثُبوت النُّون، والواوُ فاعِل مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ رَفْع.

وإذَا قَال قائِل: بماذا يُنصَب ويُجزَم؟

نَقُول: ذكَره المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقَال:

وَالنَّصْـبُ وَالجَـزْمُ بِحَـذْفِ النُّـونِ   كَـ«لْتَقْنَعَـا لِتَرْضَـيَا بِالـدُّونِ»

«كَلْتَقْنَعا» هذِه خِلافُ الفَصيح؛ لأن اللَّام لَا تُسكَّن هُنا؛ لأنَّها ليسَت بَعْد الوَاو ولَا بعد الفاء ولَا بعَد (ثُمَّ).

و«لْتَقْنَعا» هَذا مَجزوم -لأنَّ اللَّام لَامُ الأَمْر- بحَذف النُّون، والألِف فاعِل.

«لتَرْضَيَا» اللَّام حَرْف جَرٍّ، و«تَرْضَيَا» فِعلٌ مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمرة جوازًا بعد اللَّام، وعَلَامة نَصْبه حَذْف النُّون، والألِف فاعِل.

«بالدُّون» أي: بالقَليل؛ لأنَّ الإنسانَ الَّذِي يَقنع يَرْضَى بالقَليل والذِي لَا يَقنع لَا يَرضَى بالكَثِير فَضلًا عَن القَليل.

فمثَّل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لـما فِيه أَلِف اثنَيْن، وأمَّا الَّذِي فِيه وَاو الجَماعة، فكَقَوْلِه تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤] هذِه فِيها النَّصْب والجَزْم؛ ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ هَذا مَجْزوم ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ هَذا مَنصُوب.

فإذَا قَال قائِل: أنتُم تَقولون: إنَّه يُجزَم بحَذف النُّون، ووَجَدْنا فِي القُرآن نونًا بَعد الوَاو بِفِعل مَجزومٍ فِي قَوْله تعالى: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [الأنبياء:٣٧]، فـ﴿تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ مَجزُومٌ؟

فنَقُول: النُّون هُنا نُون للوِقايَةِ، والفِعل مَجزومٌ بحَذف النُّون، فإذَا وَصَلْتَ فِي الآيةِ فاكْسِرِ النُّون، وعِنْدَ الوُقُوف فَسَكِّن.

هذِه هِي الأَفْعالُ الخَمسة، والمسألَةُ فِيها يَسِيرة، وسُمِّيت أَفْعالًا خَمسةً علَى

أنَّها خَمسةُ أنواعٍ، وضابِطُها -كما قُلنا أوَّلًا-: مَا اتَّصَل بِهِ أَلِفُ اثنَيْن أو وَاوُ جماعةٍ أو يَاءُ مُخاطَبة.



بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

وَالفِعْـلُ مَـاضٍ، ثُـمَّ أَمْـرٌ، ثُـمَّ مَـا ... ضَـارَعَ، وَالكُـلُّ بِحَـدٍّ عُلِـمَا

فَـاقْضِ لِـمَاضٍ بِالبِنَـا حَـتْمًا عَـلَى ... فَتْحٍ -وَلَوْ مُقَدَّرًا- نَحْـوُ: «انْجَـلَى»

وَابْـنِ عَـلَى الحَـذْفِ أَوِ السُّـكُونِ ... أَمْرًا كَـ«قُمْ» وَ«ادْعُ» وَقُلْ: «صِلُونِي»

وابْـنِ عـلَى الفـتحِ مُضَـارِعًا تَـرَى ... تَأْكِيـدَهُ جـاءَ بِـ(نُونٍ) بـاشَرا

وَإِنْ يَكُـنْ مُتَّصِـلًا بِنُـونِ ... لِنِسْـوَةٍ فَـابْنِ عَـلَى السُّـكُونِ

وَفِي سِـوَى ذَيْـنِ وُجُوبًـا يُعْـرَبُ ... بِالرَّفْعِ مِثْـلُ: «نَرْتَجِي» وَ«نَرْهَـبُ»

حَيْثُ خَلا عَـنْ نَاصِـبٍ وَمَـا جَـزَمْ ... وَحَرْفُـهُ مِـنَ الرُّبَـاعِيِّ يُضَـمْ

تَقُـولُ مِـنْ «أَفْلَـحَ»: «زَيْـدٌ يُفْلِـحُ» ... وَافْتَحْ لِنَحْـوِ: «يَشْـتَرِي» وَ«يَفْـرَحُ»

قَوْله:

وَالفِعْـلُ مَـاضٍ ثُـمَّ أَمْـرٌ ثُـمَّ مَـا ... ضَارَعَ..........................

يَعنِي: فِعل مُضارِع.

فالأَفْعال -إِذَنْ- ثلاثة: ماضٍ ومُضارِع وأَمْر.

ولَيس هُناك دليلٌ مِنَ الكتاب والسُّـنَّة علَى هَذا؛ لأنَّ هذِه ليسَـتْ مَسأَلَةَ

شرعيَّة، لَكِن الدَّليل هُو: التَّتبُّع، يَعنِي: أنَّ العُلماء -عُلماءَ اللُّغة- تَتبَّعُوا واستَقْرَؤُوا، ووَجَدوا أنَّ الأَفْعال لَا تَخرُج عَن هذِه الثلاثة: ماضٍ ومُضارِع وأَمْر.

مِثل: «قام» ماضٍ، «يقُوم» مُضارِع، «قُم» أَمْر.

و«ضرَب» ماضٍ، «يَضرِب» مُضارِع، «اضرِب» أَمْر.

و«أكَل» ماضٍ، «يَأكُل» مُضارِع، «كُلْ» أَمْر.

و«فَهِم» ماضٍ، «يَفهَم» مُضارِع، «افهَمْ» أَمْر.

و«خرَج» ماضٍ، «يَخرُج» مُضارِع، «اخرُجْ» أَمْر.

و«انتهَى الدَّرسُ» ماضٍ، «يَنتَهي» مُضارِع، «انتَهِ» أَمْر.

إِذَن: الأَفْعال تَنقسِم إِلَى ثلاثةِ أقسامٍ: ماضٍ، ومُضارِع وأَمْر، والدَّليل علَى ذلِك التتبُّع والاستِقراء.

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «والكُلُّ بِحَدٍّ عُلِمَا» «الكلُّ» من هذِه الثَّلاثة «بحَدٍّ عُلِمَا»، والنَّاظم لم يَذْكُر الحَدَّ.

١ - فالماضِي: مَا دلَّ علَى حدَث وزمَن ماضٍ -يَعنِي: مَا دلَّ بهيئته-، فـ«ضَرَب» دلَّ علَى الضَّرْب فِي زَمَن مَضَى.

٢- والمُضارِع: مَا دلَّ علَى حَدَث فِي زَمَن حاضِر، فـ«يَضرِب» يَعنِي الآنَ، و«يقُوم» يَعنِي الآنَ؛ لَكِن قَد تَقترِن بِه أدواتٌ تَجْعَله ماضيًا أو تَجْعَله مُستقبَلًا.

٣- والأمْر: مَا دلَّ بهَيئتِه علَى طَلَبٍ، أَيْ: طلَب شيءٍ فِي المُستَقبَل ولَو أنَّه قَريبٌ.

لَو قلتُ لَك: «قُمْ» فقُمتَ فهُو مُستقبَل؛ لأنَّ القِيامَ لم يَحصُل إلَّا بَعد قَولِيْ: «قُمْ».

وقُلتُ: «مَا دلَّ بهيئته»؛ لئَلَّا يَرِد علَينا: «لَا تَفعَل» أو «لَا تَجلِس» فهَذا طلَب، لكنَّه لَيْس بهَيئة الفِعل بَل بواسِطةِ «لَا» النَّاهيةِ؛ أمَّا «قُم، اقعُد، اركُض، اجلِس» فهَذا يَدُلُّ علَى الطَّلب بهَيئته.

فهذِه حُدود الأَفْعال:

١- مَا دلَّ علَى حدَث فِي زمَن مضَى فهَذا ماضٍ.

٢- مَا دلَّ علَى حدَث فِي زمَن حاضِر فهُو مُضارِع.

٣- مَا دلَّ علَى طلَب فِي المستقبَل ففِعْل أَمْر.

لَكِن كلُّها مُقيدة: «بهَيئَتِه».

ثُمَّ بيَّنَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حُكم هذِه الأَفعالَ مِن حيثُ الإِعْرابُ؛ فقَال:

فَـاقْضِ لِـمَاضٍ بِالبِنَـا حَـتْمًا عَـلَى فَتْحٍ -وَلَوْ مُقَدَّرًا- نَحْـوُ: «انْجَـلَى»

هذِه الأَفْعالُ مِن حيـثُ البناءُ والإِعْرابُ قِسمانِ: قِسمٌ مَبنِيٌّ مُطلَقًا وقِسمٌ مُعرَب أحيانًا ومَبنِيٌّ أحيانًا؛ فالماضِي والأمر مَبنِيَّان مُطلَقًا.

ولِهَذا قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالبِنَا حَتْمًا» «اقْضِ» فِعْل أَمْر، و«حَتْمًا» مَصْدَر مُؤكِّد، يَعنِي: قضاءَ حَتْمٍ.

قَوْله: «علَى فَتْحٍ -وَلَوْ مُقَدَّرًا- نَحْوُ: انْجَلى» «انْجَلى» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ على فَتْح مُقدَّر علَى آخِره، منَع مِن ظُهوره التَّعذُّر؛ لأنَّه مُعتَلٌّ بالألِف.

وقَوْله: «ولَو مُقدَّرًا» ظاهِرُه أنَّ الماضِيَ إذَا اتَّصلَت بِه وَاو الجماعةِ يُبنَى علَى فَتْح مُقدَّر، مِثل: «قامُوا».

فنَقُول فِي «قامُوا»: «قامَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى فَتْحٍ مُقدَّر علَى آخِره، منَع مِن ظُهُوره اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

وفي «ضَرَبْت»: البَاء ساكِنة، فنَقُول: مَبنِيٌّ علَى فَتْح مُقدَّر علَى آخِره، مَنَع مِن ظُهُوره اتِّصالُه بضَمير الرَّفْع المُتحرِّك.

وهَذا محَلُّ خِلافٍ بَينَ عُلماءِ النَّحْوِ:

فمِنهم مَن قالَ: إنَّه يُبنى علَى فَتْح مُقدَّر.

ومِنهم مَن قالَ: إنَّه يُبنى علَى الضَّم مَع وَاو الجماعةِ، وعلى السُّكون مَع ضَمير الرَّفْع المُتحرِّك.

فيَقُولون -مَثلًا- فِي «ضَرَبُوا»: «ضَرَبُ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى الضَّم؛ لاتِّصاله بواو الجماعةِ. وفي «ضَرَبْتُ»: «ضَرَبْ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى السُّكون؛ لاتِّصاله بضَمير الرَّفْع المُتحرِّك.

ولكُلٍّ وِجْهةٌ، وعلى هَذا فإِنْ أَعْرَبْتَ على هَذا الوَجْهِ فصوابٌ، وإِنْ أَعْرَبْتَ علَى الوَجْه الثَّاني فصوابٌ.

المهمُّ: أنَّ الماضِيَ يُبنى علَى الفَتح وعلى الضَّم وعلى السُّكون، والفَتْح إمَّا ظاهِر وإمَّا مُقدَّر، فـ«ضَرَبَ» ظاهِر، و«عَمِيَ» ظاهِر، و«قَضَى» مُقدَّر.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَابْنِ عَلَى الحَذْفِ أَوِ السُّكُونِ ... أَمْرًا كَـ«قُمْ» وَ«ادْعُ» وَقُلْ: «صِلُونِي»

الأَمْر يُبنى علَى الحَذْف أو السُّكـون، والحَذْف إمَّا حَذْف حَرْف العلَّة وإمَّا حَذْف النُّون، والسُّكون فِيما عَدَا ذلِك.

فيُبنَى علَى حَذْف حَرْف العِلَّة إذَا كانَ آخِره حَرْف علَّة، يَعنِي: إذَا كانَ أمرًا مِن فعلٍ آخِرُه حَرْفُ علَّة.

تَقُول: «رَمى» هَذا فِعل آخِرُه حَرْف علَّة، والأَمْر مِن «رَمَى»: «ارْمِ» لاحِظْ ليسَ فِيها الألِف، ولَا نَقُول: حَذَفْنَا الألِف؛ لأنَّ الأَمْر مُقتطَع مِنَ المُضارِع لَا مِنَ الماضِي.

فنَقُول: «رَمَى، يَرْمِي: ارْمِ»، فتُحذَف اليَاء؛ و«خَشِيَ، يَخْشَى: اخْشَ» حُذِفت الألِف، و«دَعَا، يَدْعُو: ادْعُ» حَذَفْنا الوَاو؛ فصارَ يُبنَى علَى حَذْف حَرْف العلَّة إذَا كانَ آخِرُه حَرْفَ علَّة.

وبِماذا نَعرِف نَوْعَ حَرْف العِلَّة المحذُوف؟

الجوابُ: نَعرِفُه بالمُضارِع، فإذَا قُلتَ: «جَلَا» مُضارِعه «يَجْلُو» الأَمْر: «اجْلُ»؛ إذَن: مَبنِيٌّ علَى حَذْف حَرْف العلَّة، ونَوع حَرْف العلَّة هُنا: الوَاو، وتَقُول: مَبنِيٌّ علَى حَذْف الوَاو والضَّمة قبلَها دليلٌ علَيها.

وتَقُول: «سعَى، يَسعَى» الأَمْر «اسْعَ»، مَبنِيٌّ علَى حَذْف الألِف والفَتحة قبلَها دليلٌ علَيها؛ لأنَّ الأَمْر مُقتطَع مِنَ المُضارِع.

و«قضَى، يَقضِي: اقْضِ»: «اقْضِ» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى حَذْف اليَاء والكَسرة قبلَها دليلٌ علَيها.

ويُبنى أيضًا علَى حَذْف النُّون:

وقد تَقُول: مَا الَّذِي يُدريني أنَّه مُعتَلٌّ وهُو مَبنِيٌّ علَى حَذْف حَرْف العلَّة؟

نَقُول: ارجع إلَى المُضارِع فإنَّ الأَمْر مُقتطَع مِنه، فمَثلًا «اشْتَرِ» فِعْل أَمْر، لَيْس فِيه يَاء، فارجِع للمُضارِع فتَقُول مثلًا: «يَشْتَرِي»، إِذَن: عَرَفْت أنَّه مَبنِيٌّ على حَذْف اليَاء.

وتَقُول: «ادْعُ» آخِرُه عَين، وارجِع إلَى المُضارِع: «يَدْعُو»، إِذَن: هُو مَبنِيٌّ علَى حَذْف الوَاو.

وتَقُول: «اسْعَ» فِعْل أَمْر، فتَقُول: مَبنِيٌّ علَى حَذْف الألِف، فارجِعْ إلَى المُضارِع: «يَسعَى»؛ ولِهَذا أَقُول فِي الأَمْر مِن «نامَ»: «نَمْ»؛ لأن مُضارِعَه «يَنامُ».

وأَقُول فِي الأَمْر مِن «خافَ» «خَفْ»؛ لأن المُضارِعَ «يَخافُ».

وأَقُول فِي الأَمْر مِن «مَال»: «مِلْ»؛ لأن مُضارِعَه: «يَمِيل».

وأَقُول فِي الأَمْر مِن «وَعَى»: «عِ»؛ لأن المُضارِع «يَعِي».

وهُنا قاعِدة: كُلُّ فِعل ماضٍ يكُون مِثالًا ناقصًا فالأَمْر مِنه علَى حَرْف واحِد؛ و«المثال»: الَّذِي أوَّله حَرْف عِلَّة، و«الناقص» الَّذِي آخِره حَرْف عِلَّة.

وأَقُول فِي الأَمْر من «جاءَ»: «جِئْ»؛ لأن المُضارِع: «يَجِيءُ».

إِذَن: هذِه القاعدةُ تَنفعُك: أنَّ الأَمْر مُقتَطع مِنَ المُضارِع؛ ولِهَذا بَعض الطَّلبة لَا يَعرِف أَنْ يُعبِّر، فتَجِده يقُول: «نِمْ» -كَما فِي العامِيَّة-، ونَقُول: هَذا خطأٌ؛ لأنَّ المُضارِع «يَنام» فالأَمْر «نَمْ»، ويَجُوز أَنْ نَقُول: ««نِمَّ» لَكِن يَختلِف المَعنَى فـ«نِمَّ» فِعْل أَمْر من «نَمَّ، يَنِمُّ».

فإذَا اتَّصَل بالأَمْر: وَاو الجماعة أو أَلِف اثنَيْن أو يَاء مُخاطَبة؛ إذَا كُنت تَأمُر جماعةً أو تَأمُر اثنَيْن أو تَأمُر واحدةً فهُو يُبنى علَى حَذْف النُّون، والضَّمير يَكُون فاعِلًا أو نائِب فاعِل حسَب السِّياق.

تَقُول مثلًا: «يَفعلُون» مُرْ جماعةً مِنَ الناس: «افعَلُوا»، «افعَلُ» فِعل أَمْر مَبنِيٌّ علَى حَذْف النُّون، والواو فاعِل.

ومُرِ اثنَيْن بالقِيام فتَقُول: «قُومَا»: «قُومَا» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ على حَذْف النُّون، والألِف فاعِل.

وتَقُول إذَا أمَرْتَ امرأةً: «قُومِي»: «قُومِي» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى حَذْف النُّون، والياء فاعِل.

فصارَ الحَذفُ إمَّا حَذف حَرْف علَّة أو نُون، والمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إلَيْه فقالَ:

وَابْــنِ عَــلَى الحَــذْفِ أَوِ السُّــكُونِ ....

لَكِن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُبيِّن الحَذف، لَكِن نَحْن بيَّناه وقُلنا: إنَّ الحذف: إمَّا حَذف نُون وإمَّا حذف حَرْف علَّة، فحَذف النُّون يَكُون إذَا وجِّهَ لجماعة مِنَ الذُّكور أو اثنَين أو لمخاطَبة؛ وإنْ شِئتَ فقُل: يُبنى علَى حَذْف النُّون إذَا اتَّصل بِه وَاو الجماعة أو ألِف اثنَيْن أو يَاء مُخاطَبة.

فائِدةٌ: لَا يُتصوَّر فِي الأَمْر إلَّا أَفْعال ثلاثة فقَطْ، ولَا يُتصوَّر خمسة؛ لأنَّ الأَمْر لَا بُدَّ له مِن مخاطَب، ولَا يكُون للغائِب، فلَا تكُون فِيه الأَفْعال خمسة.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كقُمْ» هَذا مَبنِيٌّ علَى السُّكون، وبَدَأ بقَوله: «كقُمْ» وهُو

مَبنِيٌّ علَى السُّكون مَع أنَّ السُّكون فِي الشَّطر الأوَّل مُؤخَّر، ويُسمَّى هَذا فِي البَلاغة: لَفًّا ونَشْرًا غيرَ مُرَّتب.

وقَوْله: «وادْعُ» هَذا مَبنِيٌّ علَى حَذْف الوَاو وهِي حَرْف علَّة.

وقَوْله: «قلْ» مَبنِيٌّ علَى السُّكون أيضًا.

وقَوْله: «صِلوني» مَبنِيٌّ علَى حَذْف النُّون، فـ«صِلوا» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى حَذْف النُّون والواو فاعِل، والنُّون الموجودة نُون الوِقاية، والياء ضَمير مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي محَلِّ نَصْب مَفعُول بِه.

أمَّا قَوْله: «قُمْ» فأصلُها «يَقوم»، وحُذِفت فِيه الوَاو؛ لالْتِقاء الساكنَيْن؛ لأنَّ «قُم» لَو جِئت بالواو فلَا يُمكِن أَنْ تَنطِق بها والذِي بعدها ساكِن، فحُذِفت لالْتِقاء الساكنَيْن؛ ولِهَذا إذَا كانَت المِيم غَيرَ ساكِنة، مِثل «قُومُوا» تأتِي الوَاو، و«قُومَا» تأتِي الوَاو، و«قُومِي» تأتِي الوَاو، لَكِن «قُم» تُحذف؛ لالْتِقاء الساكنَيْن، مِثل «قام» إذَا تحَدَّثت عَن واحِدٍ أنَّه قائِم، وخاطَبْتَه -تُحدِّث أنَّه قَد قام-، فتَقُول: «قُمْتَ»، فحَذَفْت الوَاو؛ لأن الميم صارَت الآنَ ساكِنة، فإذَا التقَى ساكنانِ فابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول[1]:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا احْـذِفْ مَـا سَـبَقْ ... وَإِنْ يَكُـنْ لِينًـا فَحَذْفُـهُ اسْـتَحَقْ

ثُم قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وابْـنِ عَـلَى الْفَـتْحِ مُضَـارِعًا تَـرَىْ ... تَأْكِيـدَهُ جَـاءَ بِنُـونٍ بـاشَرا

المُضارِع يُبنى علَى الفَتح بشَـرْط: أن تَتَّصِل بِه نُون التَّوكيـد لفظًا وتَقدِيرًا،

---

(١) ذكره الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

فإنِ اتَّصَلت بِه لفظًا لَا تَقدِيرًا فليسَ بمَبنِيٍّ.

مثاله قَوْله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥] «لَنسفَعَنْ» النُّون هذِه نُون التَّوكيد الخَفيفة؛ لأنَّه لَيْس فِيها شَدَّة، والعَين هِي آخِر الفِعل، وبُنِيَ علَى الفَتح لاتِّصاله بنُون التَّوكيد.

وقال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥] «يَحبطَنَّ» آخرُ الفِعل الطاءُ مَبنِيٌّ علَى الفَتح؛ لاتِّصاله بنُون التَّوكيد المُشدَّدة.

فـ«يَحبطَنَّ» مُشدَّدة، «ولَنَسْفَعًا» مُخفَّفة، واجتَمَع النُّونان فِي قَوْله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢] «ليُسجَنَنَّ» آخِـر الفِعل النُّون، «وليَكونَنْ» أيضًا آخِره النُّون ففُتِحت النُّون فِي آخر الفِعل لمُباشـرتِه نُونَ التَّوكيد المُشدَّدة فِي الأوَّل والخَفيفة فِي الثَّاني.

ومِثال المُضارِع الَّذِي باشَرَته النُّون لفظًا لَا تَقدِيرًا قَوْله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا﴾ [الانشقاق:١٩] ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ آخِر الفِعل البَاء، وهُو فِعل مُضارِع لم يُبْنَ علَى الفَتح مَع أنَّ نُون التَّوكيد مُباشِرة له؛ وذلك: لأنَّه باشَرَها لفظًا لَا تَقدِيرًا.

وقَوْله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:٦] ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ﴾ آخِر الفِعل اللَّام، وهُو مَبنِيٌّ علَى الفَتح؛ لأنَّ نُون التَّوكيد مُتَّصِلة بِه لفظًا وتَقدِيرًا.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ﴾ [التكاثر:٨] لَـمْ يَبْنِها علَى الفَتح؛ لأنَّ النُّون اتَّصَلت بِه لفظًا لَا تَقدِيرًا؛ لأنَّ أَصلَ «تُسألن»: «تَسألُونَنَّ»، فعِندَنا: وَاو، ونُون علَامة الرَّفع، ونُون مُشدَّدة علَامة التَّوكيد؛ كما يَقُول المُعرِبون -ولَا نَدري هل العرَب لاحَظُوا ذلِك أم لَا-: حُذِفت نُون الرَّفع لِتَوالي الأَمْثال، وهِي الَّتِي بَعدَ الوَاو، ولم تُحذَف

نُون التَّوكيد؛ لأنَّه جِيءَ بها لَمعنًى وهُو التَّوكيد، ونُون الرَّفْع هيِّنة ليِّنة، تَنْحذِف مَع وُجود النَّاصِب أو الجازِم، فلمَّا كانَت هيِّنة ليِّنة حُذِفت، وتَبقى نُون التَّوكيد؛ لأنَّه جِيءَ بها لَمعنًى.

وإذَا قِيل: لِـم لَـمْ نُبْقِ جميعَ النُّونات؟

قالوا: لأنَّها تَطُول الزَّوائد فِي آخِر الكَلِمة، فالنُّون زائدةٌ، والنُّون الثَّانية مُشدَّدة زائِدةٌ؛ فإذَا حذَفنا النُّون بَقِيَ عندَنا وَاو الجماعَة ونُون التَّوكِيد، ونُون التَّوكيد مُشدَّدة، والمُشدَّد أوَّله ساكِن، والواو ساكِنة، فماذا نَحذِف؟

قالتِ الوَاو: أنَا لَا أُحذَف لأنِّي عُمدة، ولأنِّي فاعِل!.

وقالتِ النُّون: إنَّكم إذَا حَذَفتمُ النُّون السَّاكِـنة قَطَّعتموني، ثُم بقِيـتُ نونًا مَفتوحَة -لَا يُدرَى هل هِي للرَّفع أو للتَّوكيد-، فزالَ المقصُود مِن حُضوري!.

فماذا نَصنَع؟

الجوابُ: نَحذف الوَاو وهِي عُمْدة، ونَضَع لها علامةً وهِي الضَّمة: «لتسألُنَّ»، هَذا هُو فَلسفة هَذا الإِعْرابِ، كما يقُول المُعرِبون.

وعلى كل حَالٍ:

١- نُون التَّوكيد إنْ باشـرَت الفِعل بأَنْ لَا يَكُون بينَها وبينَه أشياءُ محَذوفةٌ فالفِعل مَبنِيٌّ علَى الفَتح.

٢- وإنْ كَان بينَها وبينَه أشياءُ محذوفةٌ فإنَّ الفِعل يكُون مُعْرَبًا.

إِعْراب: «فَلَنَسْأَلَنَّ» و«لتسألُنَّ»:

«فلَنَسْأَلَنَّ» اللَّام مُوطِّئة للقسَم.

«ونَسْأَلَ» فِعل مُضارِع مَبنِيٌّ علَى الفَتح؛ لاتِّصاله بنُون التَّوكيد.

والنُّون حَرْف دالٌّ علَى التَّوكيد.

وفاعِل «نَسأَلَنَّ» مُستَتِر تَقدِيره: «نَحْن».

«لتُسْأَلُن» اللَّام مُوطِّئة للقَسم.

«تُسأَلُن» فِعل مُضارِع مَرْفوع حُذِفت نُون الرَّفْع منه؛ لِتَوالِي الأَمْثال، وحُذِفت وَاو الجماعة منه؛ لالْتِقاء الساكنَيْن، وبقيت نُون التَّوكيد:

فالنُّون هُنا حَرْف دالٌّ علَى التَّوكيد.

ونائب الفاعِل هُنا هُو الوَاو المَحذوفة لالْتِقاء الساكنَيْن.

ثُم قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِنُونِ ... لِنِسْوَةٍ فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ

هُنا لم يَقل: مُتصلٌ مباشرةً؛ لأنَّ فِي نُون النِّسْوة لَا يَتَّصِلُ إلَّا مباشرةً لفظًا وتَقدِيرًا؛ فإِذَا اتَّصلَت نُون النِّسْوة بالفِعل المُضارِع بُنِي علَى السُّكون؛ فتَقُول فِي: «يَدْعُو» إذَا كانَ فاعِله نُون النِّسْوة، تَقُول فِيه: «يَدْعُونَ» «النساء يَدْعُونَ»، وتَقُول فِي الرجال: «الرِّجال يَدْعُون»؛ وفي حَديثِ أمِّ عَطيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي العِيدَيْن: «أُمِرَ الحُيَّضُ أَنْ يَخْرُجْنَ فَيَدْعُونَ بِدُعائِهِم»[1].

فإِذَا قُلت: «الرِّجال يَدْعُون» «يَدْعُون» فِعل مُضارِع مَرْفوع بثُبوت النُّون والواو فاعِل، والنُّون فِي «يَدْعُون» للرِّجال حَرْف، والواو فِي «يَدْعُون» للرِّجال

(١) أخرجه البخاري: أبواب العيدين، باب التكبير أيام منى، رقم (٩٧١).

فاعِل وهُو اسم، وواو الفِعل حُذِفت لالْتِقاء الساكنَيْن، وأَصْل «يَدْعون»: «يَدْعُوُون» مِثل: يَشْكُرون، لَكِن حُذِفت الوَاو لالْتِقاء الساكنَيْن.

أمَّا «النِّساء يَدْعُونَ» فـ«يَدْعُونَ» فِعل مُضارِع مَبنِيٌّ علَى السُّكون لاتِّصاله بنُون النِّسْوة، ونُون النِّسْوة -اسم ولَيس حرفًا- فاعِل مَبنِيٌّ علَى الفَتح فِي مَحَلِّ رَفْع.

وسِياق الكلام هُو الَّذِي يَدُلُّنا علَى أن «يَدْعون» للرجال أو للنساء، فصار الفِعل المُضارِع إذَا اتَّصل بِه نُون النِّسْوة يُبنَى علَى السُّكون.

تَقُول: «النِّساء يَقُمْنَ، النِّساء يَضرِبْنَ، النِّساء يَفهَمْنَ، النِّساء يَدْعُونَ، النِّساء يَغْزُونَ، النِّساء يَرمِين، النِّساء يَخْشَيْن».

إِذَنِ: الَّذِي يُبيِّن لنا نُون النِّسْوة مِن نُون التَّوكيد فِيما إذَا اشتبَه الفِعل هُو السِّياق.

إِعْراب: «النِّساء يَضرِبْنَ»:

«النِّساء» مُبتَدأ مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهِرة.

«يَضرِب» فِعل مُضارِع مَبنِيٌّ علَى السُّكون؛ لاتِّصاله بنُون النِّسْوة.

ونُون النِّسْوة فاعِل مَبنِيٌّ علَى الفَتح فِي مَحَلِّ رَفْع.

هذِه حَال البِناء فِي المُضارِع.

ثُم قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِي سِــوَى ذَيْــنِ وُجُوبًــا يُعْــرَبُ … بِــالرَّفْعِ مِثْــلُ نَرْتَجِــي وَنَرْهَــبُ

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَفِي سِوَى ذَيْنِ» المُشار إلَيْه هُنا المُتَّصل بنُون التَّوكيد والمتَّصِل بنون النِّسْوة.

وأَفادَنا المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي قَوْله: «وُجوبًا يُعرَبُ» فائِدتَيْنِ:

الفائِدة الأُولى: أن الفِعل المُضارِع مُعْرَب إذَا خَلا مِن نُون التَّوكيد المُباشِرة لفظًا وتَقدِيرًا ومن نُون النِّسوة.

الفائِدة الثَّانية: أنَّه يَكُون مَرْفوعًا وُجوبًا، فهُو يُعرَب لَا يُبنَى، ويُرفع لَا يُنصَب ولَا يُجزَم.

ولَا يُجَرُّ فالجرُّ مِنَ الأصل لَا يَدخل علَى الأَفْعال.

مِثال ذلِك: «يقُوم الرَّجُل ويَنعسُ ياسِين».

«يَقوم» فِعل مُضارِع مَرْفوع لتَجرُّده مِنَ النَّاصِب والجازِم، وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة ظاهِرَة فِي آخِره.

«الرجُل» فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة ظاهِرَة فِي آخِره.

«الوَاو» حَرْف عَطف.

«يَنعسُ» فِعل مُضارِع مَرْفوع؛ لتَجرُّده مِنَ النَّاصِب والجازم، وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة ظاهِرَة فِي آخِره.

«ياسين» فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرَة علَى آخِره، منَع مِن ظُهُورِها الحكاية إِنْ كَان يُسمَّى «ياسين» علَى الحُروف الهِجائيَّة الَّتِي فِي القُرآن، وإِذَا كانَ قَد نُقِلَ من هذه الحِكايةِ إلَى أنَّه عَلَمٌ -اسمٌ- فإنَّنا نَقُول: «ياسِين» فاعِل مَرْفوع بضَمَّة ظاهِرَة علَى آخِره.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**حَيْثُ خَلَا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَم**» إذَا قُلنا: متَى يُعرَب الفِعل المُضارِع؟

نَقُول: إذَا تَجرَّد من نُون التَّوكيد ونُون النِّسْوة.

ومتَى يُرفَع الفِعل المُضارِع؟

نَقُول: يُرفَع إذَا تَجرَّد مِنَ النَّاصِب والجازِم.

وقَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَحَرْفه مِنَ الرُّباعِيِّ يُضَم**» لـمَّا ذكَـر المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ آخِـر المُضارِع بيَّن حُكم أوَّل المُضارِع.

فآخِر المُضارِع له خَمس حالاتٍ:

١- يُبنى علَى الفَتح.

٢- ويُبنى علَى السُّكون.

٣- ويُرفَع بالضَّم.

٤- ويُنصَب بالفَتح.

٥- ويُجزَم بالسُّكون.

ولَا يَخرُج آخِر الفِعل المُضارِع عَن هذِه الأحوَالِ الخَمسة.

وأوَّل الفِعل المُضارِع لَا يَخرُج عَن حالَيْن: إمَّا مفتوحٌ أو مضمومٌ، وقد يُكسَر وهُو قَليل.

فيُضَمُّ؛ يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وحَرفه مِنَ الرُّباعي يُضَم**» «حَرْفه» يَعنِي حَرْف المُضارِعة.

وأَحْرُف المُضارِعة أربعةٌ مجموعةٌ فِي قَولِك: «أَنَيْت» أو «نَأَيْت»، والمَعنَى واحِدٌ، فالمقصُود جَمع الحُروف.

وهَـذا الحَرْفُ -حَرْف المُضارِع- يُضَم إذَا كانَ المُضارِع مِنَ الرُّباعيِّ؛ ولِهَـذا لم يَقُلِ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذَا كانَ رباعيًّا، بَل قالَ: «إذَا كانَ مِنَ الرُّباعيِّ».

مِثال ذلِك: «يُدخِل» الفِعل مِنَ الرُّباعيِّ، لَكِن الفِعل ثُلاثيٌّ -ثَلاثة أَحْرف-: دالٌ وخاءٌ ولامٌ؛ لأنَّ اليَاء فِي أوَّله زِيادةٌ فهِي حَرْفُ المُضارِعة.

ولِهَذا قالَ: «مِنَ الرُّباعيِّ» يَعنِي: لَا تَنظُر الآنَ فِي الفِعل المُضارِع وانظُرْ لأَصله.

فمَثلًا: «يُدخِل» مَأخوذةٌ مِن «أَدْخَلَ»، و«أَدْخَلَ» فِيه أَربعة أحرُف: همزة ودالٌ وخاءٌ ولامٌ فهُو رُباعيٌّ؛ إِذَنْ أقولُ: «يُدخِل».

و«يُحْرِق» مِنَ الرُّباعيِّ وماضِيه «أَحْرَق» أربَعة أحرُف.

و«يُكْرِم» مِنَ الرُّباعيِّ؛ لأنَّه مأخوذٌ من «أكْرَم».

و«يَكْرُمُ» مِنَ الثُّلاثيِّ؛ لأنَّه مأخـوذٌ مِن «كَرُمَ»؛ ولِهَـذا اليَاء مَفتوحةٌ، مَع أنَّ «يُكرِم» و«يَكرُم» حروفُها واحدةٌ: أربَعةُ أحرفٍ، لَكِن: (يُكْرِم) ماضِيها أربَعة أحرُف: «أَكرَم»، و«يَكْرُمُ» ماضِيها ثلاثةُ أحرُف «كَرُمَ».

والخُلاصَة: إذَا كانَ ماضِي المُضارِع رُباعيًا فإنَّه يُضَمُّ أوَّله: «أَكْرَم: يُكرِم، أَدخَل: يُدخِل، أَخرَج: يُخرِج، دَحْرَج: يُدَحْرِج».

وإنْ كَان الفِعل مِنَ الخُماسيِّ مِثل: «انطلَق» يَكُون مفتوحًا، وإنْ كَان مِنَ السُّدَاسِيِّ مِثل «استَغْفَر» يكُون مَفتوحًا، أمَّا إِنْ كَان مِنَ الثُّلاثيِّ مِثل: «ضَـرَب» فيَكُون مفتوحًا.

وقَد يُكسَر المُضارِع لَكِن فِي أَلْفاظٍ قليلةٍ، مِثل: «إِخال» وهُو موقوفٌ علَى السَّماع، فلَا يُكسَر أوَّل الفِعل المُضارِع أبَدًا إلَّا مَا سُمِع عَن العرَب، قالَ الشَّاعر:

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي كَرِيهَةٍ ... وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخالُكَ نَاجِيَا

«لَا إِخالُك» يَعنِي: لَا أظُنُّك.

فصارَ أوَّل الفِعل المُضارِع له ثلاثُ حالاتٍ: يُضَمُّ ويُفتَح ويُكسَر:

١، ٢- أمَّا الضَّمُّ والفَتح فهُما قِياسِيَّان مُقَعَّدَتَانِ.

٣- وأمَّا الكَسْر فهُو سَماعيٌّ.

ويَكونُ مَضمومًا إذَا كانَ ماضِيه رُباعيًّا، ويَكُون مفتوحًا فيما عَدا ذلِك، ويَكونُ مَكسورًا إذَا سُمِع عَن العرَب.

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**تَقُول مِنْ أَفْلَحَ زَيْدٌ يُفْلِحُ**» لاحِظْ «أَفْلَح» فِيه أربَعة حُروف: الهَمزة والفاء واللَّام والحاء، وتَقُول أيضًا: دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ.

ثُم قالَ: «**وافْتَحْ لِنَحْوِ يَشْتَرِي وَيَفْرَحُ**» فـ«يَشترِي» خُماسيٌّ، والثَّاني «يَفرَح» ثُلاثيٌّ مِنْ «فَرِح» و«يَستغفِر» سُداسيٌّ مِنِ: «استغفَر».

الخُلاصة: إنْ كَان ماضِي المُضارِع رباعيًّا فهُو مَضْمُوم الأوَّل، وإِنْ كانَ ماضِيه غَيرَ رُباعيٍّ فهُو مَفتوحُ الأوَّل.



بَابُ النَّوَاصِبِ

وَانْصِبْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَنْ) ... وَ(كَيْ) مَعَ اللَّامِ وَحَذْفٍ، وَ(إِذَنْ)

إِنْ صُدِّرَتْ فَانْصِبْ بِهَا الْمُسْتَقْبَلَا ... مُتَّصِلًا، أَوْ بِيَمِينٍ فُصِلَا

وَانْصِبْ بِـ(أَنْ) مَا لَمْ تَلِي عِلْمًا، وَصَحْ ... وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ، وَالنَّصْبُ رَجَحْ

وَبَعْدَ لَامِ الجَرِّ فَانْصِبْ وَاضْمِرَا ... لِـ(أَنْ) جَوَازًا، كَـ«ارْتَقَى لِيَنْظُرَا»

كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصِ ... وَاضْمِرْ لَهَا عَلَى الوُجُوبِ واخْصُصِ

خَمْسًا عَقِيبَ لَامِ جَحْدٍ مِثْلُ: «مَا ... كَانَ ذَوُو التَّقْوَى لِيَغْشَوْا ظَالِمَا»

وَبَعْدَ (حَتَّى) حَيْثُ مَعْنَاهَا (إِلَى) ... كَـ«اعْمَلْ لِدَارِ الخُلْدِ حَتَّى تُنْقَلَا»

وَأَوْ إِذَا المَعْنَى بِنَحْوِ «إلَّا» أَتَى ... كَـ«لَا تَقَرَّ العَيْنُ أَوْ يُعْطَى الفَتَى»

وَبَعْدَ وَاوٍ ثُمَّ فَاءٍ وَقَعَا ... صَدْرَ جَوَابٍ قَرَّرُوهُ كَالدُّعَا

كَـ«احْرِصْ عَلَى التَّقْوَى فَتَخْتَارَ» وَ«لَا ... تَرْجُ النَّجَاةَ وَتُسِيءَ العَمَلَا»

ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ ... فَاجْزِمْ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ فَاءً صَحِبْ

إِنْ قُصِدَ الجَزَا بِهِ لِلطَّلَبِ ... كَـ«عَامِلِ اللهَ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ»

«بَابُ النَّوَاصِبِ» النَّواصِب جَمع ناصِبة؛ لأنَّها أدَاة، والأدَاة مُؤنَّثة فتكُون ناصِبة؛ ولهذا نَقُول: «(أَنْ) ناصِبة» و«(لَنْ) ناصِبة» و«(إِذَنْ) ناصِبة»، والجَمع: «نَواصِب».

والنَّواصب إنَّما تَنصِب الفِعل المُضارِع؛ لأنَّه هُو المُعرَب، وأمَّا الماضِي فهُو مَبنيٌّ -كَما سَبَق- وكذلك الأَمْر، فالنَّصب للمُضارِع فقَطْ.

ولِـهَذا قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَانْصِبْ لِـمَا ضَارَع مِنْ فِعْلٍ بِـ(لَنْ)»، فقوله: «لِـمَا ضَارَع» احتِرازًا مِنَ الماضِي والأَمْر، فلَا تَدخُل عليهما النَّواصِب، ولَو بدَأ بـ(أَنْ) لَكَان أَفْضلَ؛ لأنَّها هِي الأَصْل.

قالَ الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]، وقال تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١] ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ لَولا (لَنْ) لَكانَت «نبرَحُ»، لَكِن لـمَّا جاءَت (لَنْ) صارَت بالنَّصب، وقَوْله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف:٨٠].

وقال تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ [آل عمران:١١١] ﴿يَضُرُّوكُمْ﴾ مَنصُوب بحَذف النُّون؛ لأنَّه مِنَ الأَفْعال الخَمسة، ولَولا (لَنْ) لَكانت «يَضُرُّونكُمْ».

وقال تعالى: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [آل عمران:١٠] ﴿تُغْنِيَ﴾ مَنصُوب بفَتحة ظاهِرَة.

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة:١٢٠] ﴿تَرْضَىٰ﴾ فِعل مُضارِع مَنصُوب بفَتحة مُقدَّرَة.

إذَن: يُنصب المُضارِع بفَتحة ظاهِرَة، وبفتحة مُقدَّرَة، وبحَذف النُّون، ولَا يُنصب بحَذْف حَرْف العلَّة؛ ولِهَذا قالَ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ﴾ وفِيها الألِف.

المهِمُّ: أنَّ (لَن) تَنصِب الفِعل المُضارِع كلَّما جاءَت؛ ولكِن مَاذا يُقال فِي إعْرابها؟

الجوابُ: إذَا قلتَ: «زَيدٌ يقُومُ» أثبَتَّ قِيامَه، وإذَا قلتَ: «زيدٌ لَن يقُومَ» نفَيتَ إذَن هِي حَرْف نَفيٍ، وهِي حَرْف نَصْبٍ؛ لأنَّه كانَ فِي الأوَّل «زيدٌ يقومُ» والآنَ قُلنا: «زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ» فنُصِبَ الفِعْل، إذَن فهِي حَرْف نَصْب، أيضًا إذَا قُلت: «زيدٌ يَقومُ» يَحتمِل أنَّ المَعنَى: يقُومُ الآنَ فهُو قائِمٌ، فإذَا قُلت: «لَنْ يَقُومَ» يَعنِي: فِي المُستَقبَل؛ ولِهَذا قالُوا فِي إعْرابِها: «(لَنْ): حَرْف نَفْي ونَصْب واستِقبَال».

إعْراب: «لَنْ يَقُومَ»:

(لَنْ) حَرْف نَصْب ونَفْيٍ واستِقبال.

«يقُومَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(لَنْ)، وعَلَامة نَصْبِه الفَتحة الظَّاهِرة فِي آخِره.

وهَل هِي تَنصِب بنَفْسها أو بـ(أَنْ) مُضمَرة؟

الجوابُ: تَنصِب بنَفْسها؛ ولِهَذا قالَ: «انصِب بـ(لَنْ)».

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَ(كَيْ) مَعَ اللَّامِ وَحَذْفِ» يَعنِي: وانصِبِ المُضارِع بـ(كَيْ) مَع اللَّام وبدُونها، فتَقُول: «حَضَرْتُ إِلَى المَسْجِدِ كَي أُصَلِّيَ»، لَولَا (كَيْ) لكانَت: «حَضَرْتُ إلَى المسجِدِ أُصَلِّي» بدُون نَصْب، فلَمَّا جاءَت (كَيْ) نُصِبَت.

ويَجُوز أَنْ تَقُول: «حَضَرْتُ إِلَى المَسْجِدِ لِكَيْ أُصَلِّيَ» إذَا دخَلت عَلَيه اللَّام صارَت هِي نَفْسها ناصِبة للفِعْل بدُون (أَنْ)، وتَكونُ هِي حَرْفَ مَصْدرٍ، فإذَا قُلت: «جِئْتُ لِكَيْ أُصَلِّيَ» فتَقُول: «جِئْتُ» فِعل وفاعِل، واللَّام حَرْف جَرٍّ، و(كَيْ) حرفُ مَصدَرٍ يَنصِب الفِعل المُضارِع، واللَّام للتعليل.

وإذَا جاءَت اللَّام فلَا تَقُل: (كَيْ) للتَّعليل، بَل تَقُول: (كَيْ) حَرْف مَصْدر يَنصِب الفِعل المُضارِع.

«وأُصلِّيَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(كَيْ) وعَلَامة نَصْبه الفتحة الظَّاهِرة.

وإذَا لم تَأتِ اللَّام وقُلت: «حضَرْتُ كَي أَقرَأَ» «حضَرتُ» فِعل وفاعِل، و(كَيْ) حَرْف تَعليل وجرٍّ، «أَقرَأَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة بعد (كَيْ)، والفاعِل مُستَتِر إلَّا عِند ابن آجُرُّوم فإنَّه يَرَى أنَّ هذِه الأدواتِ ناصِبة بنَفْسها[1]، وهُو أَسْهَلُ للطَّالِب المُبتدِئ.

إذَن: (كَيْ) تُستَعمَل علَى وَجْهين:

١- مَقرُونة باللَّام.

٢- وبدُون اللَّام.

وتارةً تَتْلوها (لَا) النَّافية وتارةً لَا تَتْلوها، سواءٌ مَع اللَّام أو مَع عدَم اللَّام.

قالَ الله تعالَى: ﴿ كَىۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ [الحشر:٧] هُنا جاءَت «كَيْ» بدُون اللَّام، و«لَا» بعدها مَا مُنِعت عمَلَها.

وتارةً تَأتِي بعدها (لَا) وهِي مَقرونةٌ باللَّام، مِثل: ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ ﴾ [الحديد:٢٣] (كَيْ) هُنا عاملَةٌ بدليل: «تَأْسَوا» إذْ حُذفت النُّون فِيها.

وقَوْله: «وحَذْفِ» يَعنِي: ومَع حَذْف اللَّام.

---

(١) انظر: شرح الآجرومية لفضيلة شيخنا رحمه الله تعالى (ص:١٨٢).

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... وَ(إِذَنْ)..........................

إِنْ صُدِّرَتْ فَانْصِبْ بِهَا الْمُسْتَقْبَلَا مُتَّصِلًا، أَوْ بِيَمِينٍ فُصِلَا

(إِذَن) مِن أدوات النَّصْب، تَنصِب الفِعل المُضارِع، لَكِن ذكَر المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لها ثلاثةَ شروطٍ:

الشَّرْط الأَوَّل: أن تَكُون مُصدَّرة، فإِنْ لم تَكُن مُصدَّرة فلَا تَنصِب؛ قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِنْ صُدِّرت» يَعنِي: صارَت فِي صَدْر جُملتها، فإن لم تَكُن فِي صدر الجُمْلة فلَا تَنصِب، مِثال ذلِك: إذَا قالَ لك إنسانٌ: «سأَزُورُكَ» فقُلت: «إِذَن أُكرِمَك» فهُنا مُصدَّرة؛ ولَو قالَ: «إِنِّي سَأَزُورُك» فقُلت: «إِنِّي إِذَن أُكرمُك» فهُنا لَا تَنصِب لأنَّها غَير مُصدَّرة، وصَدْر الجُمْلة هُنا (إِنْ) و(إِذَن) فِي وسَط الجُمْلة، فهِي واقِعة فِي الخَبر، ولم تقَع فِي أوَّل الجُمْلة؛ ولهذا قالَ الحَرِيريُّ صاحِب «المُلْحَة»[1]:

وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكْ فَقُلْ لَهُ إِنِّي إِذَن أَحْتَرِمَكْ

لَكِن الشُّرَّاح قالُوا: هذِه النُّسخةُ غلَط، وإنَّ صوابَ النُّسخة: «فقُل لَه: أَنْتَ إِذَن أَحْتَرِمَك»، فهِي علَى اللَّفظ الأخِير صوابٌ؛ لأنَّها فِي صَدْر الجُمْلة.

وإذَا قُلتَ: «إِنِّي إِذَن أُكرِمُك» بالرَّفع، فماذَا أَقولُ فِي «إِذَن» عِندَ الإِعْراب؟

الجوابُ: أَقول: «إِذَنْ» حَرْف جوابٍ فقَطْ، ولَا أَقول: «ونصب»؛ لأنَّها لم تَنصِب، «وأُكْرِمُ» فِعل مُضارِع مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهِرة.

---

(١) ملحة الإعراب (ص:٧٧).

أمَّا لَو نَصبْتُ فأَقولُ: «حَرْفُ جوابٍ ونَصبٍ» تَنصِب المُضارِع.

الشَّرْط الثاني: لا بُدَّ أيضًا أَنْ يَكُون الفِعل بعدَها مُستَقبَلًا، فإِنْ كَان ماضِيًا أو حاضِرًا فلَا تَنصِب.

فلَو قُلتَ لمن يُحدِّثُك: «إِذَن تَصْدُق» «تَصْدُق» إنِ اعتبَرْنا حَالَ حكايتِه للخَبر فهِي حاضِر، وإنِ اعتبَرْنا مَا أَخْبرَ عَنه وهُو ماضٍ فلَا يَصحُّ النَّصْب؛ لأنَّ مَعنَى قَولك: «إِذَن تَصْدُق»: «إِذَن صَدَقتَ» فليسَت للمُستقبل؛ لَكِن: «إِذَن أُكرِمَك» فِي المُستقبَل، فإِذَا كانَت «إِذَن» للحاضِر أوِ الماضِي فإنَّها لَا تكُون ناصِبةً، بل لا بُدَّ أن تكُون للمُستقبَل.

الشَّرْط الثَّالث: «مُتَّصلًا» أي: بالفِعل، وإِنْ كَان مُنفصِلًا لم تُنصَب، فإذَا قلتَ لي: «سأَزُورك غدًا» فأَقولُ لك: «إِذَن يا أَخِي أُكرِمُك» بالضَّم؛ لأنَّها مَا اتَّصلت.

لَكِن يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أو بيَمينٍ فُصِلَا» مَعْناه أنَّه يَجُوز أن تَعمَل إذَا كانَ الفاصِلُ اليَمين، أَيِ: القَسَم؛ فلَمَّا قالَ: «سأَزورك» قلتُ: «إِذَن واللهِ أُكرِمَك».

فإذَا قَال قائِل: لماذا قلتَ: «إِذَن واللهِ أُكرِمَك» مَع أنَّك فَصَلت؟

قُلنا: لأنَّ القسَم يُراد بِه تأكِيد تلك الجُملةِ فليسَ أجنبيًّا مِنها، فلمَّا لم يَكُن أجنبيًّا مِنها صارَ غَير مانِع مِن عمَل «إِذَنْ» فِي الفِعل.

وعلى هَذا قول الشَّاعِر[1]:

إِذَنْ وَاللهِ نَـــــرْمِيَهُمْ بِحَـــــرْبٍ ... تُشِـيبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المَشِـيبِ

(١) يُنْسَب البيت لحسانَ بن ثابت في ملحق ديوانه (ص:٣٧١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧٩).

قَوْله: «نَرْمِيَهُمْ» مَنصُوب.

الحاصِلُ: أنَّ شروطَ عمَل «إِذَنِ» النَّصْبَ ثلاثة:

الشَّرْط الأوَّل: التَّصدير، أن تَكُون مُصدَّرة.

الشَّرْط الثاني: أَنْ يكُون الفِعل بعدَها مُستقبَلًا.

الشَّرْط الثَّالث: أَنْ يكُون الفِعل بعدها مُتَّصلًا، أو مَفصُولًا عَنها باليَمين.

ونَظيرُ قولِ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ قولُ ابْن مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) المُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ ....

فلَو قُلتُ: «سأَحضُرُ غدًا لِلدَّرْس» فقُلتَ: «إِذَنْ واللهِ أُعلِّمَكَ» بالنَّصب؛ لأَنَّه انفصَل باليَمين فقَطْ، ولَو قُلت: «إِذَن واللهِ إن شاءَ اللهُ أُعلِّمُك» لكانَ بالرَّفع؛ لأَنَّه انفصَل بغَير اليَمين.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَانْصِبْ بِـ(أَنْ) مَا لَـمْ تَلِـي عِلْمًا وصَح**» المُؤلِّف لحَن فِي: «تَلِـي»، لأَنَّه لم يَحذِفِ اليَاء، مَع أَنَّه أَدخَل حَرْف الجَزْم عَلَيه، فلماذَا جاءَ بالياءِ؟

الجوابُ: إمَّا أَنْ تَقُول: اليَاء للإِشْباع، أو تَقُول: جاءَت اليَاء للضَّرورة؛ وصاحِب «المُلْحَة» يَقُول[2]:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

(١) الألفية (ص:٥٧).

(٢) ملحة الإعراب (ص:٧٢).

فسمَّى الشِّعر صَلِفًا، وهذه حقيقةٌ، فالشَّعر يَضطَرُّ الإنسان إِلَى أَنْ يَصرِفَ غَيرَ المصرُوف، أو يُسقِط التَّنوِين.

أو مِثل هذِه، فقَد جاءَت بالياءِ، وكَيف نُعرِب «لم تَلِي عِلْمًا»؟

الجوابُ: نَقُول (لم) حَرْف نَفيٍ وجَزم وقَلبٍ، «تلِي» فِعل مُضارِع مجزُوم بـ(لَم)، والياء للإشْباع، وعَلامة جَزْمِه حَذف اليَاء، والكَسرة قبلَها دليلٌ علَيها، ولكِن أُشبِعت الكَسرة حتَّى صارَت يَاءً.

أو نَقُول: بقِيَت اليَاء للضَّرورة، وعَلامَة جَزْمِه حَذف اليَاء مُقدَّرًا للضَّرورة.

وقَوْله: «وانْصِبْ بـ(أَنْ)» أي: (أَن) المصدَريَّة، وإنَّما قُلت: (أن) المَصدَريَّة حتَّى تَخرُجَ (أن) المُخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، وحتَّى تخرُج (أن) التَّفسيرية وحتَّى تخرُج (أن) الزَّائِدةُ، فهذِه لَا تَدخُل معَنا.

فالزَّائِدة مِثل قَوْله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف:٩٦] (أن) هذِه زائِدةٌ؛ لأنَّه لَو قِيلَ: «فلمَّا جاءَ البَشِيرُ». استَقام الكَلام، فـ(أن) هُنا زائِدة إعْرابًا لَا مَعنًى.

وفي بَعضِ الأحيانِ نُعبِّر فنقُول: هِي «زائدةٌ زائدةٌ»، زائدةٌ إِعْرابًا لكنَّها تَزيد المَعنَى، فهِي «زائدةٌ» مِن «زادَ» اللَّازِم، «زائِدة» مِن «زادَ» المُتعدِّي؛ لأنَّ «زادَ» تَصلُح مُتعدِّية وتَصلُح لازِمةً، تَقُول: «زاد الماء» لازِم، و«زادَهُم هُدًى» مُتعَدٍّ.

فنَقول: «زائِدة زائِدة» الأُولى مِنَ الفِعل اللازم والثَّانية مِنَ الفِعل المُتعدِّي.

والتَّفسيرية هِي الَّتِي تأتِي تَفسيرًا لجُمْلة تَضمَّنت مَعنَى القول دُون حُروفه، مِثل قَوْله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧] هذِه تُفسِّر الوَحيَ،

فإنَّ الوحيَ فِيه مَعنَى القَول ولَيس فِيه حُروف القَول.

والمخفَّفة مِنَ الثَّقيلة لَا تَنصِب الفِعل المُضارع.

مِثل: «علِموا أن يُؤمِّلُون فجَادُوا» فـ«أن يُؤمِّلون» هذِه المخفَّفة مِنَ الثقيلة فلَا تَنصِب.

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وانْصِبْ بِـ(أَنْ)» والقَيد الَّذِي ذَكَرناه: المصدِريَّة، وهِي الَّتِي تُسبَك ومَا بعدَها بمَصْدر.

لَكِن يَقُول: «مَا لَمْ تَلِي عِلْمًا» فإن وَلِيَت عِلْمًا فإنَّها لَا تَنصِب، لأنَّها إذَا ولِيَت عِلْمًا صارَت مُخَفَّفة مِنَ الثَّقيلة، والمراد بـ«العِلْم» مادَّتُه حتى لَو أنَّه فِعل مُضارِع أو فِعل ماضٍ أو فِعل الأَمْر أو مَصْدر أو اسم فاعِل أو اسم مَفعُول.

فإذَا سُبِقت بعِلم فإنَّها لَا تَنصِب، بَل تكُون مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، كقَوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠] فـ(أَنْ) هذِه لَا نَقُول: إنَّها مَصدريَّة تَنصِب، بَل نُعرِبها علَى أنَّها مُخَفَّفة مِنَ الثَّقيلة، وكذلِك أيضًا:

وأَعْلَـمُ أنْ لـوِ التَقَيْنـا وأنـتُم ....[1]

هذِه مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، ولَا نَقُول: مَصدريَّة.

إذَن: إذَا جاءَت أن بعدَ عِلْم فلَا تَنصِب، بَل تَكُون مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... وَصَحْ وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ وَالنَّصْبُ رَجَحْ

---

(١) انظر: مغني اللبيب (ص:٥٠).

يَعنِي: إذَا أَتَتْ بَعدَ ما يُفيد الظَّنَّ فإنَّ فِيها وجهَيْن:

أحدهما: النَّصْب علَى أنَّها مصدريَّة.

والثاني: الرَّفْع علَى أنَّها مُخفَّفة مِنَ الثَّقيلة.

ومثال ذلِك: قَوْله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ فِيها قِراءتان سَبْعيَّتان و«حَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ» «وحَسِبُوا أَلَّا تكونُ» «حَسِبوا» هُنا بمَعنَى: ظنُّوا ألَّا تَكُون.

فعلَى قِراءة النَّصْب نَقُول:

(أَنْ) مصدريَّة، حَرْف مَصْدر يَنصِب الفِعل المُضارِع.

و«لَا» نافِية.

و«تكونَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ)، وعَلَامة نَصْبه فتحةٌ ظاهِرَة فِي آخِره.

وعلى قِراءة الرَّفْع نَقُول:

(أَنْ) مُخفَّفة مِنَ الثَّقيلة.

واسمُها ضَمير الشَّأْن محذُوف.

و«لَا» نافِية.

«وتكونُ» فِعل مُضارِع مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهرة.

فصارَت بعدَ الظَّن فِيها وَجْهان، وأيُّهما أَرْجَحُ؟

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والنَّصبُ رَجَح» يَعنِي: أنَّه أَوْلَى، أي: تكُون مصدريَّة،

وابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقُول[1]:

....	لَا بَعْدَ عِلْـمٍ وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ
فَانْصِـبْ بِهَـا وَالرَّفْـعَ صَـحِّحْ	....

فكلامُ ابْنِ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَدُلُّ علَى أنَّ النَّصْب أَرْجحُ كَمَا قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّه قالَ: «والرَّفْعَ صَحِّحْ» يَعنِي: اعتَبِرْهُ صَحِيحًا، والأصلُ النَّصْب لَكِن الرَّفع يَصِحُّ، فعلَى هَذا يكُون النَّصْب أَرْجحَ، والرَّفْع مَرْجُوحًا.

وعلى الرَّفْع يَقُول: «واعْتَقِدْ تَخْفِيفَها مِن (أَنْ)» مُخَفَّفة مِنَ الثَّقيلة «فهُو مُطَّرِد».

فإذَا جاءَت (أَنْ) لَا بعدَ عِلْم ولَا بعدَ ظَنٍّ فإنَّها تكُون مَصدريَّة، مِثل أَنْ تَقُول: «أُحِبُّ أن أَنجحَ».

إِذَنْ: نَقُول: (أَنْ) إمَّا أَنْ يَسبقَها عِلمٌ أو ظَنٌّ أو سِواهُما.

١- إِنْ سبقَها عِلم وَجَب الرَّفع، وصارَت مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة.

٢- إنْ سبقَها ظَنٌّ فوَجْهان، والنَّصْب أَرْجَحُ.

٣- إنْ لم تُسبَق بِهما تَعيَّن النَّصْب.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ لامِ الجَـرِّ فَانْصِـبْ وَاضْـمِرَا	لِـ(أَنْ) جَوَازًا، كَـ«ارْتَقَـى لِيَنْظُـرَا»

بعدَ لَام الجرِّ يُنصَب الفِعل بـ(أَنْ) مُضمرة جوازًا، فإن وقَعَت (أَنْ) بين «لَا»

---

(١) الألفية (ص:٥٧).

ولام الجَرِّ وجَبَ إظهارها؛ قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

بَـــيْنَ (لَا) ولامِ جَـــرٍّ الْتُـــزِمْ   إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً..............

فأَفادَنا المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (أَنْ) تَنصِب بعدَ لَام الجَرِّ، وليسَت لامُ الجرِّ هِي الَّتِي تَنصِب؛ خِلافًا لما ذهَب إلَيْه بَعضُ النَّحْوِيِّين كصاحِب (الآجُرُّومِيَّة) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فصاحِب (الآجُرُّومِيَّة) يقُول[2]: اللَّام نَفْسها هِي الَّتِي تَنصِب، فإِنْ دخَلت علَى الِاسْم جرَّته، وإِنْ دخَلَت علَى الفِعل نَصبَتْه، لكنَّ البَصْرِيِّين يقُولون: لَا، بَل النَّصْب يكُون بـ(أَنْ) مُضمرة بعد اللَّام.

ولِهَـذا قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَبَعْدَ (لامِ) الجَـرِّ فَانْصِـبْ وَاضْمِرَا» أصلُها «وَأَضْمِرَا» بهَمزة قَطْع، لكنَّها جُعِلت همزةَ وَصْل لضَرُورةِ الشِّعْر، والأَلِف فِي قَوْله: «وَأَضْمِرا» يُحتمَل أن تكُون للإطْلاق أو أن تكُون نُون التَّوكيد الخَفِيفة قُلِبت ألفًا مِن أَجْلِ الوَقْف وأصلُها: «وَأَضْمِرَنْ».

وقَوْله: «لِـ(أَنْ) جوَازًا» أي: يَكونُ الفِعلُ منصـوبًا بعدَها بـ(أَنْ) مُضمَـرة جوازًا، ومَعنَى «جَوازًا» أي: يجُوز إظهارُها ويجُوز إضمارها، فتَقُول مثلًا: «جِئتُ لِأَقْرَأَ»، و«جِئتُ لِأَنْ أَقْرَأَ»، وتَقُول: «حضَرْتُ لِأَستَمِعَ» فـ«أَستمِعَ» مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة جوازًا؛ لأَنَّك لَو شِئتَ لقُلتَ: «حضَرْتُ لأَنْ أَسْتَمِعَ».

والأكثرُ الإِضْمـار، فتُضمَر بعدَ لَامِ الجَـرِّ، ومثالُه: يقُـول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كارْتَقَى لِيَنْظُـرَا» اللَّام هذِه حَـرْف جَرٍّ وتُفيـد التعليل، و«يَنظُرَ» فِعل مُضارِع

---

(١) الألفية (ص:٥٧).

(٢) انظر: شرح الآجرومية لفضيلة شيخنا رحمه الله تعالى (ص:١٨٣).

مَنصُـوب بـ(أَنْ) مُضمَـرة جوازًا بعد لَام الجَرِّ، ويَصلُح أن تَأتِيَ بـ(أَنْ) هُنا لأنَّها مُضمرة جوازًا، والفاعِل مُستَتِر جوازًا تَقدِيره: «هُو».

والألِف فِي قَوْله: «لِيَنْظُرَا» لِإطْلَاقِ القافِيَة، وإلَّا وُقِفَ عَلَيها بالسُّكون: «ليَنظُرْ».

فهُهنا لِـ(أَنْ) أَصلانِ:

الأَصْل الأوَّل: عدَم الإضمار، وإذَا مَشَيْنا على هَذا الأصلِ فنَقُول: أَظْهِرْها.

الأَصْل الثَّاني: أن يُقال: إنَّ الاختِصار أولى مِنَ التَّطويل، وما دامَ المَعنَى ظاهرًا والعَمَلُ باقيًا؛ فإنَّ عمَلها يَدُلُّ علَى ثُبوتها فِي الأَصْل، فإنَّ الأفضلَ أَنْ تُضمَر.

وعلى كل حَال: مَن تَتبَّع ذلِك فِي كلام الله تعالى وكلام الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وكلام العرب: تَبيَّنَ له أنَّ حذفها أكثَرُ بكثيرٍ مِن ذِكْرِها.

يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ....

قَوْله: «**كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ**» يَعنِي: كما تُضمر جوازًا بعد عاطِف، ولم يُقيِّده بالواو فيَشْمَل الوَاو والفاء و(ثُمَّ)، وإنْ كَان ظاهِرُ كلامِه كُلَّ حُروف العَطف، لكنَّه لَا يكُون إلَّا فِي ثلاثةٍ فقَطْ، وهِي: الوَاو والفاء و(ثُمَّ).

فإذَا عُطِفَ الفِعل المُضارع علَى اسمٍ خالِصٍ، ومَا مَعنَى «خالِص»؟

الجوابُ: مَعْناه أنَّه لَا يُشبِه الفِعل احتِـرازًا مِنِ اسمِ الفاعِل واسم المَفعُول والصِّفة المشبَّهة واسم التَّفضيل، مِثلُ مَا إذَا عُطِف الفِعل علَى المَصدَر فإنَّه يُنصَب بـ(أَنْ) مُضمرَة جوازًا.

تَقُول: «حُضوري إلَى المسجِد وأَقرأَ أحَبُّ إليَّ مِن بَقائِي فِي بَيتِي» فـ«أَقرَأَ» بالنَّصب؛ لأنَّه هُنا ظاهرٌ جدًّا أنَّ الفِعل مَسْبُوك بالمَصْدر، يَعنِي: حُضوري إلَى المسجِد وقِراءتِي أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَبقَى فِي بَيتِي؛ وعلَى هَذا فنقُول: «حُضوري» مُبتَدأٌ ومُضاف إلَيْه، و«أَقرَأَ» الوَاو حَرْف عَطف، «أقرأَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة جوازًا بعدَ وَاو العطف، وعَلَامة نَصْبه فتحةٌ ظاهِرَة فِي آخِره، والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أنا». و«أَحَبُّ» خَبر المُبتَدأ، ومِنه قِيلَ[1]:

وَلُــبْسُ عَبَــاءَةٍ وَتَقَــرَّ عَيْنِــي ... أَحَــبُّ إِلَيَّ مِــنْ لُــبْسِ الشُّــفُوفِ

يَعنِي: وأَنْ تَقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ؛ فإنَّ «تَقَرَّ» مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة جوازًا بعدَ وَاو العَطف، ولَو قالَ: «لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي» لجازَ.

ومِنه بعدَ حَرْف (ثُم): قَوْله ﷺ: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الماءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلَ فِيهِ**»[2] يَعنِي: ثُم أَنْ يَغتَسِلَ فِيه.

ومِثله: «حُضُوري إلَى المسجدِ ثُمَّ أَقرَأَ».

ومِثله أيضًا بعدَ حَرْف الفاء: «حُضُوري إلَى المسجدِ فَأَقْرأَ».

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... وَاضْمِرْ لَـهَا عَلَى الوُجُوب واخْصُصِ

خَمْسًـا.................................. ....

---

(١) البيت لَميْسون بنت بَحْدل، انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، رقم (٢٣٩)، واللفظ له، ومسلم: كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، رقم (٢٨٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تُضمَر (أَنْ) وُجوبًا فِي خَمسةِ مَواضِعَ:

المَوضِع الأوَّل: قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... عَقِيبَ لامِ جَحْدٍ مِثْلُ: «مَا كَانَ ذَوُو التَّقْـوَى لِيَغْشَـوْا ظَالِـمَا»

فإذَا وقَعَت بعدَ لَام الجُحود، والجُحود هُو: الإِنْكار والنَّفْي.

وفِي القَيْد الثَّاني قالَ: «مَا كَانَ ذَوُو التَّقْوَى» فأَفادَنا المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمِثال أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يَسبِقَها كَوْنٌ مَنْفيٌّ، مثالُه: «مَا كانَ ذَوُو التَّقْوَى لِيَغْشَوْا ظَالِمًا». يَعنِي: مُستحيلٌ أَنْ يَغْشَوُا الظَّالِمَ بأَنْ يَأْتُوا إِلَيْه ويَسكُنوا إِلَيْه.

فـ(مَا) نافية، و(كانَ) فِعْلٌ ماضٍ، و«ذَوُو» اسم (كانَ)، و«ذوو» مُضَاف و«التَّقوى» مُضَاف إِلَيْه، «لِيَغْشَـوا» اللَّام لَامُ الجُحـود، «يَغْشَوْا» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعد لَام الجُحود، وعَلَامة نَصْبه حذفُ النُّون، والواوُ فاعِل، و«ظالِمًا» مَفعُول بِه؛ ولَا يَجُوز أَنْ أقولَ: «مَا كانَ ذَوُو التَّقوَى لِأَنْ يَغْشَوْا»؛ لأَنَّ إِضمارَها هُنا واجِب.

ولامُ الجُحود هِي: كُلُّ لَامٍ سبقَها كَونٌ مَنفيٌّ -أي: بَعد النَّفي المُقترِن بـ(كانَ) ومَا تَصرَّف مِنها-: «مَا كانَ»، «لم يَكُن»، «لَا يَكُون»، «غَير كائِن»، «لَن يكُونَ».

وسواءٌ كانَ ذلِك بلَفظِ الماضِي، مِثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣] أو بلفظِ المُضارِع، مِثل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٨] أو كانَ بلفظِ اسمِ الفاعِل، مِثل: «غَير كائِن لِيُوبِّخَهُم» يَعنِي: مَا كانَ لِيوبِّخَهُم، و«هَذا غَيـر كائِن لِيَضْرِبَكَ» لأَنَّ «غير» تدلُّ علَى النَّفي، و«كائِن» اسمُ فاعِل فهُو مُتصرِّف مِن (كانَ)؛ أو كانَت مَنفيَّة بـ(لَنْ) مِثل: «لَن أَكونَ لِأُعَذِّبَهُمْ»، ومَا أَشبَه ذلِك.

فَفِي قَوْلِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ نَقُول: (مَا) نافية و(كانَ) فِعْلٌ ماضٍ، والاسمُ الكريمُ اسمُ (كانَ)، واللَّام لَامُ الجُحود، و«يُعَذِّبَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعدَ لَام الجُحود، والهاء مَفعُول بِه مَبنِيٌّ علَى الضَّم فِي مَحَلِّ نَصْب، والميمُ علَامة الجَمع، وفاعِل «يُعَذِّبَ» مُستَتِر جوازًا يعُود علَى لفظ الجلالة «الله»؛ أي: مَا كانَ اللهُ مُعَذِّبًا لَهُمْ.

واختَلف النَّحْوِيُّون فِي الإِعْراب، لأن (كانَ) تَتطلَّب اسمًا وخَبرًا، واسمُها موجود: لفظ الجلالة «الله»، والخَبر، قِيل: إنَّه محذُوف، والتَّقدِير: ومَا كانَ اللهُ مُريدًا لِأَنْ يعذِّبَهم، أي: مُريدًا لِتعذِيبِهم، وقِيل: إنَّ الخَبر هُو قَوْله: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ يَعنِي: ومَا كانَ الله لِتعذِيبِهم، أي: مُستحيلٌ أَنْ يَكُون اللهُ تعالى مُعذِّبًا لهُم.

وعلى كُلِّ حَالٍ: فالذِي يُهِمُّنا أَنَّ الفِعلَ بعدَ اللَّام -لَامِ الجُحود- هُنا منصوبٌ بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا.

المَوضِع الثَّاني: يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعدَ (حتَّى)» يَعنِي: وأَضمِرْها وُجوبًا بعد (حَتَّى)، لَكِن قالَ: «حيثُ مَعْناها (إِلَى)» يَعنِي: بعد (حَتَّى) إذَا كانَت بمَعنَى (إلى)، و(إلى) تُفيد الغايَةَ، بخِلاف (حتَّى) الابتِدائية فإنَّها لَا تَنصِب، لَكِن حتى الَّتِي للغاية وهِي الَّتِي بمَعنَى (إلى) يُنصَب الفِعل المُضارِع الواقِع بعدَها بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا.

مثالُه فِي تَمثِيل المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «كاعمَلْ لِدارِ الخُلد حتَّى تُنْقَلَا» أَخَذ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هَذا المِثالَ مِن قَوْله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩].

أَيِ: اعمَلْ لِدار الخُلد حتَّى تُنقلَ مِن هذِه الدَّارِ؛ لأنَّ هذِه الدارَ ليسَتْ دارَ خُلد بَل دار مَمَرٍّ.

وفي قَوْله: «حتَّى تُنقلَا» نَقُول: (حتَّى) حَرْف جَرٍّ، «تُنْقَلَا» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعد (حتَّى)، والألِف فِي قَوْله: «تُنْقَلَا» لِلإطْلاق، وإلَّا فإنَّها لَا تَحتاجُ إلَى ألِف، إلَّا أنَّها جاءَت لإطلاقِ القَافِيَة.

المَوضِع الثَّالث: قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَ«أَوْ» إِذَا المَعْنَـى بِنَحْـوِ «الَّا» أَتَـى　　　كَـ«لَا تَقَرَّ العَـيْنُ أَوْ يُعْطَـى الفَتَـى»

إذَا جاءَت بعدَ «أو» الَّتِي بمَعنَى (إلَّا)؛ لأنَّ «أَوْ» تَأْتِي بمَعنَى (إلى) وبمَعنَى (إلَّا)، فإنْ كَان مَا بعدَها غايةً لـمَا قبلَها - وهُو لَا يَأتِي دَفعةً واحدةً- فهِي بمَعنَى (إلى)، وإلَّا فبمَعنَى (إلَّا).

مِثل: «لَا تَقَرُّ العينُ أو يُعطى الفتَى» قَوْله «أو» بمَعنَى «إلَّا أن يُعطَى» فهُنا بمَعنَى (إلَّا).

الإِعْراب: «لَا تَقَرُّ العَينُ»:

«لَا» نافِية.

و«تَقَرُّ» فِعل مُضارِع مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهرة.

و«العين» فاعِل.

و«أَوْ» حَرْف عَطف بمَعنَى «إلَّا أَنْ».

و«يُعطَى» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعد «أَوْ» وعَلَامة نَصْبه الفَتحة مُقدَّرَة علَى آخِره منَع مِن ظُهُورِها التَّعذُّر.

إعْراب قولِ الله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]:

﴿لَن﴾ أداة نَصْب ونَفْي.

﴿نَّبْرَحَ﴾ فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(لَنْ) وعَلَامة نَصْبه الفتحة الظَّاهِرة.

﴿عَلَيْهِ﴾ «علَى» حَرْف جَرٍّ، والهاء ضميرها مُتَّصل مَبنِيٌّ علَى الكَسر فِي مَحَل جَرٍّ.

﴿عَٰكِفِينَ﴾ خَبر ﴿نَّبْرَحَ﴾ مَنصُوب وعَلَامة نَصْبه اليَاء؛ لأنَّه جمع مُذكَّر سالِمٌ؛ لأن «نَبرَح» تَرفَع الِاسْم وتَنصِب الخَبَر واسمُها مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: نَحْن.

﴿حَتَّىٰ﴾ حَرْف غايَة.

﴿يَرْجِعَ﴾ فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعد (حتَّى).

﴿إِلَيْنَا﴾ جارٌّ ومجرورٌ.

﴿مُوسَىٰ﴾ فاعِل مَرْفوع بالضَّمة المُقدَّرة علَى آخِره منَع مِن ظُهُورِها التعذُّر.

والفَرْق بين «أو» إذَا كانَت بمَعنَى (إلَّا)، أو إذَا كانَت بمَعنَى (إلى): إِنْ كَان مَا قبلَها يَنْقَضِي شيئًا فشيئًا فهِي بمَعنَى (إلى)، وإِنْ كَان دَفعةً واحدةً فهِي بمَعنَى (إلَّا)؛ هَذا الفَرْقُ.

المَوضِع الرَّابع والخامِس:

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ (وَاوٍ) ثُـمَّ (فَـاءٍ) وَقَعَـا صَـدْرَ جَـوَابٍ قَـرَّرُوهُ كَالـدُّعَا

قَوْله: «بعد وَاوٍ ثُمَّ فاء» وهُو مَا يُعرَفُ بواو المعيَّة وفاء السَّببية، فيُنصَب الفِعل

المُضارِع بعدها بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا إذَا وقعَت فاء السَّببية بعد الطَّلَب أو النَّفي، قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]:

وبَعد (فـا) جـوابِ نَفْـيٍ أَوْ طَلَـبْ ... مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَـتْمٌ نَصَـبْ

وقَد فصَّلها بَعضُهم بهذا البيتِ، فقَال: إذَا وقَعَت فاء السَّببية بعد واحدٍ من هذِه الأُمورِ التِّسعة نُصِب الفِعل بعدَها بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا، وهذه التِّسعةُ مجموعة فِي قَوْله[٢]:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وارْجُ كَـذَاكَ النَّفْـيُ قَـدْ كَمَـلَا

إذَا وقعَت بعد هذِه التِّسعةِ فإنَّ الفِعل يُنصَب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا:

أوَّلًا: «مُرْ» أي: إذَا وقَعت بعد الأَمْر، مثالُه: «اجتهِد فتَنجَحَ» «اجتَهِدْ» هَذا أَمْر، «فتَنجَحَ» مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعد فاء السَّببية، ومثلُ أن يَقُول الأبُ لابنِه: «صَلِّ فأُعطيَك هَدِيَّةً» «صَلِّ» هَذا أَمْر؛ لأنَّه مِنَ الأبِ لابنِه.

فائِدة: فِي مِثل هذِه التَّربيةِ -أن يَقُول: «صَلِّ فأُعطِيَك هَديَّة»- نَقُول: لَا يَنبغي للإنسانِ أن يُربِّيَ أولاده علَى مُكافأةٍ دُنيويَّة فِي أُمور دِينيَّة؛ لأنَّ هَذا يُخِلُّ بإخْلاصهم فِي المُستقبَل، لَكِن الشَّيء الزَّائد عَن الواجِب قَد يَكُون أَهونَ؛ لأنَّه نَفْل لَا يُلزم بِه، لَكِن مَعَ ذَلِك إنْ حَصَل أَلَّا يفعل فهُو أَحْسنُ، بَل يُربِّيهم فيَقُول: اقْرَأِ القُرآن تَنْتفع وتَجِد الأجر، ومَا أشبه ذلِك، أمَّا غَير العِبادات فالأَمر فِيها هيِّن.

---

(١) الألفية (ص:٥٨).

(٢) انظر: حاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل (٢/ ١١٦).

ثانيًا: «وادْعُ» تَقُول: «ربِّ علِّمني فأُعَلِّمَ العِباد» هَذا دُعاء؛ لأَنَّه مُوجَّه إلَى الله عَزَّوَجَلَّ، ومِنه قول الشَّاعر(١):

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيرِ سَنَنْ

فتَقُول: «وفِّقْ» فِعْلُ دُعاءٍ مَبنِيٌّ علَى السُّكون، والنُّون للوِقاية، والياء مَفعُول بِهِ مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ نَصْب.

و«فلَا» الفاء فاء السَّببية، و(لَا) نافِية.

و«أَعدلَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعدَ فاء السَّببية، وعَلَامة نَصْبه الفتحة الظَّاهِرة فِي آخِره.

والفاعِل ضمير مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أنا».

ثالثًا: «وَانْهَ»، فالنَّهي أَنْ تَقُول: «لَا تُهمِل فتَرسبَ» فنقُول:

«لَا» ناهيةٌ.

«تُهمِل» فِعل مُضارِع مجزومٌ بـ«لَا» النَّاهيةِ وعَلامة جَزْمِه السُّكون.

والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

«فتَرسُبَ» الفاء للسَّببية.

«ترسُبَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا بعد فاء السَّببية وعَلَامة نَصْبه فتحة ظاهِرَة فِي آخِره.

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن عقيل (٤/ ١٢).

والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

ومنه قَوْله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه:٨١]، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾ هَذا نَهيٌ، و﴿فَيَحِلَّ﴾ هَذا مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضمَرة بعد فاء السَّببية.

ومِثل: «ربِّ لَا تُؤَاخِذْنِي فَأَهْلِكَ» هَذا دُعاء؛ لأنَّك لَا تُوجِّه النَّهيَ إلَى الله وإنَّما صُورته صُورةُ النَّهي لَكِن مَعْناهُ الدُّعاء.

رابعًا: «وسَلْ» (سَلْ) بمَعنَى: اسأَلْ، قالَ الله تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة:٢١١] يَعنِي: اسْأَلْهُم، والمُرادُ بِه الاستِفهامُ.

فإذَا جاءَت فاءُ السَّببية بعدَ الاستِفهام، سواءٌ كانَ الاستِفهام بالهَمْزة أو بـ«هَلْ» فإنَّه يُنصَب الفِعل المُضارِع بعدَها بـ(أَنْ) مُضمَرة وُجوبًا.

قالَ الله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣] «هَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ» هَذا استِفهام، «فيَشفَعوا» هَذا الفِعلُ المُضارِع المَنصُوب وعَلَامة نَصْبه حذف النُّون، والواو فاعِل.

أمَّا قَوْله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٣]، فليس فِيها الفاء، ولَو كانَت الآية الكَريمة: «فيَرزُقَكم» نُصِبَ الفِعل، ولكِن لـمَّا لم تَكُنْ لم يُنْصَب الفِعل، لأنَّه لا بُدَّ أن تُوجَد الفاء.

خامسًا وسادسًا: «واعْرِضْ لحَضِّهِمُ» «اعرِضْ» المُراد بِه العَرْض، وهُو الطَّلَب برِفق، مِثل أَنْ تَقُول للرَّجُل: «أَلَا تتفضَّل عِندِي» «أَلَا تَتفضَّل تَجلِس فِي هَذا المَكانِ» ومَا أشبه ذلِك، هَذا يُسمَّى عَرْضًا.

فإذَا سَبق العَرْض وأتَى الفِعل المُضارِع بعدَه مقرونًا بالفاء وجَبَ نَصْبه بـ(أَنْ)

مُضْمَرة وُجوبًا، فتَقُول: «أَلَا تَنْزِلُ عندِي فتُصِيبَ خيرًا» هَذا عَرْض.

فـ«أَلَا» أداة عَرْض.

و«تَنْزِل» فِعل مُضارِع مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهِرة.

و«عندِي» ظرفٌ مُتعلِّق بـ«تَنْزِل» مَنصُوب بفَتحة مُقدَّرَة علَى مَا قبل يَاء المُتكلِّم، منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

و«عِند» مُضَاف وياء المُتكلِّم مُضَاف إلَيْه مَبنِيٌّ علَى السُّكون فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

«فتُصِيبَ خَيرًا» «الفاء» فاءُ السَّببية.

«تُصيبَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضْمَرة وُجوبًا بعد فاء السَّببية.

والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

و«خيرًا» مَفعُول بِه مَنصُوب بالفَتْحة الظَّاهِرة.

أمَّا قَوْله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لحَضِّهِم» فيُشير إلَى التَّحْضِيض، والتَّحْضِيض بمَعنَى: الطَّلب بشِدَّة، فهُو أعلَى مِنَ العَـرْض، يَعنِي: عَـرْض بإِلحاحٍ، وهَذا التَّحضيضُ بالضَّاد؛ لأنَّ الحَظَّ -بالظَّاء-: النَّصِيب.

ولا بُدَّ أنَّ يُنصَب الفِعل المُضارِع بـ(أَنْ) مُضمَرةً بعد فاء السَّببية إذَا جاءَت بعدَ التَّحضيض.

مثاله: «هلَّا أتَيتَ إلَى بيتِ أخِيكَ فتَصِلَ رَحِمَك» هَذا حَثٌّ، فهُو مِن بابِ التَّحضِيض، لأنَّ قَولك فِي الأول: «أَلَا تنزلُ عندِي فتُصيبَ خيرًا» هَذا عَرْض، فقد أكون أَقول ذلِك وأنا أُريد أن تَبعُد عني مئة مِيل، لَكِن إذَا قُلت: «هلَّا تَزُور أخاكَ

فتَصِلَ رَحِمَك» فإنَّه لا شَكَّ أنَّه تَحْضيض، فيكُونُ الفِعل المُضارِع منصوبًا بـ(أَنْ) مُضْمَرة وُجوبًا بعد فاء السَّببية.

سابعًا: «تَمَنَّ» بمَعنَى: التَّمنِّي، والتَّمنِّي كما يَقُول العَوَامُّ: «رَأسُ مالِ المَفاليس»، إذِ التَّمنِّي مَع عدَم الأسبابِ هَذا يُعتبَر خَورًا وتَوَاكُلًا.

كأَنْ يقُول: أنَا أتمَنَّى أنَّ الله يُعطيني عِلْمًا مِثلَ عِلْم ابنِ تَيميَّةَ، ويَلهُو فِي النَّهار، وفي اللَّيل يُشاهِد الألعابَ الرِّياضيَّة، فهَذا تَمَنِّي أوهامٍ وأحلامٍ، فليسَ بصَحِيح.

والتَّمنِّي إذَا تَقدَّم فاء السَّببية وأتَى بعدَها الفِعل المُضارِع فإنَّه يُنصَب بـ(أَنْ) مُضْمرة وُجوبًا.

مثالُه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٣].

﴿يَٰلَيۡتَنِي﴾ هَذا تَمَنٍّ.

«فأَفوزَ» هَذا فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضْمَرة وُجوبًا بعد فاء السَّببية.

ثامنًا: «وارْجُ» إشارةٌ إلَى الرَّجاء، وهُو المَعنَى الثامِنُ الَّذِي إذَا تَقدَّم فاءَ السَّببية نُصب الفِعل بعدها بـ(أَنْ) مُضْمَرة وُجوبًا.

مثاله قَوْله تعالى عَن فِرعونَ: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر:٣٦-٣٧] إذَا جَعَلنا قَوْله: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ جوابًا لقوله: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾.

فإِنْ كَانَت جوابًا لقوله: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾... ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ صارَت فِي جواب الأَمر.

والفَرق بَين التَّمنِّي والتَّرجِّي:

١- التَّرجِّي لِـمَا قَرُب حُصُوله.

٢- التَّمنِّي لِـمَا بَعُدَ أَوْ تَعذَّر حُصُوله.

فقَولُ القائِل(1):

أَلَا لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا   فَـأُخْبِرَهُ بِـمَا فَعَـلَ المَشِـيبُ

هَذا تَمَنٍّ؛ لأنَّه فِيما يتَعذَّر حُصوله.

وقَول الفَقير الَّذِي لَا يَستطيعُ أن يَعملَ بيَدِه: «ليتَ لِي مالًا فأَتصدَّقَ منه» هَذا تَمنٍّ؛ لأنَّه فِي طلَبِ مَا فِيه مَشقَّةٌ وعُسْرٌ.

أمَّا التَّرجِّي فإنَّه فِيما قَرُب حُصُوله؛ ولِهَذا لَو قُلت: «لَعلَّ الشَّبابَ يَعُود يَومًا» قُلنا: هَذا خَطأٌ؛ وذلِك لأنَّ الشَّباب لَا يُرجى حُصُوله ورُجُوعه.

ولَو قالَ: «لَيتَ الشَّمس تَطْلُع بعدَ أَذانِ العِشاء حتَّى لَا نَحتاجَ إلَى الكَهْرَباء» هَذا تَمنٍّ؛ لأنَّه لَا يُمكِنُ حُصُوله.

ولَو قالَ: «لعَلَّ الشَّمس تَغِيب فنُفطرَ» وهِي قَرِيبة مِنَ المَغِيـب، فهَذا رجاءٌ لقُرب حُصُوله.

تاسعًا: «كَذاكَ النَّفيُ» يَعنِي: كذلِك إذَا وقعت فاء السَّببية بعدَ النَّفي فإنَّ الفِعل بعدَها يُنصَب بـ(أَنْ) مُضْمرة وُجوبًا، كما فِي قَوْله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر:٣٦] فإن قَوْله: ﴿فَيَمُوتُوا﴾ مَنصُوب بـ(أَنْ)

---

(1) البيت لأبي العتاهية، ينظر: ديوانه (ص:٤٦).

مُضْمَرة وُجوبًا بعدَ فاء السَّببية؛ لِوُقوعها بعدَ النَّفي.

وقَوْله: «قَد كَمَلَا» أي: كَمَل ذِكر الأسبابِ الَّتِي تُوجِب نَصْب الفِعل بعدَ فاء السَّببية.

يقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كاحْرِصْ عَلَى التَّقْوَى فَتُخْتَارَ**» هذِه فاء السَّببية.

«احرِصْ» فِعْل أَمْر مَبنِيٌّ علَى السُّكون لَا مَحَلَّ له مِنَ الإِعْراب.

«علَى التَّقوَى» جارٌّ ومَجرور مُتعلِّق بـ«احرِصْ».

«فتُختارَ» الفاء السَّببية.

«تُختَار» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضْمَرة وُجوبًا بعد فاء السَّببية.

ولَو قلتَ: «احرِصْ علَى التَّقوى فتُختارُ» فهَذا فِي اللُّغة لَا يَجُوز.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولَا تَرْجُ النَّجَاةَ وَتُسِيءَ العَمَلَا**» هَذا بعدَ «لَا» النَّاهيةِ.

«لَا تَرجُ النَّجاة» «لَا» ناهِيةٌ (وتَرْجُ) فِعل مُضارِع مَجزوم بـ«لَا» النَّاهيةِ وعَلامة جَزْمِه حذف الوَاو، والضَّمة قبلَها دليلٌ علَيها.

والفاعِل ضمير مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

فائِدة: المُستَتِـر وُجوبًا إذَا كانَ التَّقدِير: «أَنت» أو «أنا» أو «نَحْن»، وإذَا كانَ التَّقدِير: «هُو» أو «هِي» فهُو مُستَتِر جوازًا.

«النَّجاة» مَفعُول بِه مَنصُوب بالفَتْحة الظَّاهِرة.

«وتُسِيءَ العَمَلَا» الوَاو «وَاو» المعيَّة.

و«تُسِيءَ» فِعل مُضارِع مَنصُوب بـ(أَنْ) مُضْمَرة بعد وَاو المعيَّة.

وفاعِله مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

«العَمَلَا» مَفعُول بِه مَنصُوب بالفَتْحة الظَّاهِرة.

والألِف فِي قَوْله «العَمَلَا» للإِطْلاق: إِطْلاق القَافِية.

فالواو هُنا وَاو المعية؛ لأنَّها بمَعنَى «مَع»، يَعنِي: لَا تَرجُ النَّجاة مَع إساءَتِك العَمَلَ، فإِنَّ هَذا مِنَ التَّمنِّي، والتَّمنِّي كما يقُول العَوَامُّ: «رأْس مالِ المَفالِيس»؛ ولهَذا قالَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «العَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ الأَمَانِيَّ»[1]، فلَا تَرْجُ النَّجاةَ وأنتَ مُسِيءٌ للعَمل فهَذا خِلافُ الحِكمة:

تَرْجُو النَّجَاةَ وَلَـمْ تَسْلُكْ مَسَالِكَهَا ... إِنَّ السَّفِينَةَ لَا تَجْرِي عَـلَى اليَـبَسِ[2]

ثُم قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ثُـمَّ مَتَـى دَلَّ عَـلَى الشَّـرْطِ الطَّلَـبْ ... فَاجْزِمْ جَوَابًا لَـمْ يَكُنْ (فَاءً) صَحِبْ

«متَى دلَّ علَى الشَّرْط الطَّلَب فاجزِمْ» فإذَا سقَطَت الفاء بعد الطَّلب فإنَّه يُجزَم.

مِثال ذلِك: «اجتَهِدْ فتَنْجحَ» فالفاء للسَّببية، «وتَنْجحَ» مَنصُوب بـ(أَنْ)؛ فإذَا أَسْقَطتَ الفاء: «اجتَهِدْ تَنْجَحْ».

فهنا نُقدِّر الطَّلب بالشَّرْط فنقُول: «إِنْ تَجْتَهِدْ تَنْجَحْ» يَعنِي: حَوِّل فِعلَ الأَمْر إِلَى فِعل مُضارِعٍ دخَل عَلَيه الشَّرْط.

---

(١) أخرجه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في صفة آنية الحوض، رقم (٢٤٥٩).

(٢) انظر: روضة العقلاء (ص:٢٨٥)، زهر الآداب (٢/ ٢٠٦)، العقد الفريد (١/ ٢٩٨، ٣٢٠).

وقَولُك: «ادْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ» غَيـر صَحِيح؛ لأنَّك لَو قدَّرت الشَّـرْط مَا استَقامَ الكلامُ، فلَو قُلتَ: «إنْ تَدْنُ مِنَ الأسَد تَسلَمْ» لَـمَا صَحَّ الكلامُ، لَكِن لَو قُلت: «ادْنُ مِنَ الأسدِ تَهْلِكْ» لصحَّ الكلامُ؛ لأنَّك لَو قدَّرت الشَّرْط استَقامَ الكلامُ؛ ولِـهَذا قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثُـمَّ مَتَـى دَلَّ عَـلَى الشَّــرْطِ الطَّلَـبْ   فَاجْزِمْ جَوَابًا لَـمْ يَكُنْ (فَاءً) صَحِبْ

قَوْله: «فاءً» لماذا لم نَقُلْ: «لم يَكُن فاءٌ صَحِب»؟

الجوابُ: لأنَّها مَفعُول مُقدَّم لـ«صَحِب»، واسم «يَكُن» مُستَتِر جوازًا تَقدِيره: «هُو»، يَعنِي: لم يكن الجوابُ صَحِبَ الفاءَ.

ثُم قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِنْ قُصِـدَ الجَــزَا بِــهِ لِلطَّلَــبِ   كَــ«عَامِـلِ اللهَ بِصِـدْقٍ تَقْـرُبِ»

قولُه: «قُصِدَ الجَزَا بِهِ» أي: بالجواب.

وقولُه: «لِلطَّلَبِ» يَعنِي لِفِعل الأَمْر السابِق.

وقولُه: «كَعَامِلِ اللهَ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ»: تَقْرُب مِن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ومِن رَحمته.

لَو قُلتَ: «عامِلِ اللهَ بِصِدْق فتَقرُبَ» لصحَّ؛ لأنَّه يَكُون مَنصوبًا بـ(أنْ) مُضْمَرة بعد فاء السَّببية.

وإذَا حذَفت الفاء تَقُول: «عامِلِ اللهَ بصِدق تَقرُبِ» لأنَّك لَو حوَّلت فِعل الأَمْر إلَى جُمْلة شَرْطية استقام الكلام: «إنْ تُعامِلِ الله بصِدْق تَقرُبِ».

ولَو قُلت: «اقرَأِ القُرآن فتُثابَ عَلَيه» لصحَّ.

ولَو حذَفت الفاء فقُلِ: «اقرَأِ القُرآن تُثَبْ عَلَيه».

وإذَا قُلت: «لَا تَدْنُ مِنَ الأسَد فتَسلمَ» فإنَّه يَصِحُّ، وقَولُك: «لَا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسلَمْ» صَحِيح؛ فلَو وضَعت الشَّرْط لاستَقام الكَلام؛ فتَقُول: «إلَّا تَدْنُ مِنَ الأسَد تَسلَمْ».

وإذَا قُلت: «لَا تَدْنُ مِنَ الأسَد فتَهْلِكَ» فإنَّه يَصحُّ؛ يَعنِي: فبسَبب دُنوُّك تَهلِك، وإذَا أَسقَطْتَ الفاء فقُلت: «لَا تَدْنُ مِنَ الأسَد تَهْلكْ» فإنَّه لَا يَصِحُّ؛ لأنَّ الشَّرْط هُنا لَا يَصلُح، فإذَا قُلت: «إلَّا تَدْنُ مِنَ الأسَد تَهلِك» فلَا يَصحُّ المَعنَى.

وعلى هَذا إذَا قُلت: «لَا تَدْنُ مِنَ الأسدِ» وأَسقَطتَ الفاءَ يَجِب أن نَقُول: «تَهلِكْ»؛ ولهَذا قالَ ابْن مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الألفيَّة»[1]:

وشَرْط جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخالُفٍ تَقَعْ



(١) الألفية (ص:٥٨).

بَابُ الجَوَازِمِ

وَاجْزِمْ بِـ(لامٍ) وَبِـ(لَا) فِي الطَّلَبِ ... فِعْلًا فَرِيدًا نَحْوُ: «لَا تَسْتَرِبِ»
وَ«لْتَتَّقِ اللهَ» كَذَا (لَـمَّا) وَ(لَمْ) ... كَـ«لَمْ يَدُمْ عُسْرٌ» وَبِالهَمْزِ (أَلَمْ)
وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ... بِـ(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا) (حَيْثُمَا)
وَ(أَيْنَ) (أَيَّانَ) وَ(أَيٍّ) وَ(مَتَى) ... (أَنَّى) وَ(إِذْمَا) ذَا كَـ(إِنْ) حَرْفٌ أَتَى
تَقُولُ: «إِنْ تَعْمَلْ بِعِلْمٍ تَسْتَفِدْ» ... وَ«مَا تُقَدِّمْهُ مِنَ الخَيْرِ تَجِدْ»
وَاقْرُنْ بِنَحْوِ (الْفَا) جَوَابًا حَيْثُ لَا ... يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا مُسْجَلَا
كَـ«إِنْ تُخَاصِمْ فَاتْبَعِ الحَقَّ» وَ«مَنْ ... يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهْوَ فَرْدٌ فِي الزَّمَنْ»

«الجَوَازِم» جَمع جازِمَة، أي: أداةٌ جازِمةٌ، فـ«الجوازِم» يَعنِي: الأدواتِ الَّتِي تَجزِم، وهِي علَى نوعين:

١- نَوع يَجزِم فِعلًا واحِدًا.

٢- ونَوع يَجزِم فِعلَيْن.

فالذِي يَجْزِم فِعلًا واحدًا ذَكَره بقَوله: «وَاجْزِمْ بِـ(لَامٍ) وَبِـ(لَا) فِي الطَّلَبِ».

وقال: «بِلَامٍ وَبِلَا»؛ لأن مرادَه بِـ(لام) الحَرْف الجازِم علَى حَرْف واحد،

وبـ«لَا» حَرْف جازم مُكوَّن من حَرْفين، وهذه القاعِدةُ عندهم فِي الكلمـات: إذَا كانَت الكلمة مُكوَّنة من حرفين نُطِق بلفظها، وإلَّا فباسْمِها. فاللَّام إذَا كانَت حرفًا واحِدًا نَقُول: اللَّام حَرْف جَرٍّ، لَا نَقُول: (لِ) حَرْف جَرٍّ مثلًا، وإذَا كانَت مُكوَّنة من حَرفَين نُطِق بلَفْظها، فـ(اللَّام) يَعنِي: المُفرَدة، و(لَا) المُكوَّنة من حرفَين.

وقَوْله: «فِي الطَّلَب» قيَّدها «فِي الطَّلب»؛ لأنَّ اللَّام و(لَا) تَأتِيان لِغير الطَّلب.

فقَد تَقدَّم أنَّ اللَّام تأتِي:

١- للتَّعليل: كـ«حضَرْت لِأَقرأَ».

٢- وللجُحود: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣].

٣- وللطَّلَب:

- فإنْ كَانَت مِنَ الإنسان لربِّه سُمِّيت لامَ الدُّعاء.
- وإنْ كَانَت مِنَ الله للعَبد سُمِّيت لَامَ الأَمْر.
- وإنْ كَانَت مِنَ الشَّخص لـمُمَاثله سُمِّيت الْتِماسًا.

فقولُ الله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧] هذِه أَمْر.

وقَـوْله تعالى عَن أَهْـل النَّار: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧] ﴿لِيَقْضِ﴾ هذِه لَامُ دُعاءٍ.

وقَولُك لزَمِيلك: «لِتُعطِني القَلم أَكتُبْ بِه» هذِه الْتِماس؛ لأَنَّك لستَ أعلَى مِنه فتَأمرَه، ولَا دُونَه فتَدعوَه بَل أَنْت مُساوٍ لَه.

إِذَنِ: الطَّلب يَشمَل الدُّعاء والأَمر والِالْتِماس.

و(لَا) أيضًا تَأتِي:

١- للدُّعاء.

٢- والنَّهيُ.

٣- والالْتِماس.

تَأتِي هَذه الثَّلاثةِ.

فمِنَ الله للعِباد: نَهْيٌ، كما فِي قَوْله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم:٣١].

ومِنَ الإنسانِ للهِ دُعاءٌ، مِثل قَوْله ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

ومِنَ الإنسان لُمساوِيه الْتِماس، مِثل أَنْ تَقُول لواحِد يَضرُبك مَثلًا -وهُو مُساوٍ لك- تَقُول: «لَا تَضرِبني جزاكَ الله خيرًا» أو مِثل واحِدٍ يَقْرَأ بصَوْت مُرتَفِع وأنتَ تُريد أن تَنامَ والمَكان لَيْس بمِكانِ قراءَةِ -يَعنِي: مَجْلِسًا عامًّا ولَيس مَسجدًا؛ لأنَّ فِي المسجِدِ القارِئ أحَقُّ بِه مِنَ النَّائم، لَكِن غَير المسجِد تَقُول: «يَا أخِي لَا تَرْفَع صَوتَك» هَذا الْتِماسٌ.

وكلُّها تُسمَّى طَلَبًا؛ ولهَذا قالَ: «واجْزِمْ بِلَامٍ وبِـ(لا) فِي الطَّلَبِ».

وقَوْله: «فِعْلًا فَريدًا» هل يَعنِي: فريدًا مِن نوعِه؟

الجوابُ: لَا، «فِعْلًا فَريدًا» يَعنِي: واحدًا، احتِرازًا مِنَ الأدواتِ الَّتِي تَجزِم فِعلين.

وقَوْله: «نَحْو لَا تَسْتَرِبِ» «لَا تَسْتَرِبِ» أصلُه «لَا تَسْتَرِبْ» لكنَّه حُرِّك بالكَسْر لأَجْل الرَّوِيِّ، وكَمَا سَبَق لنا: أنَّ النَّظم يَعْسِف بالنَّاظم، فيُجبِره علَى أمر مَرجُوح، وقد قالَ الحَرِيريُّ صاحِب «المُلْحَة»[1]:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

وَصَف الشِّعرَ بأنَّه «صَلِف» لَا يَرحَم أحَدًا.

إِعْراب: «لَا تَسْتَرِبِ»:

(لَا) ناهِية.

و«تَسْتَرِبِ» فِعل مُضارِع مجزومٌ بـ(لَا) النَّاهيةِ وعَلامة جَزْمِه السُّكون، وحُرِّك بالكَسر للقافِية.

وفاعِلُه مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت»؛ لأنَّ الضَّابِط: إذَا كانَ تَقدِيره: «أَنْت» أو «أنا» أو «نَحْن» فهُو: «وُجوبًا»، وإذَا كانَ «هُو» أو «هِي» فهُو «جوازًا».

ومَعنَى «لَا تَسْتَرِب»: لَا تَكُن فِي رِيبة منِّي أو مِن أيِّ إنسان، يَعنِي: لَا تَلْحَقْكَ الرِّيبة، بَل كُن حَسَن الظَّنِّ.

قالَ: «وَلْتَتَّقِ اللهَ» «اللَّام» هُنا لَام الأَمْر، وهِي ساكِنة، وفِي القرآن: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق:٧] ﴿لِيُنفِقْ﴾ مَكسُورة، لكنَّ لَام الأَمْر إذَا وقَعَت بعد الوَاو أو الفاء أو (ثُمَّ) فإنَّها تُسكَّن؛ قالَ الله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج:١٥]،

(١) ملحة الإعراب (ص:٧٢).

وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩].

إِذَن: قول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلْتَتَّقِ اللهَ» صوابٌ؛ لأنَّها وقَعَت بعدَ وَاو العَطف، فإذَا وقَعَت لَام الأَمْر بعدَ وَاو العَطف أو فائِه أو (ثُمَّ) فإنَّها تُسكَّن.

وقَوْله: «وَلْتَتَّقِ اللهَ»:

اللَّام لَام الأَمْر.

«تَتَّقِ» فِعل مُضارِع مجزومٌ بلامِ الأَمْر، وعَلامة جَزْمِه حَذْف اليَاءِ والكَسرة دليلٌ علَيها.

وفاعِله مُستَتِر وُجوبًا تَقدِيره: «أَنْت».

واسمُ الجَلالة -اسمُ «الله»- مَفعُولٌ بِهِ مَنصُوب بالفَتْحة الظَّاهِرة.

فمثَّل المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ للأداتَيْن جميعًا.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَذا (لَـمَّا) و(لَـمْ)» (لَـمَّا) هَذا الثَّالِثُ، و(لَـمْ) هَذا الرَّابعُ؛ أمَّا الأوَّل والثَّاني فـ(اللَّام) و(لَا).

قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨].

فـ﴿لَمَّا﴾ هُنا أداةُ جَزْم.

و﴿يَذُوقُواْ﴾ فِعل مُضارِع مجزومٌ بـ(لَـمَّا) وعَلامةُ جَزْمِه حَذْف النُّون.

والواو فاعِل.

و﴿عَذَابِ﴾ مَفعُول بِهِ مَنصُوب، وعَلَامة نَصْبه فَتْحة مُقدَّرَة علَى مَا قَبْل يَاء المُتكلِّم المحذُوفة للتَّخفيف، وأَصْل ﴿عَذَابِ﴾ أصلُها: «عَذَابِي».

ولكِن لَا تَظُنَّ أنَّ (لـمَّا) كُلَّما وُجِدت أنَّها حَرْف جَزْم؛ فقد تَكُون شَرْطيَّة، وقد تَكُون بمَعنَى: (حِين)، وقد تَكُون بمَعنَى (إلَّا)؛ والذِي يُعيِّن أنَّها لإِحدَى هذِه المعانِي هُو السِّياق:

فتَقُول مثلًا: «زُرْتُكَ لَـمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ» أَيْ: حِينَ طَلَعَتْ.

وتَقُول: «لـمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عَمرٌو» هذِه أداة شَرْطيَّة.

وقالَ تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] أي: إلَّا علَيها حافِظٌ.

إِذَنِ: السِّياقُ هُو الَّذِي يُبيِّن لَكَ.

نَقُول فِي إِعْراب (لـمَّا): حَرْف نَفْي وجَزْم وقَلْب وتَقْرِيب.

أمَّا (لَـمْ) فهِي كـ(لـمَّا) تَجْزِم، لكنَّها: حَرْف نَفْي وجَزْم وقَلْب، ولَا تَدُلُّ على التَّقْريب.

مثالُها: قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كَلَمْ يَدُمْ عُسْرٌ**» أَرادَ المُؤلِّف أَنْ يُمَثِّل بالشَّيء الماضِي.

فـ(لَـمْ) أَداة جَزْم، و«يَدُمْ» فِعل مُضارِع مجزومٌ، وعَلامة جَزْمِه السُّكون.

وإنْ شِئْتَ فقُل:

(لَـمْ) حَرْف نَفْي وجَزْم وقَلْب؛ -وهَذا فِي التَّفصيل-.

«يَدُمْ» فِعل مُضارِع مَجْزوم بـ(لَـمْ) وعَلامة جَزْمِه السُّكون.

«عُسْرٌ» فاعِل «يَدُم» مَرْفوع بالضَّمة الظَّاهِرة.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبِالهَمْزِ (أَلَـمْ)» يَعنِي: يَجُوز أَنْ تَقُول: (أَلَـمْ) بدَلَ (لم) لَكِن يَختلِف المَعنَى، فإذَا قُلت: «لَـمْ يَقُمْ زَيْدٌ» فهَذا نَفْي لِقِيامِه، وإذَا قُلتَ: «أَلَـمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» فهَذا تَقْرِير لقِيامِه.

وهَل الجازِم «أَلَـمْ»، أَوْ (لَـمْ) والهَمْزةُ للاستِفْهام؟

الجوابُ: ظاهِر كَلام المُؤلِّف وابنِ آجُرُّوم[1] رَحِمَهُمَا اللَّهُ: أَنَّ (أَلَـمْ) كلُّها جازِمة، لَكِن المعرُوف أنَّ الهَمزةَ للاستِفْهام و(لَـمْ) هِي الجازِمة فقَطْ. والخِلاف فِي هَذا قَرِيب.

لَكِن الكَلام علَى المَعنَى، فإذَا انتفَتْ عَنْها الهَمْزة فهِي للنَّفي، وإذَا قارَنَتْها فهِي للتَّقْرِير.

قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١] نَقُول: ﴿أَلَمْ﴾ للتَّقرير، فمَدْخُولها ثابِت، فمَعنَى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾: «قَد شرَحْنا لكَ صَدرَكَ»، ولِهَذا سهُل أن يُعْطَفَ عليها فِعْلٌ ماضٍ، ثُم قالَ تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾، والذِي سهَّل عَطفَ الماضِيَ علَى المُضارِع هُنا: أنَّ المُضارِع هُنا مُقرَّر فهُو كالماضِي فِي وُقوعِه: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾. فتقرير ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ أَيْ: قَد شرَحْنا لكَ صَدرَك.

إِذَن: (لَـمْ) بدُون هَمزة تُفيد النَّفيَ، وبهَمْزة تُفيد التَّقرير، وهُو ضِدُّ النَّفْي: مُقرِّر، ولكِن العمَل واحَد، فكِلْتَاهُما تَجزم الفِعل المُضارِع.

ولكِن قَد يَقُول الذَّكِيُّ: كلَامُك هَذا مَنقُوضٌ، ففِي القُرآن العرَبي المُبين، فِي قَوْلِه تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة:١]، تَقُول: ﴿لَمْ﴾ تَجزِم، والآنَ الفِعل مكسُور:

---

(١) انظر: شرح الآجرومية لفضيلة شيخنا رحمه الله تعالى (ص:٢٠٢).

﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ فما الجَوابُ علَى هَذا؟

الجوابُ: أنَّه مُسكَّن والحَرَكة هُنا عارِضَة لِالْتِقاء الساكنَيْن، وهَذا كثيرٌ فِي القُرآن: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧]، وإذَا لم يَأتِ ساكنٌ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون:١٠٥] سكَّنها، فحينئذٍ نَقُول: هذِه كَسْرة عارِضَة ليسَتْ هِي كَسْرة إِعْراب؛ ولِهَذا نَقُول فِي إِعْرابِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾:

﴿يَكُنِ﴾ فِعل مُضارِع مجزومٌ بـ(لَمْ) وعَلامَة جَزْمِه السُّكون، وحُرِّك بالكَسر؛ لِالْتِقاء الساكنَيْن ولَيس إِعْرابًا.

ومَعنَى «قَلْب» فِي قَوْله: «(لَـمْ) حَرْف نَفْي وجَزْم وقَلْب» أي: قَلْب المُضارِع إلَى الماضِي، لأنَّ المُضارِع يَدُلُّ علَى الحالِ والاستِقْبال، فهُو موضوعٌ للحالِ والاستِقبال.

فإذَا دخَلت (لَـمْ) صارَ للماضِي، مِثل: «يَقُومُ زَيْدٌ» الآنَ أو فِي المُستَقبلِ؟ صالحٌ لكِلَيْهِما، لَكِن: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ» أي: فِيما مضَى فهِي تَقلِب المُضارِع مِنَ الحال أو الاستِقْبال إلَى الماضِي؛ ولِهَذا سُمِّيَت حَرْفَ نَفْي وجَزْم وقَلْب.

ومِمَّا تقدَّم تَبيَّن أنَّ الَّذِي يَجزِم فِعلًا واحدًا هِي (لَـمْ) و(لَـمَّا) و(لَا) واللَّام.

وأمَّا الَّتِي تَجزِم فِعلَيْن كَثيرة، والذِي يَجزِم فِعلين -أي: عاملٌ واحد يَتسلَّط علَى معمولَين-، وهَذا كثير فِي اللغة العَرَبيَّة: أن عامِلًا واحدًا يَتسلَّط علَى معمولَين، فَما يَنصِب فِعلين مِنَ الأَفْعال يَتسلَّط علَى معمولَين، و(إن) الشَّرْطية وأَخَواتها تَتسلَّط أيضًا علَى معمولَين.

وهُناك مَا يَتَسلَّط علَى ثلاثِ مَعْمُولاتٍ.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ» «جوابٌ» معطوفٌ علَى فِعل

ولَيس علَى «شَرْط»؛ لأنَّه لَا يَستقِيم المَعنَى: «وفِعْلُ جَوَابِ».

فـ«فِعْل شَرْط وجوابٌ» أي: جوابٌ لهذا الشَّرْطِ.

وقَوْله: «جُزِمَا» هَذا خَبر المُبتَدأ، فالجُمْلة خَبَر المُبتَدأ.

يَعنِي: جُزِم الفِعلان فِعل الشَّرْط وجواب الشَّرْط، فإِنْ كَان السُّكون يَظهر عَلَيه جُزِم بالسُّكون، وإِنْ كَان لَا يَظهر -كالفِعل الماضِي مثلًا- قِيل: مَبنِيٌّ علَى الفَتح فِي مَحَلِّ جَزْم.

مِثل: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» نَقُول:

«قامَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى الفَتح فِي مَحَلِّ جَزَم فِعل الشَّرْط.

و«قامَ عَمرٌو» قام فِعْلٌ ماضٍ جوابُ الشَّرْطِ مَبنِيٌّ علَى الفَتح فِي مَحَلِّ جَزْم.

وقَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بـ(إِنْ)» وهِي أمُّ البابِ -ومعَ كَونِها أُمًّا فإِنَّها حَرْفٌ لَا مَحَلَّ لها مِنَ الإِعْراب، كما قالَ العُلماء.

والباقِي كلُّها أَسْماء إِلَّا (إِذْمَا) علَى خِلافٍ فِيها.

و(مَن) تأتِي اسم شَرْط جازِم، وتأتِي اسمًا موصولًا، وتأتِي استِفهاميَّة، لَكِن الَّذِي يُبيِّن لنا هُو سِياق الكَلام، واللَّفظ أيضًا؛ لأنَّ (مَنِ) الشَّرْطية تَجزِم الفِعلين، و(مَن) المَوصُولة والاستِفهاميَّة لَا تَجْزِم شيئًا.

مثاله: قَوْله تعالى: ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء:١١٠].

﴿يَعۡمَلۡ﴾ هَذا فِعل الشَّرْط.

و﴿يَجِدِ﴾ جَواب الشَّرْط.

وقَوْله تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧].

(مَا) اسم شَرْط جازِم وعَلامة جَزْمِه فِي الفِعْل حَذف النُّون؛ لأَنَّه مِنَ الأَفْعال الخَمْسة.

ومحَلُّ (مَن) و(مَا) مِنَ الإِعْراب: أنَّها حسَب العوامِل مثلًا إذَا قُلت: «مَن تَضْرِب أَضْرِب» فمَحلُّها النَّصْب مَفعُولًا بِه.

«مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجَحْ» محلُّها الرَّفْع علَى أنَّها مُبتَدأ.

«مَنْ تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ» يجُوز فِيها الوَجْهان؛ لأنَّ فِيها اشتِغالًا.

المُهمُّ: أنها علَى حسَب العوامِل مِن حيثُ الإِعْرابُ.

و(مَهْما) اسمُ شَرْط جازِم، تَقُول: «مَهْما تُخْفِ يَعْلَمْهُ اللهُ»:

فـ«تُخْفِ» فِعل الشَّرْط.

و«يَعْلَمْ» جوابُ الشَّرْط.

ومَحَلُّها مِنَ الإِعْراب: مِثل (مَن) و(مَا).

(حيثُما) قالَ تعالى: ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ [البقرة:١٤٤].

ومحلُّها مِنَ الإِعْراب: النَّصْب علَى أنَّها ظَرْف مكانٍ لكنَّها مَبنِية علَى الضَّم فِي محَلِّ نَصْب.

و(أين) تأتِي اسمَ شَرْط، وتأتِي اسمَ استِفهام؛ فـ«أينُ زَيدٌ» هَذا استِفهام، و(أين) الشَّرْطية: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾:

فـ«أين» هُنا اسم شَرْط جازِم، و(مَا) زائدةٌ للتَّوكيد، و﴿تَكُونُواْ﴾ فِعل الشَّرْط

و﴿يُدْرِككُّمُ﴾ جوابُ الشَّرْط، و﴿تَكُونُوا﴾ هُنا تامَّة، ويجُوز أن تكُون ناقِصةً، ويَكون (أين) ظرفًا خبَرَها مُقدَّمًا.

(أيَّانَ) تَقُول: «أيَّانَ تجْلِسْ أَجْلِسْ» إِذَن: هِي ظرفُ مكانٍ، ولَيس مِن ذلِك قَوْله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف:١٨٧] لأنَّ هذِه ليسَت شَرْطيَّة. إِذَنْ: هِي ظَرف مكانٍ مَبنِية علَى الفَتح فِي محَل نَصْب.

قالَ: «و(أيٌّ)» قالَ الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] وهِي بحسَب العوامِل، وبحسَب مَا تُضاف إلَيْه: إنْ أُضيفت إلَى ذاتٍ فهي مَفعُول بِه أو مُبتَدأ أو مَا أشبه ذلِك، وإن أُضِيفت إلَى مكانٍ فهِي ظرفُ مكانٍ.

فتَقُول مثلًا: «أيَّ مكانٍ تجْلِسْ فِيهِ أَجْلِسْ فِيهِ» هُنا ظرفُ مكانٍ.

وتَقُول: «أيَّ يومٍ تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ» هذِه ظرفُ زمانٍ.

وأمَّا قَولُك: «أيَّ رجُل تُكْرِمُهُ أُكْرِمُك» هذِه مَفعُول بِه أو مُبتَدأ؛ حسَب العوامِل؛ لأنَّها مُضافة إلَى ذات.

فالمُهِمُّ: إذَا أُضِيفت إلَى زمانٍ فهِي ظَرْف زمانٍ، أو مكانٍ فهِي ظرفُ مكانٍ، وإذَا أُضِيفت إلَى ذاتٍ فهِي بحسَب العوامِل.

(متَى) مثالُها: «متَى تَقُمْ أَقُمْ» إِذَن: هِي شَرْطية لكِنَّها ظرفُ زمانٍ، ولَيس منها قَوْله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ﴾ [الإسراء:٥١] فهذه استِفهاميَّة وليسَت شَرْطيَّة.

قالَ: «(أنَّى)» أيضًا مِن أَسماء الشَّرْط، وهِي بمَعنَى: (حيثُ)، وتَأتِي أيضًا بمَعنَى (مَن) أو (مَا) بحسَب السِّياق.

تَقُول مثلًا: «أنَّى تجْلَسْ أَجْلِسْ» يَعنِي: حيثُ تجْلِسْ أَجْلِسْ.

وتَقُول: «أَنَّى تُكرِمْ أَحَدًا أُكْرِمْهُ».

المهمُّ: أنَّها بحسَب السِّياق.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و(إِذْمَا)»، مِثالُها:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ بِـهِ ... تُلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُرُ آتِيَـا

وهِي حَرْف علَى كَلام المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما قالَ: «وَإِذْمَا ذَا كَـ(إِنْ) حَرْفٌ أَتَى» فتكون الحروف من هذِه العَوامِلِ اثنين، وهَذا هُو اختِيار ابْنِ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قالَ[1]:

وَ(حَيْثُمَا) (أَنَّـى) وَحَـرْفٌ (إِذْمَـا) ... كَـ(إِنْ) وَبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَا

وخالَفُه ابنُ هشامٍ فقَال فِي «القَطْر»[2]: «ولَيس مِنْه (مَهْمَا) و(إِذْمَا)، بَل (مَا) المَصْدَرِيَّة، و(لـمَّا) الرَّابِطة فِي الأَصَحِّ».

واختِلافُهم هَذا مَبنِيٌّ علَى أنَّه هل يَصِح عَوْد الضَّمير إلَيها أمْ لَا؟ فإنْ قُلنا: يَصحُّ عَود الضَّمير إليها فهِي اسمٌ، وإنْ قُلنا: لَا يَصِح فهِي حَرْف؛ لأنَّ الضَّمير لَا يَرجِع إلَّا لِاسمٍ دائمًا، وأمَّا الحَرْف فلَا يَصِحُّ رُجوعُ الضَّمير إلَيْه.

إِذَنِ: العوامِلُ الَّتِي تَجزِم فِعلين هِي: «إِنْ، مَن، مَا، مَهْما، حيثُما، أَينَ، أَيَّانَ، أيّ، متَى، أَنَّى، إِذْمَا» إحدَى عَشْرةَ.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُمثِّلًا لِذَلِكَ تَقُول: «إِنْ تَعْمَلْ بعِلْمٍ تَسْتَفِدْ» هَذا مِثال

---

(١) الألفية (ص:٥٨).

(٢) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص:٣٦).

للإعْراب، ومِثال للحِكمَة: إنْ تَعمَل بعِلْم تَستفِدْ؛ وفائِدتُك مِن هَذا: يُعلِّمُك عِلْم مَا لم تَعْلَم، وتَستفيد شَيئَيْن -غيرَ أنَّ الله يَزيدك مِنَ العِلم-: أنَّك تَسْلَم مِنَ الوَبَال؛ لأنَّ مَن عَلِم ولم يَعْمَل عَلَيه وَبالٌ عَظيمٌ؛ لأنَّها قامَت عَلَيه الحُجَّة؛ حتَّى إنَّه رُوِيَ عَنِ النَّبيِّ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّه أوَّل مَن يُعذَّب فِي النَّار، وقال فِيه الناظِم:

وَعَالِـــمٌ بِعِلْمِـــهِ لَـــمْ يَعْمَلَـــنْ ... مُعَـــذَّبٌ مِـــنْ قَبْـــلِ عُبَّـــادِ الـــوَثَنْ

يَعنِي: قَبْلَ المُشرِكِين.

وقد صحَّ هَذا فِي «مُسلم» مِن حديثِ أبِي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ مِنْ أَوَّلِ مَنْ تُسَعَّرُ بِهِ النَّارُ الرَّجُلُ الَّذِي تَعَلَّمَ العِلْمَ وَلِكِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ[1].

إِذَن: فتَستفِيد النَّجاة مِنَ النَّار، وتَستفِيدُ أيضًا الثَّوابَ الجَزيلَ بدَار القَرار؛ لأنَّك استفَدْتَ وعمِلْت، فالذِي يَعمَل بالعِلم يَنجُو مِنَ الشَّرِّ ويَحصُل علَى الخَير.

وقَوْله: «وَمَا تُقَدِّمُه مِنَ الخَيْرِ تَجِد» فكُلُّ مَا تُقدِّمُه مِنَ الخَيرِ تجِدْه.

وشاهِدُهُما مِنَ القُرآن: قَوْله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ﴾ [البقرة:١١٠]، وقَوْله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم:٧٦]، وقَوْله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد:١٧].

وقَوْله رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاقْرِنْ بِنَحْوِ (الفَا) جَوَابًا حَيْـثُ لَا ... يَصْـلُحُ أَنْ يُجْعَـلَ شَرْطًـا مُسْـجَلَا

«وَاقْرِنْ بِنَحْوِ (الفَا) جَوَابًا» «بِنَحْوِ (الفَا)»: أَرادَ أنَّه إذَا كانَ يُقرَن بنَحْوها

(١) أخرجه مسلم بمعناه: كتاب الإمارة، باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، رقم (١٩٠٥).

فهِي مِن بابِ أَوْلى، وأَرادَ (إذَا) الفُجَائِيَّة: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦] فالرابِط (إذَا) الفُجائِيَّةُ والفَاء، قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ ... فَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

ومَعنَى «مُسْجَلًا» أي: مُطلَقًا فِي كل حَال.

وقَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَإِنْ تُخَاصِمْ فَاتْبَعِ الحَقَّ وَمَنْ ... يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهُوَ فَرْدٌ فِي الزَّمَنْ

الله أَكبَرُ! هَذا فِي زمنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ!

قَوْله: «إِنْ تُخَاصِمْ فَاتْبَعِ الحَقَّ» وَجَبَ قَرْن الجواب بالفاء؛ لأَنَّه لَا يَصِحُّ أن يَقَع الجواب بعد (إِنْ)، فلَو قُلت: «إِنِ اتْبَعِ الحَقَّ» فإنَّه لَا يَستَقيم.

وقَوْله: «مَنْ يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهُوَ فَرْدٌ» لَو قُلت: «إن هُو فَرْد» علَى أنَّ (إِنْ) شَرْطية فإنَّه لَا يَستَقيم.

وبَعض الناس جَمَعها فِي بيت تَسهيلًا لطالِب العِلْم المُبتَدِئ فقَال:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ ... وَبِـ(مَا) وَ(قَدْ) وَبِـ(لَنْ) وَبِالتَّنْفِيسِ



---

(١) الألفية (ص:٥٩).

بَابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

وَكُــلُّ قَابِــلٍ لِتَعْرِيــفٍ بِـــ(أَلْ)	نَكِـــرَةٌ كَمِثْـــلِ مَـــالٍ وَخَـــوَلْ
وَغَــــيْرُهُ مَعْرِفَــــةٌ وَكُلُّهَـــــا	تُحْصَـــرُ فِي سِـــتَّةِ أَنْـــواعٍ لَـــهَا
وَهْــيَ الضَّــمِيرُ كَأَنَــا أَنْــتَ وَهُــو	فَعَلَـــــمٌ كَجَعْفَـــــرٍ وَبَعْـــــدَهُ
إِسْمُ إِشَـارَةٍ كَــ(ذَا) وَ(ذَانِ) (ذِي)	وَالرَّابِعُ الْمَوْصُولُ مِـنْ نَحْـوِ الَّـذِي
فَـمَا بِــ(أَلْ) عُـرِّفَ وَالسَّـادِسُ مَـا	أُضِـــيفَ لِلْوَاحِـــدِ مِمَّـــا قُـــدِّمَا

قالَ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ»:

النَّكِرة مَعْناها: إنكار الشَّيء وعدَم الاعتِراف بِه، ومنه قَوْله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود:٧٠].

والمَعرِفة: مَعرِفة الشَّيء والعِلم بِه.

لَكِن المُراد هُنا بـ«النَّكِرة والمَعرِفة»: النَّكِرة اللَّفْظية، والمَعرِفة اللَّفْظية؛ يَعنِي تَتعلَّق بالأَلْفاظ.

وهل الأصل فِي الأَسْماء النَّكِرة أو الأصل المَعرِفة؟

الجَوابُ: الأَصْل النَّكِرة؛ فكل شيء يَحتاج إِلَى قَيْد فإن الأَصْل مَا لم يَكُن فِي ذلِك القيدِ، فعلَى هَذا الأصلِ فِي الأَسْماء النكِرات؛ ولِهَذا فالمَعارِف تَحتاج إِلَى سبب

يَجْعَل الاسمَ مَعرِفة، وكل شيء يَحتاج إلَى سبَب يَتغيَّر بِه فمَعْناه أن الأصل هُو مَا كانَ علَى خِلاف ذلِك المَقرونِ بالسبَب.

وإذَا كانَ الأصل النَّكِـرة فمَعْناه أن المَعارِف لابُـدَّ لها مِن علامـات، وهِي محَصورة، بخِلاف النَّكِرات، فالمَعارِف محَصورة فِي سِتَّة أشياءَ، كما قالَ المُؤلِّف.

بدَأ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بتَعريف النكرة فقَال: «**وَكُلُّ قَابِلٍ لِتَعْرِيفٍ بِـ(أَلْ) نكِرَةٌ**» كلُّ قابِل لتَعريف بـ(أَلْ) فهُو نَكِرة فأَفادَنا المُؤلِّف فِي هَذا الكَلامِ فائِدتَيْن:

الفائِدة الأُولى: أَنْ يكُون هَذا الشَّيءُ قابِلًا لـ(أَلْ).

الفائِدة الثَّانية: أَنْ يكُون مُتَعَرِّفًا بها.

فخَرَج بالأوَّل: مَا لَيْس قابِلًا لـ(أَلْ) فليس بنكِرة، مِثل: الضمائِر، فإنَّها لَا تَقبَل (أَلْ)؛ ولِهَذا فهي مَعرِفة.

وقولنا فِي الشَّرْط الثاني: «أَنْ يَكُون بها مَعْرِفة» يَعنِي: يَتعرَّف بـ(أَل) احتِرازًا مِنَ العَلَم الَّذِي تَقتَرِن بِه (أَل) للَمْحِ الأصل، مِثل: «العَبَّاس» و«الفَضْل»، فإن ذلِك مَعرِفة مَع أنَّه قَد دخَلَت عَلَيه (أَلْ).

فكلُّ اسمٍ يَقبَل (أَلْ) مُؤثِّرَة فِيه التعريفَ فهُو نَكِرة، وكل اسمٍ لَا يَقبَل (أَلْ) فليس بنكِرة، وإذَا لم يَكُن نكِرة صارَ مَعرِفة كالضمـائِر، وكلُّ اسمٍ يَقبَل (أَلْ) لَكِن لَا تُؤثِّر فِيه التَّعريف -بَل يَكُون مَعرِفة قبل دُخولها- فليس بنكِرة.

ولِهَذا يُقال: «العَبَّاس» ويُقال: «عبَّاس» ويُقال: «عبدُ الله بنُ العَبَّاس» و«عبدُ الله ابنُ عبَّاس»؛ لأن كلِمة «عبَّاس» حتى لَو تَجرَّدت من (أَلْ) فهي مَعرِفة؛ لأنَّها مُعَرَّفَةٌ بالعَلَمية.

وقال بَعض العُلَماء مُقرِّبًا للنَّكِرة:

وَكُـلُّ مَـا (رُبَّ) عَلَيْـهِ تَـدْخُلُ ... فَإِنَّـه مُنكَّـرٌ يَـا رَجُـلُ

فكل كلِمة تَدخُل عليها (رُبَّ) فهي نكِـرة، تَقُول: «رُبَّ رَجُلٍ فِي البَيْـت» و«رُبَّ امرأةٍ فِي البَيْت» و«رُبَّ بَعيرٍ ركِبْت» ومَا أَشبَهَ ذلِك.

ولَو قُلت: «رُبَّ زَيْد ضرَبْت» لم تَصِرْ مَعرِفة، ولكان المَعنَى: «رُبَّ زيدٍ مِنَ الزُّيود ضرَبْت» فيَكون نكِرةً.

ولَا يَصِح أَنْ تَقُول: «رُبَّ أنا قائِم».

فعلَى هَذا نُعرِّف النَّكِرة بكل مَا يَقبَل (رُبَّ).

مِثاله: قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَمِثْلِ مَالٍ وَخَوَلْ» «مال» نكِرة؛ لأنَّك إذَا أَدخَلت عَلَيه (أَلْ) قُلت: «المال». فتُعرِّفه. و«خَوَل» -وهُو: مَا خُوِّله الإنسان من مَتاع وغيرِه-، تَقُول: «الخَوَل» فيَكون «خَوَل» نَكِرة؛ وتَدخُل عليها: (رُبَّ)؛ تَقُول: «رُبَّ مَالٍ كَثيرٍ ملَكْته»، و«رُبَّ خوَلٍ عَظيم خدَمَني»؛ وعلى هَذا فنَقول: «مال» و«خوَل» نكِرة.

وقَوْله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء:١] ﴿رِجَالًا وَنِسَآءً﴾ نكِرة؛ وقَوْله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤]، و﴿ٱلرِّجَالُ﴾ و﴿ٱلنِّسَآءِ﴾ مَعرِفة؛ لأن المِثال الأوَّل لَيْس فِيها (أَلْ)، والثاني فِيها (أَلْ) مُؤثِّرة فِيها التَّعريف.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ» ولكِن الَّذِي نَرى أن تُعَدَّ المَعرِفة، ويُقال لغيرِها: نَكِرة؛ لأنَّ المَعرِفةَ لها عَلاماتٌ ظاهِرةٌ، أي: فِي حَصْرها.

ثُم يُقال: ومَا عدا ذلِك فنكِرة.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَكُلُّهَا تُحْصَرُ فِي سِتَّةِ أَنْواعِ لَـهَا**» المَعرِفة سِتَّة أنواع: الضمير والعَلَم واسم الإشارة والمَوْصول والمُعرَّف بـ(أَلْ) ومَا أُضيف إلَى واحِد منها:

تَقُول: «أَنا قائِمٌ» «أنا» هذِه مَعرِفة.

العلَم: «مُحمَّد رسول الله» «مُحمَّد» عَلَم مَعرِفة.

الإشارة: «هَذا رجُل» أو تَقُول: «هَذا الرجُلُ». كِلاهما صَحِيح.

المَوْصول: «جاءَ الَّذِي أكرَمْته».

المُحلَّى بـ(أَلْ): «جاءَ الرجُل».

والمُضاف إلَى واحِد من هذِه تَقُول: «هَذا غُلامي»، و«هَذا غُلامُ مُحمَّدٍ»، و«هَذا غُلامُ هَذا»، و«هَذا غُلامُ الَّذِي يُكرِمني»، و«هَذا غُلامُ الرجُل».

وأَعْرَفُ هذِه الأنواعِ؛ قالوا: أَعرَفُها الضميرُ؛ لأَنَّه لَا يَحتَمِل غيرَ مَا عُيِّنَ لَه، فـ«أنا» لَا يَحتَمِل غَيرِي، و«أَنْت» للمُخاطَب لَا يَحتمِل غَيـر المخاطَب، لَكِن «أنا» أَعرَف مِن «أَنْت»، و«هُو» أيضًا لَا يَحتمِل غَير المُكنَّى عنه، ومَعَ ذَلِك فإنَّه أقلُّ مَعرِفةً مِن سابِقَيْه.

فالضمائِر هِي أَعرَف المَعارِف وأَعرَفها ضَمير المُتكلِّم، ثُم ضَمير المُخاطَب، ثُم ضَمير الغائِب؛ إلَّا أن أَهْلَ العِلْم قالوا: إنَّ اسم الجلالة «الله» أَعرَف المَعارِف؛ مَع أنَّها علَمٌ لكِنها أَعـرَف المَعارِف علَى الإطْلاق، فهي أَعرَف مِنَ الضميـر؛ لأَنَّه لَا يُمكِن أنْ تَنصَرِف كلِمة «الله» إلَّا إلَى «الله» وحدَه، لَكِن «أنا» قَد يَقولها الإنسان وهُو يُريد خدَمَه يَسأَلُك رجُل يَقُول: مَن بنَى هَذا القصرَ؟ فتَقُول: «أنا بَنَيْته» يَعنِي: عُمَّالِي وخدَمي، فإِذَنْ: أحيانًا تَأتِي مجازًا -إذَا قُلْنا بالمَجاز-، لَكِن لفظ الجلالة «الله»

لَا يُمْكِن أَن يَحتَمِل أبَدًا سِوى ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ ولِهَذا قالوا: إنها هِي أَعرَف المَعارِف علَى الإطلاق.

فما هُو الضَّميرُ؟

قالَ ابْن مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعريفه[1]:

فَـمَا لِـذِي غَيْبَـةٍ اوْ حُضُـورِ   كَأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِالضَّـمِيرِ

فالضَّمير: مَا دلَّ علَى غَيْبة أو حُضور.

وقال بَعضُهم: إنَّ الضَّمير مَا كُنِّيَ بِه عَنِ الظَّاهِر اختِصارًا، وهَذا قَرِيب.

وانظُر إلَى قَوْله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم﴾ الهاء فِي ﴿لَهُم﴾ نابَتْ عَن عِشرين كلِمةً.

إذَن: كُنِّيَ بها عَن الظاهِر اختِصارًا، ولَو أَتينا بالظاهِر لكان الكلام: أعَدَّ الله للمُسلِمين والمُسلِمات والمُؤمِنين والمُؤمِنات.. إلَى آخِره.

إذَنْ فهَذا التَّعريفُ للضمير تَعريف مُطابِق: مَا كُنِّي بِه عَن الظاهِر اختِصارًا؛ لأني إذَا قُلت: «أنا قُمتُ» هذِه بدَل عَن: «مُحَمَّد بن صالِح بن عُثَيْمين قامَ».

والضمير منه مَا يَكُون للرَّفْع، ومنه مَا يَكُون للنَّصْب، ومنه مَا يَكُون للجَرِّ،

---

(١) الألفية (ص:١٢).

ومنه مَا هُو مُشتَرَكٌ فِي الجميع، ومنه مَا هُو مُشتَرَكٌ بين النَّصْب والجَرِّ.

والمُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ اختَصَر جِدًّا فقَال: «كَأَنا أَنْت وهُو»:

أَتَى بـ«أنا» الَّتِي للمُتكلِّم، ولها فَرْع وهُو: «نَحْن» فقَطْ.

و«أَنْت» لها أَربَعة فُروع: «أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتُمْ، أنتُنَّ».

و«هُو» كذلك له أربعة فُروع: «هِي، هُما، هُم، هُنَّ».

فتكون ضمائِر الرَّفْع المُنفَصِلة اثنَيْ عشَرَ: «أنا، نَحْن، أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتُمْ، أنتُنَّ، هُو، هِي، هُما، هُمْ، هُنَّ».

وهل للرَّفْع ضمائِر مُتَّصِلة؟

الجَوابُ: نعم، مِثل: «قمتُ، قمنا، قمتَ، قمتِ، قُمْتما، قُمْتم، قُمْتنَّ» هذِه سَبْعة.

وهناك ضَمائِرُ للغائِب لكِنها مُستَتِرة غَير مُتَّصِلة: «قام، قامَتْ» هذِه ضمائِرُ مُستَتِرة، «قاما» مُتَّصِلة، «قاموا» «قُمْن» مُتَّصِلة للغائِب، فضَمائِر الغائِب المُتَّصِلة ثلاثة: الألِف والواو والنُّون، وفِي الأَفْعال الخَمْسة: اليَاء للمُخاطَبة، فإِنَّها من ضمائِر الرَّفع المُتَّصِلة.

والذي يَصلُح للجميع (نا) للرَّفْع والنَّصْب والجَرِّ، وهِي ضمير مُتَّصِل، قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

---

(١) الألفية (ص:١٣).

«بِنَا» هَذا مَجْرورٌ، «إِنَّنَا» مَنصُوب، «نِلْنَا» مَرْفوع، ويُمكِن أَنْ نُعطِيَ حُكمًا عامًّا: كل ضمير فهُو مَعرِفة بدُون استِثْناء.

يَقُول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعَلَمٌ» يَعنِي بعد الضمير: العَلَمُ، والعَلَم: كلُّ اسم يُعيِّن المُسمَّى، يَعنِي: يُشخِّصه بعَيْنه فهُو عَلَم، فمثَلًا: «دار» -لم يُشخِّصها باسْمِها كـ«داري أنا»، و«دار زَيْد»، «دار عَمرٍو»، و«دار خالِد»، «دار بَكْر»-، فتَشمَل أيَّ «دار» تَكونُ.

قالَ الشَّاعِر:

دَارَ الزَّمَانُ عَلَى دَارَا وَقَاتِلِهِ   وَأَمَّ كِسْرَى فَمَا آوَاهُ إِيوَانُ

فهُنا «دَارَا» عَلَم.

و«بَيْت» نكِرة لَكِن لَو سَمَّيْنا إنسانًا: «بَيْت» صارَ علَمًا.

و«فَضْل» نكِرة لَكِن لَو جَعَلناه اسمًا لشخص صارَ علَمًا.

فكُلُّ مَا يُعيِّن مُسمَّاه ويُشخِّصه فهُو عَلَم؛ ولذلك قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا   عَلَمُهُ كَـ«جَعْفَرٍ» وَ«خَرْنَقَا»

العَلَم إذَن فِي المَرتَبة الثَّانية؛ إلَّا أنَّه يُستَثْنى منه عَلَم ذات الله عَزَّوَجَلَّ وهُو «الله» فإنَّه فِي المَرتَبة الأُولى.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

....   وَبَعْدَهُ ....

(١) الألفية (ص:١٤).

إِسْمُ إِشَـارَةٍ كَـ(ذَا) وَ(ذَانِ) (ذِي) ....

(ذا) اسمُ إشارة للمُفرَد المُذكَّر، وللمُفرَدة المُؤنَّثة (ذِي) و(تِي) فِيها لغات مُتعَدِّدة لَكِن المَشهور: (ذِي) و(تِي).

ويَقول: (ذَانِ) للمُثنَّى المُذكَّر، وللمُثنَّى المُؤنَّث (تَانِ).

وبَقِيَ علَى المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يَذكُـر الجمع: (أُولاءِ) لَكِـن يُقال: و(أُولَى) بالقَصْر، ويُقال: و(أُولاءِ) بالمَدِّ.

إِذَنْ: كل اسم إشارة فهُو مَعرِفة، وهُو فِي المَرتَبة الثَّالِثة.

فعِنْدنا مُشار إلَيْه ومُخاطَب، فاسمُ الاشارة يَكُون بحسَب المُشار إلَيْه والكافُ الَّتِي تَقتَرِن بِه تَكُون بحَسب المُخاطَب:

فإِذَا أَشَرْت إلَى مُفرَد مُذكَّر مُخاطِبًا مُفرَدًا مُذكَّرًا تَقُول: (ذاكَ).

وإِذَا أَشَرْت إلَى مُؤنَّثة مُخاطِبًا مُذكَّرًا: (تِلْك، ذيكَ)، و(تِلك) كثيرة فِي القُرآن.

وإِذَا أَشَرْت إلَى جماعة مُخاطِبًا جماعة نِساء: (أُولئِكُنَّ).

وإِذَا أَشَرْت إلَى جماعة نِساء مُخاطِبًا جماعة ذُكور (أُولَئِكم)، قالَ تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمۡ جَعَلۡنَا لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء:٩١].

ويَجُوز فِي هذِه الكَافِ ثلاثة أَوْجه:

١- أن تَلزَم الفتحَ مُطلَقًا.

٢- أن تَلزَم الفَتْحَ للمُذكَّر والكَسرَ للمُؤنَّث وهِي بصورة الإفراد.

٣- أن تَكُون بحَسب المُخاطَب، أمَّا اسمُ الإشارة فعلَى حَسب المُشار إلَيْه مُطلَقًا، ومَا أكثَرَ مَا يَغلَط الطَّلبة فِي هذِه المسألةِ؛ لأنهم لَا يُفرِّقون بين المُشار إلَيْه وبين المُخاطَب!.

فباعتِبار المُخاطَب: إنْ كَان مُفرَدًا مُذكَّرًا صارَت كذلك، وإنْ كَان مُفرَدًا مُؤنَّثًا صارَ كذلك، وإنْ كَان مُثنًّى ثُنِّيت، وإنْ كَان جمعًا للذُّكور جُمِعت جمعَ ذُكور، وإنْ كَان لجَمع الإناث جُمِعت جمعَ إناث.

فإذَا كنت تُخاطِب ذكَرًا تُشير إلَى أنثى تَقُول: (تِلكَ، ذِيكَ، تِلكَ).

وإذَا كنت تُخاطِب أنثى وتُشير إلَى ذكَر تَقُول: (ذاكِ).

وإذَا كنت تُخاطِب مُثنًّى وتُشير إلَى مُثنًّى مِنَ الذُّكور تَقُول: (ذانِكما).

وإذَا كنت تُخاطِب اثنَيْن وتُشير إلَى اثنتَيْن تَقُول: (تانِكما) لأن ابْنَ مالِكٍ يَقُول[1]:

وَذَانِ تَـــانِ لِلْمُثَنَّـــى الْمُرْتَفِـــعْ ....

لكِنْ (ذانِ) للمُذكَّر و(تانِ) للمُؤنَّث فتَقُول: (تانِكما).

وإذَا كنت تُخاطِب رجُلًا وتُشير إلَى جماعة مِنَ الذُّكور؛ تَقُول: (أُولئك)، قالَ تعالَى: ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]، ويَصلُح أن أَقول: «أُولَى -أو (أُولاء)- أَصحاب زَيْد»؛ قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]:

وَبِـــ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْـــعٍ مُطْلَقَـــا وَالمَدُّ أَوْلَى ....

(١) الألفية (ص:١٤).
(٢) الألفية (ص:١٤).

فيَجُوز (أُولَى) ويَجُـوز (أُولاءِ) ويَجُـوز (أُولاك) لَكِن مَع اللَّام لَا يَصلُح أَنْ تَقُول: (أُولالِك).

وفي قولي: «أُولاءِ أصحابُ زَيْد» لَا يُخاطِب أحدًا وإنما يُشير إشارة عامة، مِثل قَوْله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ﴾ فكاف الخِطاب لَا تَأْتِي دائِمًا، ويَقولون: لَا تَأْتِي كاف الخِطاب إلَّا إذَا كانَ المُشار إلَيْه بعيدًا لأَجْل أن يَنتَبِه المُخاطَب، أمَّا إذَا كانَ قريبًا فلَا يُمْكِن أَن تَأْتِيَ بكاف الخِطاب، اللهم إلَّا إذَا أُريد بيان عُلوِّ مَنزِلة المُشار إلَيْه، مِثل ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾.

إذَنِ اسمُ الإشارة: (أُولَى) و(أُولاءِ) للذُّكور والإناث؛ قالَ ابْنُ مالِكٍ[1]:

وَبِـــأُولَى أَشِرْ لِجَمْـــعٍ مُطْلَقًـــا ....

لكِنَّها لَا تكُون إلَّا للعُقلاء، فتَقُول: هذِه الديارُ. ولَا تَقُول: «أُولئك الدِّيارُ»؛ إلَّا نادِرًا جدًّا كما في قول الشَّاعِر:

ذُمَّ المَنَــازِلَ بَعْــدَ مَنْزِلَــةِ اللِّــوَى ... وَالْعَــيْشَ بَعْــدَ أُولَئِــكَ الْأَيَّــامِ

مَا قالَ: بعد هذِه الأيامِ. وفِي القُرآن: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا﴾ [آل عمران:١٤٠] ولم يَقُل: «أُولئِكَ الأيامُ».

الخُلاصة: اسمُ الإشارة مَبنِيٌّ إلَّا المُثنَّى ففيه خِلاف، والراجِح إعْرابه.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرَّابع المَوْصول من نحو الَّذِي» يَعنِي مِثاله: (الَّذِي).

---

(١) الألفية (ص:١٤).

المَوْصول: عامٌّ وخاصٌّ، يَعنِي: مُشتَرَك وخاصٌّ.

المُشتَرَك ألفاظ تَصلُح للمُفرَد والمُثَنَّى والجمع مِنَ النوعين: المُذكَّر والمُؤنَّث.

والخاصُّ لكُلِّ أحَد بحَسبه.

فيَكون للمُفرَد المُذكَّر: (الَّذِي).

ويَكون للمُثنَّى المُذكَّر: (اللَّذان) وفِي حالَي النَّصْب والجَرِّ (اللَّذين).

ويَكون لجماعة الذكور: (الَّذين) و(الأُولَى).

ويَكون للمُفرَدة المُؤنَّثة (الَّتِي).

وللمُثنَّى المُؤنَّث: (اللَّتان)، أو (اللَّتين) فِي حالَي النَّصْب والجَرِّ.

ولجماعة النِّساء: (اللاتي) و(اللائي).

(اللاتي) بمَعنَى: صاحِبات، و(اللواتي) فَرْع عَن (اللاتي).

قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَـد جُمِعَـا ....

فصارت سِتَّة: للمُفرَد المُذكَّر والمُثنَّى المُذكَّر وجماعة الذُّكور، والمُفرَدة المُؤنَّثة والمُثنَّى المُؤنَّث وجماعة الإناث؛ وهَذا نُسمِّيه: الخاصَّ.

وأمَّا المُشتَرَك فهي ألفاظ لَفْظها مُفرَد لكِنها صالِحة للمُفرَد والمُثنَّى والجمع من هؤلاءِ وهؤلاءِ، وهِي: (مَن) و(مَا) و(أل) و(أي) -و(ذو) عِند طيِّئ- وكذلك

(١) الألفية (ص:١٥).

(ذا) بعد (مَا) أو (مَن) الاستِفْهاميَّتَيْن صارَت سِتَّة أيضًا.

تَقُول مثَلًا: «أَكرَمت مَن فَهِم الدَّرْس» هَذا مُفرَد مُذكَّر.

وتَقُول: «أَكرَمت مَن فهِموا الدرس» جماعة ذكور.

وتَقُول: «أَكرَمت مَن فَهِما الدرس» مُثنًّى مُذكَّر.

وتَقُول: «أَكرَمت مَن فهِمتا الدرس» مُثنًّى مُؤنَّث.

وتَقُول: «أَكرَمت مَن فهِمْنَ الدرس» لجماعة الإناث.

فما الَّذِي يُبيِّن أن (مَن) يُراد بها الجماعة أو المُفرَد أو المُثنَّى؟

الجوابُ: صِلة المَوْصول، ففيها ضمير؛ إنْ كَان الضمير مُفرَدًا مُذكَّرًا فهي للمُفرَد المُذكَّر، وإنْ كَان الضمير للمُثنَّى فهُو للمُثنَّى، حَسب الحال.

تَقُول: «يُعجِبني مَن فهِم الدرس» «فهِمَ» فِعْلٌ ماضٍ فِيه ضمير مُستَتِر مُفرَد مُذكَّر تَقدِيره: هُو، وتَقُول: «مَن فهِمت» أي «هِي» مُفرَدة مُؤنَّثة، وتَقُول: «مَن فهِما» مُثنًّى مُذكَّر، وتَقُول: «مَن فهِمَتا» مُثنًّى مُؤنَّث، وتَقُول: «مَن فَهِموا» جماعة ذكور، وتَقُول: «مَن فَهِمْن» جماعة إناث، والبَقيَّة مثلها.

فهذه السِّتَّةُ الألفاظ مُشتَرَكة، أي: صالِحة للمُفرَد والمُثَنَّى والجمع مِنَ الذكور والإناث، والذي يُعيِّن ذلِك الضميرُ الَّذِي فِي الصِّلة.

والأَسْماء الموصولة كلُّها مَبنِية إلَّا المُثنَّى، فمنهم مَن يُعرِبه؛ لأنَّه يَتغيَّر باختِلاف العوامِل.

وكذلك «أيٌّ»، قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]:

.... مَا لَـمْ تُضَفْ وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

وبَعضها يُعرِبها مُطلَقًا، ونَحْن سنَأخُذ بالأسهل مَا دُمْنا فِي سُلَّم التعليم.

فعِندنا الآنَ الَّذِي يُعرَب «أيٌّ» والمُثَنَّى للذُّكور أو للإناث، وبَعضهم يَرَى أن المُثَنَّى مَبنِيٌّ، لكِنه فِي حَال الرَّفْع مَبنِيٌّ علَى الأَلِف، وفِي حَال النَّصْب والجَرِّ مَبنِيٌّ علَى اليَاء.

«ذو» عِند طيِّئ، قالَ الشَّاعِر[٢]:

فَـإِنَّ الـمَاءَ مَـاءُ أَبِي وَجَـدِّي وَبِئْـرِي ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ

يَعنِي: «بِئْري الَّذِي حفَرْته والذي طَوَيْت»، فإِذَا كُنَّا من أهل طيِّئ نَقُول: «جاءَ ذو أَكرَمْت».

مَا مَعنَى قول ابْنِ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]:

.... وَ(الـلَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَـا

يَعنِي: (اللاءِ) كـ(الَّذين) لها مَعنَيان؛ المَعنَى الأوَّل أن (اللاءِ) وقعَت فِي محَلِّ (الذين)، والثاني أن (اللاءِ) تُجمَع بالياء والنُّون.

---

(١) الألفية (ص:١٦).
(٢) انظر: ديوان الحماسة (١/ ٢٣١)، همع الهوامع (١/ ٣٢٦).
(٣) الألفية (ص:١٥).

مِثال الأوَّل قول الشَّاعِر[1]:

فَـمَا آبَاؤُنَـا بِـأَمَنَّ مِنْـهُ ... عَلَيْنَـا الـلَّاءِ قَـدْ مَهَـدُوا الْحُجُـورَا

فـ(اللَّاءِ) بمَعنَى (الذين).

ومثال الثاني قَوْله[2]:

وَأَنَـا مِـنَ اللَّائِـينَ إِنْ قَـدَرُوا عَفَـوْا ... وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا وَإِنْ تَرِبُـوا عَفُّـوا

«وَأَنَا مِنَ اللَّائِينَ» أي: مِنَ الذين، وهَذا بيت مُهِمٌّ فِيه فَخْرٌ، «إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا، وَإِنْ أَتْرَبُوا» «أَترَبُوا» يَعنِي: كثُرَت أموالهم «جادوا»؛ ولِهَذا بَعض الناس يَقُول: «هَذا مالُه كُثْر التُّراب»، «وإِنْ تَرِبوا عَفُّوا» يَعنِي: لَا يَسأَلون الناس، و«تَرِبوا» بمَعنَى: افتَقَروا، ومنه حديثُ: «تَرِبَتْ يَدَاكَ» يَعنِي: افتَقَرت.

وكل مَوْصول لا بُدَّ له من صِلة، ولا بُدَّ له من عائِد؛ والصِّلة إمَّا جُملة اسمِيَّة أو جُمْلة فِعْلية أو ظَرْف أو جارٌّ ومجَرور.

والظَّرْف والجارُّ والمَجـرور لَيْس هُما الصِّلة، بَل الصِّلة هُو مُتعلَّق الظـرف والجارِّ والمجرور.

فتَقُول مثلًا: «جاءَ الَّذي كِتابُه جَميل» الصِّلة هُنا جُمْلة اسمِيَّة.

وتَقُول: «جاءَ الَّذي فَهِمَ الدَّرْس» هذِه الجُمْلة فِعلية.

وتَقُول: «أكرَمت الَّذي عِندك» هذِه شِبه جُمْلة، ظرف.

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن عقيل (١/ ١٤٥)، همع الهوامع (١/ ٣٢٤).

(٢) انظر: همع الهوامع (١/ ٣٢٤).

وتَقُول: «أَكرَمت الَّذِي فِي المَسجِد» هذِه شِبه جُمْلة جارٌّ ومَجرور.

وتَقُول: «أَكرَمت الَّذِي معه كِتابُه» هذِه جُمْلة؛ لأنَّها مُكوَّنة من مُبتَدَأ وخَبَر، لَكِن الخَبر هُو الَّذِي شِبه جُمْلة.

ولا بُدَّ لكل صِلة من عائِد، يَعنِي: من ضمير يَربط بينها وبين الإِسْم الموصول، وسواء كانَ الضمير لها مُباشَرة أو كانَ الضمير مُضافًا إلَيْه غَير موصول.

فتَقُول مثلًا: «جاءَ الَّذِي قام» الضمير هُنا فاعِلُ «قام» وهُو العائِد.

وتَقُول: «جاءَ الَّذِي قام أَبوه» الضمير هُنا غَير الفاعِل لكِنْ مُضَاف إلَيْه الفاعِل، بمَعنَى أن العائد لَا يُشتَرَط أَنْ يكُون أحَدَ رُكنَي الجُمْلة، يَعنِي: الفاعِل أو المُبتَدأ أو الخَبر.

المُهِمُّ: أن يُوجَد فِي الصلة عائِدٌ -ضمير- يَعود علَى الموصول.

وإذَا قَال قائِل: هل يُمكِن أَنْ يَكُون العائِد مَحذوفًا؟

الجوابُ: نعَمْ، يُمكِن أَنْ يَكُون محذوفًا مِثل: «جاءَ الَّذِي أَكرَمتُ» العائدُ مَحذوفٌ تَقدِيره: «أَكرَمته»، وقال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، أي: «منه».

ومَا الفرقُ بين المحذوف وبين الفاعِل؟

الجوابُ: الفاعِل يُسمُّونه مُستَتِرًا، والحَذْف فِي المَفعُول به أو فِي المَجرور.

فالعائدُ إِذَن: ظاهِر ومُستَتِر ومحذوف.

فالمُستَتِر يَكُون فِي الفاعِل، والمحذوف يَكُون فِي المَفعُول به والمَجرور، والظاهِر واضِحٌ فإنَّه يَكُون فِي الفاعِل ويَكون فِي المَفعُول بِه ويَكون فِي المَجرور.

فالأَقْسام عِندنا خمسة:

فاعِل مُستَتِر، مِثل: «أكرَمْـت الَّذِي نجَحَ» أي: «هُو»، فهَذا مُستَتِر. و«جاءَ اللَّذان قاما» فاعِل.

وظاهِر: «أَكرَمْتُ الَّذِي أكرَمتَ» أيِ: الَّذِي أكرَمته، فالهاء مَحذوف، و«أكرَمت الَّذِي أكرَمته» الهاء هُنا موجودة.

و«شربت ممَّا شرِبتَ منه» ظاهر، و«شرِبت ممَّا شرِبت» محذوف.

ثُم قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمَا بِـ(أل) عُرِّفَ» هَذا الخامِسُ، مَا عُرِّف بـ(أل)، ولم يَقُل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَا اتَّصَلت بِه (أل)؛ لأنَّ (أَلْ) قَد تَتَّصِل بها هُو مَعرِفة، كاتِّصالها بالعلَم لِلَمْحِ الأَصْل، أو للغلَبة ومَا أَشبَه ذلِك، فـ«العَبَّاس» مثلًا فِيه (أل)، لَكِن لم يُعرَّف بها؛ ولهِذا مَرتَبته فِي مَرتَبة العلَم.

فمـا عُـرِّف بـ(أل) يَعنِي: أَنْ يَكُون الِاسْم نكِرة فتَدخُل عَلَيـه (أل) فتُفيده التعريف، مِثل: «رجُل» تَقُول فِيه: «الرجُل» و«كِتاب: الكِتاب»، و«غُلام: الغُلام» وعلى هَذا فقِسْ.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسادِسُ مَا أُضيف للواحِد مِمَّا قدِّما» السادس مِنَ المعارف -وهُو آخِرها-: مَا أُضيف إلَى واحد ممَّا قُدِّم -أي مِنَ المعارِف-، فما أُضيف إلَى واحد منها فله حُكْمه، إلَّا المُضاف إلَى الضمير فإنَّه برُتبة العَلَم -علَى المشهُور عندَهم-.

فالمُضاف إلَى العلَم رُتبته كالعلَم، وإلى المَوْصول كالمَوْصول، وإلى اسم الإشارة كاسم الإشارة، وإلى مَا فِيه (أل) كالذي فِيه (أل).

وأمَّا المُضاف إلَى الضمير فيَقولون: إنَّه بمَنزِلة العلَم ولَيس بمَنزِلة الضمير.

فإذَا قلت مثلًا: «أَعجَبَني غُلامُه» فإن «غُلام» مَعرِفة، ومَرتَبَته فِي العَرَفَيَّة كمَرتَبة العلَم لَا كمَرتَبة الضمير، وإذَا قُلت: «أَعجَبني غُلامُ زَيْد» فهَذا مُضَاف إلَى علَم ومَرتَبته فِي العَرَفَيَّة مَرتَبة العلَم وإذَا قُلت: «أَعجَبَني غُلام هَذا» فهُو مَعرِفة ومَرتَبته مَرتَبة اسمِ الإشارة، وإذَا قُلت: «أَعجَبني غلام الَّذِي أَكرَمك» فمَرتَبته مَرتَبة الموصول، وإذَا قُلت: «أَعجَبَني غُلام الرجُل» فمَرتَبته مَرتَبة (أل).



بَابُ المَرْفُوعَاتِ

يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الأَسَامِي الفَاعِلُ ... وَلَوْ مُؤَوَّلًا كَقَامَ العَادِلُ
وَنَائِبٌ عَنْهُ كَبِيعَ الذَّهَبُ ... وَقُضِيَ الأَمْرُ وَيُعْطَى الأَرَبُ
والمُبْتَدَا الصَّرِيحُ وَالمُؤَوَّلُ ... وَالخَبَرُ المُفِيدُ كَابْنِي مُقْبِلُ
وَاسْمٌ لِـ(كَانَ) مَعْ نَظِيرِهَا وَمَا ... كَلَيْسَ مِثْلُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمَا
وَمَا لِنَحْوِ انَّ كَلَا مِنْ خَبَرِ ... كَإِنَّ ذَا الحَزْمِ دَقِيقُ النَّظَرِ
وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ... إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالمَتْبُوعِ
وَذَاكَ تَوْكِيدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ ... وَالرَّابِعِ العَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ
كَأَظْهَرَ الدِّينَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... وَجَادَ عُثْمَانُ الشَّهِيدُ المُشْتَهَرْ
وَالخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ ... صِدِّيقُنَا والحَيْدَرُ الهُمَامُ

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ المَرْفوعات» مِنَ الأَسْماء ولم يَقُل: المَرْفوعات مِنَ الأَفْعال لأنَّه تَقدَّم الكلام عليها، ولَا يُرفَع مِنَ الأَفْعال إلَّا المُضارِع فقَطْ، وأمَّا الماضِي فيُبنَى والأمر يُبنَى، ولم يَقُل: باب المَرْفوعات مِنَ الحروف؛ لأنَّها كلها مَبنِية ولَيس لها إِعْراب.

فلم يَبقَ فِي المَرْفوعات إلَّا المُضارِع والأَسْماء.

قَوْله: «**يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الْأَسَامِي الْفَاعِلُ**» قَوْله: «الفاعِلُ» نائِب فاعِلِ «يُرْفَع».

وقَوْله: «الفاعِل» هُو الَّذِي يَدُلُّ علَى مَن قام بِه الحدَث أو مَن وقَعَ منه الحدَث.

فمثَلًا: «مات البَعيرُ» فهَذا وقَعَ عَلَيه الفِعل، أو وقَع منه الفِعل مِثل أَنْ تَقُول: «أكَلَ البَعيرُ العَلَفَ» فهَذا فاعِل؛ لأَنَّه وَقَع منه.

فإِنْ كَان الفِعل غَيـر اختياريٍّ يُقال: «وقَع عَلَيـه»، وإِنْ كَان اختِياريًا يُقال: «وقَعَ منه».

فالفاعِل إِذَن: كل اسمٍ مَرْفوع دلَّ علَى مَن وقَع عَلَيه الحدَث أو منه، أو: كل اسم دلَّ علَى مَن اتَّصَف بالفِعل أو وقَع منه.

وقَوْله: «**وَلَوْ مُؤَوَّلَا**» يَعنِي: يُرفَع ولَو كانَ مُؤَوَّلًا.

والمُؤَوَّل: هُو أَنْ يكُون بعد حَرْف مَصدَريٍّ، مِثل: «أَنْ، ومَا، وأَنَّ» فإِذَا جاءَ بعد حَرْف مَصدَري يَكُون مُؤَوَّلًا.

تَقُول مثلًا: «يُعجِبني أَنَّك قائِمٌ» «يُعجِـب» فِعل مُضارِع، والنُّون للوِقاية، والياء مَفعُول بِه، والفاعِل المَصدَر المُؤوَّل، وإذَا أَوَّلناه -يَعنِي: حوَّلنا مَا بعد (أَنَّ) إلَى مَصْدر- صارَت: «يُعجِبني قِيامُك».

وتَقُول: «يُعجِبني أن تَحفَظ الدرس» أي: حِفْظُك الدَّرس.

وتَقُول: «يُعجِبني مَا فهِمت» أي: فَهْمُك.

والمُؤَوَّل هُو مَا صُدِّر بحرف مَصدَري، مِثل «أَنْ وأَنَّ ومَا».

وقَوْله: «كقامَ العادل» «قام» فِعْلٌ ماضٍ و«العادِل» فاعِل مَرْفوع وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة ظاهِرَة فِي آخِره.

وهَذا مِثال الفاعِل غَير مُؤوَّل. ولم يُمثِّل للفاعِل المُؤوَّل.

ويُمكِن أَنْ نَجْعَل «العادِل» مُؤوَّلًا فنَقول: «يُعجِبني أن تَعدِل» أي: عَدْلُك؛ لَكِن المُؤوَّل لَا يَقَع اسمَ فاعِل المُؤوَّل، ولَا يَقَع إلَّا مصدرًا، لأنَّه يُحوَّل الفِعل إلَى مَصْدر.

وقَدْ اختَصَر المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «الفاعِل»؛ والفاعِل قَد يَكُون:

١- اسمًا ظاهِرًا.

٢- مُؤوَّلًا.

٣- ضميرًا.

فتَقُول: «الرِّجال قاموا» هَذا ظاهِر، ولكِنَّه ضَمير.

وتَقُول: «قام الرِّجال» ظاهِر غَير ضمير.

وتَقُول: «يُعجِبني أن تَقوم» أي: قيامُك، وهَذا مُؤوَّل.

وتَقُول: «زَيْد قام» يَكُون ضميرًا مُستَتِرًا.

وأيًّا كانَ؛ فما دُمْنا نَقُول: إن الفاعِل هُو مَا دلَّ علَى مَن اتَّصَف بالفِعل أو قام بِه، فسواءٌ كانَ ضميرًا أو اسمًا ظاهِرًا صريحًا أو مُؤوَّلًا.

والفاعِل له أَحْكام لم يَذكُرها المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أوَّلًا: إذَا كانَ الفاعِل مُفرَدًا مُذكَّرًا وجَب إفراد الفِعل وتَذْكيره.

فإذَا كانَ الفاعِل «زيد» فيَجِب أن نُفرِد الفِعل ونُذكِّره، فنَقول: «قام زَيْد»،

ولَا يَجُوز أن نَقُول: «قامَت زَيْد» فنُؤنِّثه ولَا أن نَقُول: «قاما زَيْد» فنُثنِّيه ولَا: «قاموا زَيْد» فنَجمَعه.

ثانيًا: إذَا كانَ الفاعِل جمعًا:

١- فإنْ كَان الجَمع سالِمًا وجَب تَذكير الفِعل فِي المُذكَّر، وتأنيثه فِي المُؤنَّث؛ فتَقُول: «قام المُسلِمون» ولَا تَقُول: «قامَتِ المُسلِمون» وهَذا هُو المَشهور.

وتَقُول: «قامَتِ المُسلِمات» ولَا تَقُول: «قامَ المُسلِمات»؛ لأن «المُسلِمات» جمع مُؤنَّثٍ سالِمٌ.

٢- وإذَا كانَ الجمع غَيرَ سالِمٍ جاز فِيه التذكير والتَّأنِيث؛ سواء كانَ لمُذكَّر أو لمُؤنَّث، فتَقُول: «قام الرجال» و«قامَت الرِّجال»، و«قام النِّساء» و«قامَت النِّساء».

٣- ومن أَهْلِ العِلْم مَن يرَى أنَّه يَجُوز فِي الجمع تذكير الفِعل وتَأنيثه مُطلَقًا. قالَ الزَّمخشريُّ:

إنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا
لَا أُبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ

يَعنِي: ليسوا رِجالًا.

وعلى هَذا الرأيِ نَقُول: «قام المُسلِمون» و«قامت المُسلِمون» و«قام المُسلِمات» و«قامَت المُسلِمات».

ومن هَذا قول شيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي العَقيدة الواسِطية: «فلَا عُدولَ لأهل السُّنَّة والجماعة عمَّا جاءَت بِهِ المُرسَلون» مَع أن «المُرسَلون» جمع مُذكَّر سالِمٌ، لكِنه أنَّثَه.

وقال ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ -إنْ كَان الجمع جمعَ مُذكَّر سالِمًا وجَب التذكير ومَا عَداه يَجُوز الوجهان-[١]:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

والتاء مَع (إِحْدى اللَّبِن) يَجُوز فِيها الإثبات والحذف.

والحاصِل الآنَ:

١- إذَا كانَ الفاعِل مُفرَدًا مُذكَّرًا وجَب إفراد الفِعل وتَذكيره.

٢- وإذَا كانَ مُفرَدًا مُؤنَّثًا والتَّأنِيث حقيقيٌّ يَجِب إفراد الفِعل وتَأنيثه؛ إلَّا فِي صور مُستَثْنَيات.

٣- وإذَا كانَ الفاعِل جمعًا:

فمِنهم مَن يَقُول: يَجُوز التذكير والتَّأنِيث مُطلَقًا، وهَذا مَذهَب الزَّمَخشريِّ.

فتَقُول: «قامَ المُسلِمون وقامَت المُسلِمون» و«قام المُسلِمات وقامَت المُسلِمات» و«قام الرِّجال وقامَت الرِّجال» و«قام الهُنود وقامَتِ الهُنود».

ومنهم مَن قالَ: كل جَمْع مُؤنَّث يَجُوز فِيه التذكير والتَّأنِيث إلَّا جمع المُذكَّر السَّالم فيَجِب فِيه التذكير، وهَذا رأيُ ابْنِ مالِكٍ قالَ[٢]:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

---

(١) الألفية (ص:٢٥).

(٢) الألفية (ص:٢٥).

وبَعضهم يقُول: الجمع إنْ كَان جمعَ تكسير جاز فِيه وجهان التذكير والتَّأنِيث، وإنْ كَان جمعًا سالِمًا: فإنْ كَان مُذكَّرًا وجَب التذكير، وإنْ كَان مُؤنَّثًا وجَب التَّأنِيث، وهَذا رأيُ ابنِ هِشام رَحِمَهُ اللَّهُ وهُو المَشهور.

فلَو قُلت: «جاءَت المُسلِمات» فهُو صَحِيح علَى كلِّ قول.

ولَو قُلت: «جاءَ المسلمون» فهُو صَحِيح علَى كلِّ قول.

ولَو قُلت: «جاءَ المُسلِمات» فهُو علَى رأيِ الزَّمَخشريِّ، وأمَّا علَى رأيِ ابْن مالِكٍ فتَقُول: «جاءَت المُسلِمات».

ونَقُول: «جاءَت البَقَرات» هَذا علَى رأيِ الجميع؛ و«جاءَت» مُؤنَّث.

وتَقُول: «جاءَ البقَرات» علَى رأيِ الجَميع؛ فـ«البقَرات» جمع بقَرة جمعَ مُؤنَّث سالِمًا، وجَمْع المُؤنَّث السَّالِم علَى رأيِ ابْنِ مالِكٍ والزَّمَخْشريِّ يَجُوز فِيه التذكير والتَّأنِيث، وعلى رأيِ ابن هِشام يَجِب فِيه التَّأنِيث.

فعِندما نَقُول: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ كما قالَ الله عَزَّوَجَلَّ، فهَذا جَمْع تَكسير خارِج عَن الموضوع.

فالخُلاصة: جمع التَّكسير يَجُوز فِيه التَّذكير والتَّأنِيث مُطلَقًا.

وجمع المُذكَّر السَّالِـم يَجِب فِيه التَّذكير مُطلَقًا. وعلى رأيِ الزَّمَخْشريِّ يَجُوز فِيه التَّذكير والتَّأنِيث.

وجَمْع المُؤنَّـث السَّالـم يَجُوز فِيه الوَجْهان علَى رأيِ ابْنِ مالِـكٍ وعلى رأيِ الزَّمَخْشريِّ.

وكل جمع عِند الزَّمَخْشريِّ يَجُوز فِيه التذكير والتَّأنِيث، فتَقُول: «جاءَ المُسلِمات» «جاءَ» هَذا وجه التَّذكيـر فِيه. ويَقول: «جاءَت المُسلِمون» علَى رأيِ الزَّمَخْشَـريِّ صَحِيح، وتأويله «جاءَت» أي: الطائِفة، فما دام «المُسلِمون» جمعًا، فكُل جمع هُو «طائِفة» أو «جماعة»؛ فيُؤَوِّلها علَى هَذا الوجهِ ويَقول: يَجُوز التذكير باعتبار اللَّفْظ والتَّأنِيث باعتِبار المَعنَى.

ولَيس مِنَ القُرآن مِثال علَى مَا ذكَر، وإنَّما فِيه مِثال لجَمع التكسير، قالَ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾، وفِيه: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٌ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾؛ لأن ﴿نِسۡوَةٌ﴾ جمع تَكسير؛ ولهَذا ذُكِرَت بالتذكير.

▪ ومِن أَحْكام الفاعِل: هل يُؤتَى بعلامة الجمع وعلامة التَّثْنية فِي الفِعل إذَا كانَ الفاعِل مُثنًّى أو جمعًا؟

هذِه فِيها خِلاف بين العرب، فأكثَرُ العرَب علَى أنَّه لَا يُؤتَى بها، فلَا تَقُل: «قاما الزيدانِ» أو «قاما رجُلانِ»، ولَا تَقُل: «قاموا رِجال»؛ وإنَّما تَقُول: «قام رجُلان» و«قام رِجال».

ولكِن يَجُوز علَى لُغَة قليلة عَبَّر عنها النَّحْويُّون بلُغة: «أكَلوني البَراغيثُ» وكان عَلَيه أن يقُول: «أكَلَني البَراغيثُ» أو «أكَلَتْني البَراغيثُ»؛ لأنَّه يَجُـوز فِيها التذكير والتَّأنِيث.

فقَال: «أكَلوني البَراغيثُ» وأراد أن تَكُون «البَراغيث» فاعِلًا؛ لَكِن إن أَرَدْنا أن نُلزِم بالقاعِدة يَجُوز أن نَجْعل «البَراغيثُ» مُبتَدَأ مُؤخَّر، و«أكَلوني» جُمْلة خَبَر مُقدَّم، والتَّقدِير: «البَراغيثُ أكَلوني».

وقال بَعضهم: إن فِي القُرآن شاهِدًا لهذه اللُّغةِ، ومنها قَوْله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ قالَ: إن التَّقدِير ثُم عَمِي وَصَمَّ كثيرٌ منهم، ولكِن هَذا لَيْس بصَحِيح؛ لأن القرآن لَا يُمْكِن أَن يُنزَّل علَى لُغَة شاذَّة -قليلة فِي العرب- فهُو علَى لُغَة قُرَيْش، ولكِن في هذِه الآيةِ أَضاف الفِعْلين إليهم جميعًا، ثُمَّ أَبدَل فقَال: ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ كقَولك: «أكَلْت الرغيفَ» ثُم تَقُول «نِصفَه» أو «كَثيرًا منه».

وهَذا هُو الصواب؛ لئَلَّا نُنزِّل القرآن علَى لُغَة شاذَّة قليلة.

ومثله قَوْله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]، ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدَل، بيَّن حَال هؤلاء المُسِرِّين بأنهم ظلَمة فقَال: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾.

وأمَّا حَديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» فيُمكِن أَنْ يُنزَّل علَى هَذا، ولكِن بَعضهم يَقُول: إنَّه رُوِي الحديث لَا علَى هَذا الوَجهِ وهُو: «إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ فِي اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ فِي النَّهَارِ»، فتكون «مَلائِكَةٌ» هذِه مُبتَدَأ للتفصيل والتقسيم، وعلى هذِه الرِّوايةِ لَيْس فِيها شاهِد، لَكِن علَى رِواية: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ» تكُون «يَتَعَاقَبُونَ» أخذَت الفاعِل، و«مَلائِكَةٌ» بدَلًا أو عَطفَ بَيان.

علَى أننا إذَا قُلْنا بجواز رِواية الحديث بالمَعنَى فإنَّه إذَا جاءَ الحديث مُخالِفًا للمَشهور من لُغَة العرَب فقَدْ نَقُول: إن هَذا من باب تَصرُّف الراوِي، إذ رَواه بلُغته، لَكِن هَذا خِلاف الأصل، وإلَّا لقُلْنا بِه.

إلَّا أن القرآن لَا يُمْكِن أَن نَقُول فِيه هكَذا، لأَنَّه مَرويٌّ بالتَّواتُر بهذا اللَّفظِ تَواتُرًا لفظيًّا ومَعنَويًّا.

الخُلاصة: إذَا أُسنِد الفِعْل إلَى غَيـر المُفرَد لم تَلحَق علامـة التَّثنية ولَا الجمع إلَّا علَى لُغَة قليلة.

▪ ومِن أَحْكام الفاعِل: أن يَتأَخَّـر علَى عامِله ولَا يَتقَدَّم عَلَيه، فتَقُول: «قامَ الرجُل» ولَا تَقُلِ: «الرجُل قامَ».

فإن قُلت: «الرجُل قام» صارَ «الرجُل» مُبتَدأ، والجُمْلة بعده خَبَر.

وقيل: بجَواز تَقدُّم الفاعِل علَى الفِعْل، وأنه يَجُـوز أَنْ تَقُول: «الرجُل قامَ» «الرجُل» فاعِل مُقدَّم.

وقيل: يَجُوز، فإن وَلِي الاِسْم مَا يَختَصُّ بالفِعل أُعرِب فاعِلًا، مِثل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:١] فإنَّ «إِذَا» شَرْطية يَليها الفِعل، فنُعرِب ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعِلًا مُقدَّمًا، و﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾ (انفَطَر) فِعْلٌ ماضٍ والتاء للتأنيث، وفاعِله مُقدَّم.

قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونائِب عنه» هَذا الثاني مِنَ المَرْفوعات.

وقَوْله: «نائِب عنه» أي: نائِب عَن الفاعِل، وأَفادَنا بقوله: «نائِب عنه» أنَّه يُعطَى أَحْكامَه كما قالَ ابْن مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

يَنُــوبُ مَفْعُــولٌ بِــه عَــنْ فَاعِــلِ فِيمَا لَهُ..........................

فكُلُّ أحكام الفاعِل الَّتِي سبقَت تُعطَى لنائب الفاعِل.

فإذَا قُلت: «قامَ الرجُل» ثُم قُلت: «أُقيم الرجُل» فإن «الرجُل» هُنا نائِب فاعِل وفِي الأول فاعِل.

---

(١) الألفية (ص:٢٦).

وكما تَقُول: «ضَرَبَتْ هِنْدٌ جَمَلَها» تَقُول: «ضُرِبَتْ هِنْدٌ» ولَا يَجُوز أَنْ تَقُول: «ضُرِبَ هِنْدٌ»؛ لأَنَّه إذَا وجَب تأنيث العامِل للفاعِل وجَب تأنيثه لنائِب الفاعِل وهلُمَّ جرًّا.

هل يَتقدَّم نائِب الفاعِل علَى الفِعْل؟

الجَوابُ: لَا، كالفاعِل علَى الخِلاف السابِق.

ولهَذا لم يُكثِر المُؤلِّف فِيه الكَلام بَل أَتَى بثلاثة أمثِلة قالَ:

.... كَبِيعَ الذَّهَبُ   وَقُضِــيَ الْأَمْـرُ وَيُعْطَــى الْأَرَبُ

قَوْله: «بِيعَ الذَّهَبُ» «بِيعَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ علَى الفَتح وصيغته مَبنِيٌّ للمَجهول، وبَعضهم قالَ: الأحسَن أَنْ تَقُول: «مَبنِيٌّ لـما لَمْ يُسمَّ فاعِله»؛ لأن الفاعِل قَد يَكُون مَعلومًا فيُحذَف، مِثل: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، الخالِق غَيرُ مجهول، لَكِن لم يُسمَّ فاعِله، فالتعبير بـ«مَا لم يُسمَّ فاعِله» أدقُّ مِنَ التعبير بالبِناء للمَجهول.

إِذَن: «بِيعَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ لـما لم يُسمَّ فاعِله، أنا أَعرِف أن بائِع الذهَب هُو الصائِغ لَكِن أَخفَيْته.

لم يَقُل: بُوعَ؛ وعلى لُغَة الحِجَازيين قيل: بِيع. وفِيها لُغَة عربية يُقال: «بُوعَ»، وفِيها لُغَة ثالِثة إشمامٌ -أن تُنطَق بين الضَّمِّ والكَسر- والإشمام فِيه صُعوبة فِي نطقه، لَكِن الكلام علَى أنَّه لُغَة، يقُول الشَّاعر[1]:

لَيْــتَ وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَـيْئًا لَيْــتُ   لَيْــتَ شَـبَابًا بُــوعَ فَاشْــتَرَيْتُ

(١) انظر: شرح الألفية لابن عقيل (٢/ ١١٥).

وكان من حَقِّه أن يقُول: «بيعَ».

وقَوْله: «وقُضِيَ الأَمْر» «قُضِي» جعَلنا الألِف ياءً وظهَرت عَلَيه الفتحة.

«قُضِيَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ لـما لم يُسمَّ فاعِله.

و«الأَمْر» نائب فاعِل مَرْفوع بضمة ظاهِرَة.

وقَوْله: «وَيُعْطَى الأَرَبُ» «الأرَب» يَعنِي: الحاجة.

وتَمثيل المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ جيِّـد، ففي قَوْله: «قُضِيَ الأَمْر» جُعِلـت الألِف ياءً «ويُعطَى» جُعِلت اليَاء ألِفًا؛ لأن «يُعطَى» لَو بُنِيت للفاعِل لكانت «يُعطِي» بالياء.

إذَن: هَذا مَا يَحتاج إلَى كثرة الكلام؛ لأننا نُحيل السامِع علَى أحكام الفاعِل.

الثَّالث: فِي قَوْله: «والمُبتَدَأ الصريح والمُؤوَّل» المُبتَدأ قَسَّمه المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلَى:

١-صريح.

٢- ومُؤوَّل.

فالصريح مِثل أَنْ تَقُول: «الرجُل قائِم».

«الرجُل» مُبتَدَأ مَرْفوع.

و«قائِم» خَبَر المُبتَدأ مَرْفوع.

ولم نَجِد عامِلًا لفظيًّا اقتَضى أَنْ يَكُون المُبتَدأ مَرْفوعًا، أمَّا الفاعِل ففيه عامِل لَفظيٌّ: «قام الرجُل» لَكِن المُبتَدأ لَيْس فِيه عامِل لَفْظيٌّ وقالوا: إن الرافِع له مَعنويٌّ وهُو الابتِداء، قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

(١) الألفية (ص:١٧).

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتَدِا ....

فالعامل مَعنوِيٌّ وعامِل الخَبَر الَّذِي هُو الخَبر المُفيد المُبتَدَأ، قالَ ابْنُ مالِكٍ فِي «الكافية»(١):

وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ الجُزْآنِ قَدْ تَرَافَعَا وَذَا ضَعِيفٌ مُسْتَنَدْ

«الجُزْآن» أيِ: المُبتَدأ والخَبر، فعلى هَذا الرأيِ يَكُون العامِل فِي المُبتَدأ والخَبَر لفظيًّا.

والخِلاف فِي ذلِك لفظيٌّ؛ المُهمُّ أن المُبتَدأ مَرْفوع والخَبر مَرْفوع؛ فإن شِئْت قُلت: المُبتَدأ مَرْفوع بالابتداء والخَبر بالمُبتَدأ، وإن شِئْت قُلت: كلُّ واحد منهما مَرْفوع بالآخر، وإن شِئْت فقُلْ: كِلاهما مَرْفوع بالابتِداء.

إِذَن: فالصريح مِثل: «الرجُل قائِم» و«الصوم خَيْرٌ من عدَمه».

والمُؤوَّل: أَنْ يَكُون المُبتَدأ فِعلًا مَسبوقًا بـ(أَنِ) المَصدرية، وإن شِئْت فقُل: مَسبوقًا بحَرْف مَصدَري؛ ليَشمَل (أَنْ) و(أَنَّ).

مثاله فِي قَوْله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ «أَنْ تَصوموا» هَذا مُبتَدأ مُؤوَّل، والتَّقدِير: صِيامكم خيرٌ لكم.

وقَوْله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٧] أي: عَفْوُكم أقرَبُ للتَّقوى.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٤٣).

الخُلاصة: المُبتَدأ والخَبر له أحكام كثيرة، لَكِن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يَذكُرها؛ لأن الكِتاب كِتاب مُبتَدِئين.

فتَبيَّن بهذا أن المُبتَدأ والخَبر:

١- أنهما جِنْسان مِنَ الأَسْماء المَرْفوعة.

٢- وأن المُبتَدأ يَكُون صريحًا ويَكون مُؤوَّلًا.

٣- والخَبر كذلك يَكُون صريحًا ومُؤوَّلًا؛ فتَقُول: «الخيرُ إحسانُك إلَى الغير» هَذا صريح، و«الخَيرُ أن تُحسِن إلَى الغير» هَذا مُؤوَّل.

إذَن: المُبتَدأ يَقَع صريحًا ومُؤوَّلًا، والخَبر يَقَع صريحًا ومُؤوَّلًا:

ويَكون الخَبر مُفرَدًا ومُثنًّى وجمعًا، مِثل: «الرجُلان قائِمان»، و«الرِّجال قائِمون»، و«الرجُل قائِم».

ويَكون المُبتَدأ مُفرَدًا، يَعنِي: غَير جُمْلة.

ولَا يُمْكِن أَن يَكُون المُبتَدأ جُمْلة ولَا شِبه جُمْلة أبَدًا.

لَكِن الخَبر يَكُون جُمْلة وشِبه جُمْلة، كما يَكُون مُفرَدًا.

فتَقُول: «الوليدُ أتاهُ النَّوْم» «الوليد» مُبتَدَأ «وأَتاه النومُ» جُمْلة خَبَرية.

وتَقُول: «الرجُل عِندك» هَذا شِبْه جُملة.

وتَقُول: «القَوْم فِي المَسجِد يَنتَظِرون الصلاة» إنْ كَان الخَبر هُو «فِي المَسجِد» حَال كونهم «يَنتَظِرون» فهَذا شِبه جُملة، وإِنْ كَان «فِي المَسجِد» مُتعلِّقة بـ«يَنتَظِرون» وأن المَعنَى: «القومُ يَنتَظِرون الصلاة فِي المسجد» فهُو جُمْلة، فيَجُوز الوجهان،

والظاهِر أن الأوَّل أَبلَغُ: «القوم فِي المسجد»؛ فإنَّه يُبيِّن غرَضهم أنَّه غرَض شريف، أمَّا إذَا قُلت: «القومُ يَنتَظِرون الصلاة فِي المسجد» فكأنهم ملُّوا ويَنتَظِرون إقامة الصلاة.

المُبتَدأ والخَبر من حيثُ الإفرادُ والتثنية والجمع لَا يَختَلِفان، كلٌّ منهما يَكُون مُفرَدًا، ويَكون مُثنًّى، ويَكون جمعًا.

مِثل: «الرجُل قائِم» «الرجُلان قائِمان» «الرِّجال قائِمون».

ومن حيثُ إنهما جُمْلة وشِبه جُملة يَختَلِفان، فالمُبتَدأ لَا يَكُون جُمْلة أبدًا ولَا شِبه جُملة، والخَبر يَكُون جُمْلة ويَكون شِبه جُملة؛ ولِهَذا قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الأَلْفية[1]:

وَمُفْــرَدًا يَـــأْتِي وَيَـــأْتِي جُمْلَـــهْ حَاوِيَـةً مَعْنَـى الَّـذِي سِـيقَتْ لَـهْ

قَوْله: «والخَبَر المُفيد كابني مُقبِلُ»:

يَحتاج إلَى مُراجَعة ترجمة المُؤلِّف هل له ولَد اسمه: «مُقبِلٌ»؟

وعلى كل حَال: المُؤلِّف حَضْرميٌّ، ويُمكن أَنْ يكُون ولَده «مُقبِل»، وهُو كثير فِي اليَمَن.

«مُقبِل» اسم فاعِل من «أَقْبَل يُقْبِل» أي: جاءَ، أو «مُقبِل» علَم، أي: ابني هُو «مُقبِل»؟

الجوابُ: تَصلُح لهذا وهَذا؛ ولعلَّ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أَراد الثانيَ، يَعنِي: أَراد أن يُبيِّن أن الخَبر قَد يَكُون جامِدًا وقد يَكُون مُشتَقًّا؛ فإنْ كَان (مُقبِل) مِنَ الإقبال فهُو

---

(١) الألفية (ص:١٧).

مُشتَقٌّ، وإنْ كَان (مُقبِل) علَمًا فهُو جامِد وإِنْ كَان أصله مُشتَقًّا، لَكِن مَا قُصِد فِيه المَعنَى فأنت تُسمِّي ولَدَكَ «مُقبِلًا» ولَو أنَّه مُدْبِر.

إِعْراب: «ابني مُقبِل»:

«ابن» مُبتَدأ مَرْفوع بالابتِداء وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة مُقدرَّة علَى مَا قبل يَاء المُتكلِّم منَع مِن ظُهُورِها اشتِغالُ المحَلِّ بحرَكة المُناسَبة.

و«ابن» مُضَاف، وياء المُتكلِّم مُضَاف إلَيْه مَبنِية علَى السُّكون فِي محَل جرٍّ.

«مُقبِل» خَبر المُبتَدأ مَرْفوع بالمُبتَدأ وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة ظاهر فِي آخِره. والخَبر مُفرَد.

قَوْله: «وَاسْمٌ لِكَانَ مَعْ نَظِيرِهَا» بنَظيرها أخواتها، وهَذا مِنَ المَرْفوعات، وأخواتها هِي: ظَلَّ وباتَ وأَضحَى وأَصبَح وأَمسَى وصار ولَيس؛ هذِه تَرفَع المُبتَدأ، فاسمُها مَرْفوع مِثل قَوْله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

وهِي تَدخُل علَى المُبتَدأ والخَبر، فمثَلًا إذَا قُلت: «زَيْد قائِم» «فزَيْد» مُبتَدأ، فأَدخِل (كانَ) فتَقُول: «كانَ زيدٌ قائمًا»، ولَا تُعرِب «زيدٌ» مُبتَدأ، إنَّما تُعرِبه اسمًا لـ(كانَ)، وتَقُول فِي: «ظلَّ زَيْدٌ قائِمًا» نَفْسَ الشَّيء، وهكَذا بقِيَّة أخواتها.

وقَوْله: «وَمَا كَلَيْسَ» يُحتَمَل أن قَوْله: (مَا) يَعنِي: وكذلك اسم (مَا) الَّتِي كـ«لَيسَ».

ويُحتَمَل أن قَوْله: «وَمَا كَلَيْسَ» يَعنِي: مَا كانَ مِثل «لَيس» فِي النفي الَّذِي يُراد بِه الإثبات، وهِي أربعة: «مَا فَتِئَ»، و«مَا بَرِحَ» و«مَا انْفَكَّ» و«مَا زالَ»، فهي مَنفيَّة لكِنها فِي الواقِع مُثبَتة.

لَكِن احتِمال الأوَّل أحسَنُ؛ لأن هذِه الأَربعةَ من أخوات (كانَ).

فقوله: «وَمَا كَلَيْسَ» أي: و(مَا) الَّتِي كـ«لَيس» وتُسمَّى الحِجَازية؛ لأنَّها فِي لُغَة الحِجَازيين تَعمَل عمَل «لَيْس»، وفِي لُغَة التَّميميِّين لَا تعمَل شيئًا، هِي نافِية فقَطْ.

فعلى لُغَة الحِجَازيِّين:

قالَ الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ فـ«هَذا» اسم (مَا)، و«بشَرًا» خَبرُها.

وتَقُول: «مَا زيدٌ قائمًا» «زَيْد» اسم مَا و«قائِمًا» خَبَرُها، ولَو قالَ المُتحدِّث: «مَا زيدٌ قائمٌ» نَقُول: علَى لُغَة الحِجَازيين خطَأ، وعلى لُغَة بني تميم صَحِيح.

إذَن: (مَا) النَّافيةُ الَّتِي تَعمَل عمَل «لَيْس» إنَّما يَكُون اسمها مِنَ المَرْفوعات بِناءً علَى لُغَة الحِجَازيين، أمَّا علَى لُغَة التَّميميِّين فإنَّك تَقُول: «مَا زيدٌ قائمٌ» وتُعرِب «زيدٌ» علَى أنَّه مُبتَدأ، لَا علَى أنَّه اسمُ (مَا)؛ لأنَّها عندَهم لَا تَعمَل وإنَّما لُمجرَّد النفيِ.

فإن قُلت: «مَا زَيْدٌ بقائِم» فإن كنت حِجَازيًّا قلنا: «زَيْدٌ» اسم (مَا). وإن كنت تَميميًّا قُلْنا «زَيْد» مُبتَدأ.

ولِهَذا لَو جاءَنا ثلاثةُ رجال من أهل اللُّغة الفُصحى فقَال أحَدهم: «مَا زَيْدٌ جالِسًا» وقال الثاني: «مَا زَيْدٌ جالِسٌ»، وقال الثَّالث: «مَا زيدٌ بجالِس»؛ فالأوَّل مِنَ الحِجَاز، والثاني من بني تَميم، والثَّالث مجهول.

يَقُول الشَّاعِر[1]:

وَمُهَفْهَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ ... فَأَجَـابَ مَـا قَتْـلُ المُحِـبِّ حَـرَامُ

(١) غير منسوب؛ انظر: الإحاطة في أخبار غِرناطة (٢/ ١٣٨)، ونفح الطيب (٥/ ٢٢٧).

هَذا تَميميٌّ يُخاطِب امرأةً يَقُول: انتَسِبي! فأَجابَت: «مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامٌ» فعرَف أنها من بني تَميم؛ لأنَّها لَو كانَت حِجَازية لقالت: «مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرامًا».

إِذَنْ: مِنَ المَرْفوعات اسم (مَا) الَّتِي تَعمَل عمَل (لَيْس)، وهِي فِي لُغَة الحِجَازيين فقَطْ، ولها شُروط لَكِن المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مَا ذكَرها.

وقَوْله: «**مِثل كانَ زيدٌ قائِمًا**» «مثلُ» هَذا خَبر مُبتَدأ محذوف، يَعنِي: «وذلِكَ مِثل».

ثُم قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَـا لِنَحْـوِ انَّ كَـ(لَا) مِـنْ خَـبَرْ ... كَـإِنَّ ذَا الحَـزْمِ دَقِيـقُ النَّظَـرْ

قَوْله: «ومَا لنحو إنَّ» «لنحو» بمَعنَى «مِثل»، والمُراد بِه: أخوات (إن)، يَعنِي مَا لـ(إنَّ) وأخواتها من خَبر فهُو من مَرْفوعات الأَسْماء.

إِذَنْ: عمَل (إِنَّ) و(كانَ) مُتعاكِسات، فـ(كانَ) تَرفَع الِاسْم وتَنصِب الخَبَر، و(إِنَّ) تَنصِب الِاسْم وتَرفَع الخَبَر.

قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ﴿غَفُورٌ﴾ خَبر (إِنَّ) مَرْفوع بها وعَلَامة رَفْعه ضَمَّة ظاهِرَة فِي آخِره، ولَو قَال قائِل: «إِنَّ الله غَفورًا» لـمَا صَحَّ.

وقَوْله: «كَـ(لَا)» يراد بِه «لَا» الَّتِي تَعمَل عمَل (إِنَّ) وهِي «لَا» النَّافية للجِنْس، فخَبَرها مَرْفوع بها.

إِذَنْ: «ومَا لِنَحْوِ انَّ كَـ(لَا) مِنْ خَبَرْ» اشتَمَل علَى باب (إِنَّ) وأخواتها وعلى باب «لَا» النَّافية للجِنْس.

وأبياتها فِي الألْفية كثيرة؛ ولِهَذا أنا أتعجَّب مِنَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَيف يَقرَؤُها طالِب عِلْم مُبتَدِئ؟ فلَو أَرَدنا أن نَشرَح هذين البَيْتين لاستَغْرَق وقتًا طويلًا، ففيهما: «كانَ وأَخَواتها»، و«إنَّ وأخَواتها»، و(مَا) الحِجَازية، و«لَا» النَّافِية للجِنْس، وعلى كل حَال: هذِه إشارات فقَطْ.

وقَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كَإِنَّ ذَا الحَزْمِ دَقِيقُ النَّظَرْ**» هل الحزم مَصْدر أو جِنْس؟

الجوابُ: مِنَ المعروف أن «ذو» الَّتِي بمَعنَى: صاحِب لَا تُضاف إلَّا إلَى اسم جِنْس، مِثل: «مال» و«دار» ومَا أَشبَه ذلِك، لَكِن نَقُول: وتُضاف أيضًا إلَى المَصدَر، قالَ تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦].

فهنا «الحَزْم» مَصْدَر بلا شَكٍّ ومَعَ ذَلِك أُضيفت إلَيْه «ذا»: «كَإِنَّ ذَا الحَزْمِ» أي: صاحِب الحَزْم.

قَوْله: «**دَقِيقُ النَّظَرْ**» الإنسان الحازِم لا بُدَّ أَنْ يَكُون دقيقَ النظَر وبعيد النظَر، فلَا يَنظُر إلَى الأمور بظواهِرها، بَل يَنظُر إلَى ثمَراتها ونَتائِجها ومَا يَنتُج عنها من خيرٍ أو شَرٍّ.

وقَوْله: «**وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ**» يُرفَع التابعُ للمَرْفوع «**إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالمَتْبُوعِ**» هذِه قاعِدة؛ فكلُّ تابع حتى فِي أمور الدِّين فهُو كالمَتبوع؛ ولِهَذا المُقَلِّدُ يَتْبَع مُقَلَّدَه.

والتوابع؛ عدَّها المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُول:

وَذَاكَ تَوْكِيدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ ... وَالرَّابِعُ الْعَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ

التوابع أربعة: تَوْكيد، ونَعْت، وبدَل؛ وعَطْف بَيان وعَطْف نَسَق؛ لأنَّه قالَ:

«العَطْف بِقِسْميه» وهما عَطْف البَيان وعطف النَّسَق؛ قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

الْعَطْــفُ إِمَّــا ذُو بَيَــانٍ أَوْ نَسَــقْ ....

١- التَّوكيد: لَا يُؤكَّد بـ«كُل» إلَّا مَا يَتجزَّأ، فلَا يَصِحُّ مِثل: «جاءَ زيدٌ كلُّه».

وتَقُول: «أَعتَقْت العَبْد كلَّه» لأن العِتْق يَتبعَّض.

إِذَن: «كُل» مَا تكُون إلَّا لـما لَه أجزاءٌ.

فائِدة: أُؤكِّد «زيد» ولَيس هُو بأجزاء فأَقول: «جاءَ زَيْد نَفْسه» و«جاءَ زَيْد عَيْنه» ومَا أشبَهَ ذلِك.

٢- النَّعْت يَعنِي: الوصف، مِثل: «جاءَ زيدٌ الفاضلُ»، ولَا يَصلُح أَنْ تَقُول: «الفاضلَ»، ولا بُدَّ أَنْ تَقُول: «الفاضلُ»؛ لأن كلَّ تابعٍ فكالمَتبوعِ.

وإن تَعدَّدت النُّعوت فنُتبع، مِثل: «جاءَ زَيْدٌ الفاضِلُ العاقِلُ الفاهِمُ».

٣- البدَل: هُو الَّذِي يَحِلُّ محَلَّ المُبدَل، بمَعنَى: أنك لَو حذَفْت المُبدَل صارَ البدَل مكانه.

تَقُول: «زُرْهُ خالِدًا» أصلها: «زُرْ خالدًا»، وتَقُول: «قَبِّلْه يَدَهُ» لـما قلتُ فِي الأوَّل: «قَبِّلْهُ» -يَعنِي: هُو كُلَّه- قلتُ: «يَدَه» فهذه بدَل.

وتَقُول: «اعْرِفْهُ حَقَّه» «حق» هذِه بدَل؛ لأَنَّك لَو قُلت: «اعْرِفْ حَقَّ زَيْدٍ» لصَحَّ الكلام. ولَو قُلت: «قَبِّلْ يَدَ زَيْد» بدَل «قبِّلْه اليَدَ» لصَحَّ، ولَو قُلت: «زُرْ خالِدًا» لصَحَّ.

---

(١) الألفية (ص:٤٦).

وتَقُول: «خُذْ نَبْلًا مُدًى» هَذا أيضًا بدَل، فقلت فِي الأوَّل: «خُذْ نَبْلًا» ثُم قلت بعد ذلِك: «مُدًى»، ظَنَنَّا أن هَذا الصيدَ لن نَصيده فقُلت: «خُذْ نَبْلًا» ثُم وقَف فقُلت «خُذْ مُدًى».

والنَّبْل مَا يُنبَل بِه السهام، والمُدَى: جمع مُدْية وهِي السِّكِّين.

قالَ ابْنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

وَذَا لِلإضْرَابِ اعْزُ إن قَصْدًا صَحِبْ ....

فإذَا قلت: «خُذْ نَبْلًا مُدًى» قَد يَكُون غلَطًا وقد يَكُون للإضراب، فبدَل مَا أَمَرْتك بأن تَأْخُذ النَّبْل الَّذِي يُرمَى بِه قُلت: «خُذْ مُدًى».

والإضراب مَعْناه تَرْك الأوَّل إلَى الثاني.

سافِر بسَيَّارة طيَّارة، ويجُوز أن تَكُون «طيَّارة» صِفة لـ«سَيَّارة» يَعنِي: سريعة، أي: سيَّارة كالطيَّارة سريعة، ويجُوز إذَا كانَ قصدُه الطَّيَّارة -المَركوب المعروف- أن تَكُون غلَطًا أو إضرابًا إن قَصَدت فِي الأوَّل أَنْ تَقُول: «سافِر بسَيَّارة» ثُم نظَرت وإذَا الفُرْصة قليلة فقُلْت: «طيَّارة».

إذَنِ: البدَل قاعِدته هُو مَا يَحِلُّ محَلَّ المُبدَل منه، مِثل: «اغْسِلْه ثَوبَهُ» «ثوبَه» بدل، فلَو قلتَ: «اغسِلْ ثَوْبَه» وحَذَفْت الضمير لصَحَّ.

٤ - العَطْف بقِسْميه: العَطْف إمَّا بالحَرْف وإمَّا بالوَصْف.

وحروف العَطْف مَعروفة: الوَاو و«ثُم» و«لَا» و«لَكِن» وهِي كثيرة.

---

(١) الألفية (ص:٤٩).

والوصف بمَعنَى أَنِّي آتِي بشيء فِيه إبهام ثُم أُوضِّحه، وهَذا يُسمَّى عَطفَ بَيان.

فقوله: «كَأَظْهَرَ الدِّينَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ» «أَبو» فاعِل مَرْفوع بالواو نِيابةً عَن الضَّمة؛ لأَنَّه مِنَ الأَسْمـاء الخمسة، و«أبو» مُضَاف «وحَفْص» مُضَاف إلَيْه مَجْرور بالكَسْرة الظَّاهِرة، «وعُمَرْ» عَطف بَيان، وتَصلُح للبدَلية، لَكِن يَظهَر أَنَّه أَراد عَطْف البَيان.

وقَوْله: «وَجَادَ عُثْمَانُ الشَّهِيـدُ الْمُشْتَهَـرْ» «عُثمانُ» فاعِل و«الشَّهيدُ» صِفة و«المُشتَهَرْ» أو «المُشتَهِر» صِفة أُخرى؛ فأَفاد المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا المِثالِ أَنَّه يَجُوز تَعدُّد الصِّفات.

وقَوْله: «وَالخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ» «كلُّهم» هَذا توكِيد، و«الخُلَفاء» هم الأربعة؛ لأَنَّه لـمَّا ذكَر «عُمَر» وذكَر «عُثمانَ» قالَ: «والخُلَفاءُ كُلُّهُمْ كِرامُ»؛ لئَلَّا يَظُنَّ الظانُّ أَنَّه أَثنَى علَى عُمرَ وعُثمانَ دُون غيرهما.

وقَوْله: «صِدِّيقُنا» بدَلٌ من «الخُلَفاء».

وقَوْله: «والحَيْدَرُ الهُمَامُ» عَطْف، فأَتَى المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالأمثِلة كلِّها.



بَابُ المَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

وَالنَّصْبُ فِي الأَسْمَاءِ لِلْمَفْعُول بِهْ	كَاسْتَبِقِ الخَيْرَ وَذَا العِلْمَ اقْتَفِهْ
وَمَصْدَرٍ وَنَائِبٍ وَإِنْ حُذِفْ	عَامِلُهُ كَسِرْتُ سَيْرَ المُعْتَرِفْ
ظَرْفِ الزَّمَانِ والمَكَانِ حَيْثُ فِي	تُضْمَرُ فِيهِمَا لِكُلٍّ فَاعْرِفِ
كَصُمْتُ أَيَّامًا وَقُمْتُ سَحَرَا	خَلْفَ المَقَامِ عِنْدَ بَيْتٍ طَهُرَا
وَالحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنْكَّرَا	وَفَضْلَةً وَصْفًا كَجِئْتُ ذَاكِرَا
وَكُلِّ تَمْيِيزٍ بِشَرْطٍ كَمَلَا	كَطِبْتُ نَفْسًا وَكَمَنٍّ عَسَلَا
كَذَاكَ مُسْتَثْنًى بِنَحْوِ الَّا بَدَا	مِنْ نَحْوِ قَامَ القَومُ إِلَّا وَاحِدَا
وَمَا تُنَادِيهِ كَيَا كَنْزَ الغِنَى	وَيَا رَحِيمًا بِالعِبَادِ مُحْسِنَا
وَانْصِبْ وَرَاعِ الشَّرْطَ مَفْعُولًا لَهُ	كَقُمْتُ إِجْلالًا وَتَعْظِيمًا لَهُ
كَذَاكَ بَعْدَ الوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ	كَسِرْتُ وَالنِّيلَ وَشَخْصًا ذَا سَعَهْ
وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا	وَنَحوِهَا كَخِلْتُ زَيْدًا ذَاهِبَا
وَمَا أَتَى لِنَحْوِ كَانَ مِنْ خَبَرْ	وَاسْمٍ لِنَحْوِ انَّ، وَلَا، كَلَا وَزَرْ

«**بَابُ المَنْصوباتِ مِنَ الأَسْماءِ**» الأَسْماء تَكُون مَرْفوعة وتَكون مَنصوبة وتَكون مَجرورةً ولَا تَكُون مَجزومةً.

والأَفْعال تَكُون مَرْفوعة وتَكون مَنصوبة وتَكون مَجزومة ولَا تَكُون مَجرورة.

والمَنصوبات مِنَ الأَسْماء أنواع:

١- قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**وَالنَّصْبُ فِي الأَسْماءِ لِلْمَفعُول بِهْ**» والمَفعُول بِه كلُّ اسم وقَع عَلَيه فِعل الفاعِل، مِثل: «كاستَبِقِ الخَيْر».

فقوله: «كَاسْتَبِقِ الخَيْرَ».

«اسْتَبِقْ» فِعْل أَمْر والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا.

و«الخيرَ» مَفعُول بِه.

«وَاقْرَأِ الكِتابَ» «الكِتابَ» مَفعُول بِه.

و«حَفِظْتُ الدَّرْسَ» «الدرسَ» مَفعُول بِه؛ لأَنَّه وقَع عَلَيه فِعل الفاعِل.

«ولَبِست الثَّوْبَ» «الثوبَ» مَفعُول بِه؛ لأَنَّه وقَع عَلَيه فِعل الفاعِل.

إِذَنِ: المَفعُول بِه كلُّ اسم مَنصُوب وقَع عَلَيه فِعل الفاعِل.

٢- وقَوْله: «**وَمَصْدَر ونائِبٌ**» هَذا الثاني المَصدَر، ويُسمَّى المَفعُول المُطلَق.

ومَعنَى «المَفعُول المطلَق»: الَّذِي لَا يَحتاج إِلَى مُتعلَّق، ويُقال: المَفعُول بِه والمَفعُول فِيه والمَفعُول له. لَكِن «المَفعُول المطلَق» ولَا يُقال «بِه» ولَا «فِيه» ولَا «له»، وإِنَّما يُقال: «مَفعُول مُطلَق».

والمَفعُول المطلَق: هُو المَصدَر المَنصُوب المُؤكِّد لِفعْله أو المُبيِّن لنوعه.

مثاله: قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَسِرْتُ سَيْرَ المُعْتَرِفْ»:

«سَيْرَ» مَصْدر مَنصُوب مُبيِّن لنوع الفِعل، ولَو قالَ: «سِرْت سيرًا» فهُو مُؤكِّد للفِعْل، و«أكَلْت أكْلًا» مُؤكِّد للفِعْل مَا لم تُرِد بالأكل المَأكول، فإن أرَدْت بالأكل المأكول صارَ مَفعُولًا بِه.

وقَوْله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] هَذا مَفعُول مُطلَق، ولكِنه مُؤكِّد.

و«سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ» هَذا مُبيِّن للعدَد.

٣- قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونائبٌ» يَعنِي: نائب عَن المَصدَر، والنائِب عَن المَصدَر مِثل: «كُل وبَعض وأشَد» ونحوها مُضافًا إلَى المَصدَر فيَكون نائِبًا عنه تَقُول مثلًا: «سِرْت كلَّ السَّيْر».

وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ هَذا نائِب عَن المَصدَر.

وتَقُول: «ضرَبْتُه أشَدَّ الضَّرْب» هَذا نائِب عَن المَصدَر.

وقَوْله: «وإنْ حُذِفَ عامِلُه» يَعنِي: قَد يُحذَف عامِل المَصدَر ويَبقَى، مِثل: «شُكْرًا لكَ» أي: أشكُرُ شُكرًا لكَ، فهنا المَصدَر مَوجود ولكِن العامِل محذوف وسِياق الكلام يُعيِّنه ويُبيِّنه، فنَعلَم أنَّه محذوف.

٤، ٥- وقَوْله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ظَرْفُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ حَيْثُ (فِي) ... تُضْمَرُ فِيهِمَا لِكُلٍّ فَاعْرِفِ

ظرف الزَّمان: هُو اسم الزَّمان المَنصُوب علَى تَقدِير (فِي).

وظرف المَكان: اسم المَكان المَنصُوب علَى تَقدِير (فِي).

فاسم الزَّمان مِثل: «يوم» و«ليلة» و«شَهْر» و«ساعة» و«سَنَة».

واسم المَكان مِثل: «فَوْق» و«تَحت» و«يمين» و«شِمال» و«مَع».

تَقُول: «جلَسْت معَكَ» أي: فِي جَنْبك أو فِي مَعيَّتك.

وقَوْله: «علَى تَقدِير فِي» احتِرازًا من اسم الزَّمان أو المَكان الَّذِي لم يُنصَب علَى تَقدِير (فِي)، بَل وقَع عَلَيه فِعل الفاعِل.

فما وقَع عَلَيه فِعل الفاعِل فهُو مَفعُول بِه، وقد يَكُون فاعِلًا، وقد يَكُون مُبتَدأ، وقد يَكُون خَبَرًا.

المهمُّ: أنَّه خاضِع للأسباب والعوامِل. لَكِن مَا كانَ مَنصوبًا علَى تَقدِير (فِي) فهُو الظرف.

وفِي بَعض ألفاظ الحديث فِي الفِردوس قالَ: «وفَوْقُه عَرْشُ الرَّحْمَنِ» وفِي بَعض الألفاظ: «وَفَوْقَه» فعلى اللَّفْظ الأوَّل يَكُون مُبتَدأ ولَا يَكُون ظرفًا، وعلى الثاني يَكُون ظرفًا.

والأمثِلة:

قَوْله رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَصُمْتُ أَيَّامًا وَقُمْتُ سَحَرَا خَلْفَ المَقَامِ عِنْدَ بَيْتٍ طَهُرَا

«أَيَّامًا» ظرف زمان و«سَحَرًا» ظرف زمان، والسحَر آخِرُ الليل، «خَلْف المَقامِ» هَذا مَكان.

وهِي بتَقدِير (فِي): صُمت فِي أيامٍ، وقُمْت فِي سحَرٍ، وقُمت فِي خَلْف المَقام قُمْت.

«عِنْدَ بَيْتِ طَهُرَا» (عِندَ) أيضًا ظرف مَكان، أي: فِي عِندِه.

فمثَّل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأربعة أمثِلة: اثنان للزمان واثنان للمَكان: «أيَّامًا وسَحَرًا» للزمان، و«خَلفَ وعِندَ» للمكان.

والضابِط لظَرْف الزَّمان: كل اسم زمان مَنصُوب علَى تَقدِير (فِي).

واسم المَكان: كل اسم مَكان مَنصُوب علَى تَقدِير (فِي).

تَقُول: «أَقَمْت عِندَه مَساءً» ظرف مكان فِي «عِند» وظرف زمان فِي «مَساءً».

٦- ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالحَالُ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنكَّرَا ... وَفَضْلَةً وَصْفًا كَـ«جِئْتُ ذَاكِرًا»

قَوْله: «والحال» يَعنِي: وكذلك مِنَ المَنصوبات «الحال».

والحال: هُو كلُّ اسم مَنصُوب مُبيِّن للهيئة.

تَقُول: «جِئْتُ راكِبًا» فـ«راكِبًا» حَال؛ لأنَّه مُبيِّن هَيْئة المَجيء.

ويُقال: إنَّه مَا كانَ جوابًا لـ«كَيف»: كَيف جِئْت؟ أي: راكِبًا

فالحال إذَن: كلُّ اسم مَنصُوب مُبيِّن للهيئة واقِعٍ فِي جواب «كَيف».

واشتَرَط المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُون الحال من مَعرِفه، فلَا تَقَع الحال من نَكِرة، ولكِن هَذا علَى سبيل المفهوم، والمفهوم -كما يَقولون- لَا عُمومَ له، فالحال قَد تَقَع مِنَ النكِرة لَكِن بشروطٍ، مِنها: إذَا خُصِّصت.

فإذَا قُلت: «جاءَ رجُل راكِبًا» فـ«رجُل» نكِرة لَا تَأتِي منها الحال، بَل لا بُدَّ أن تَكُون مَعرِفة، فصواب العِبارة أن أَقولَ: «جاءَ رجُل راكِبٌ» وتَكون «راكِبٌ» صفةً، ولَا يَصحُّ قَولك: «جاءَ رجُل راكبًا».

وتَقُول: «جاءَ رجُل علَى البعير راكِبٌ» و«علَى البَعير راكِبًا» يَصِحُّ مَع أن «رجُل» نكِرة؛ لأَنَّه خُصِّص: «رجُل علَى البعير».

وقَولك: «وجاء الرجُل راكِبًا» صَحِيح؛ لأن «الرجُل» معرفة.

وقَوْله: «مُنكَّرًا» يَعنِي: لا بُدَّ أَنْ يَكُون الحال مُنكَّرًا -أي: نكِرة- فلَا يَكُون مَعرِفة، فلَو قُلت: «جاءَ الرجُلُ الراكِبَ» وقُلت: أُريد أَنْ يَكُون «الراكِب» حالًا قُلنا: لَا يَصِحُّ؛ لأن الحال لَا تَكُون إلَّا نكِرة وصاحِبها معرفة.

وقَوْله: «وفَضلةً» يَعنِي: ويَجيء فَضلةً فلَا يَكُون عُمدة فِي الكلام، لَكِن قَد يَكُون لازِمًا وقد يَكُون غَير لازِم.

فلَو قُلت: «جاءَ راكِبًا» وأَرَدْت أن تَجْعَل «راكِبًا» حالًا فإنَّه لَا يَصِحُّ؛ لأنَّها فاعِل، والفاعِل رُكْن من أركان الجُمْلة والحال لا بُدَّ أن تَكُون فَضلة، والفَضلة مَا لَيْس من أركان الجُمْلة -فليس مُبتَدأ ولَا خَبَرًا ولَا فاعِلًا ولَا نائب فاعِل-، وليست الفَضلة مَا لَا يَلزَم من ذِكْره فقد تَكُون فضلة ولا بُدَّ من ذِكْرها، مِثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣] جُمْلة: ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ هذِه حَال فَضلة لَكِن لا بُدَّ من ذِكْرها.

وقَوْله: «وَصْفًا» فلَا يَكُون الحال جامِدًا، بَل لا بُدَّ أَنْ يَكُون وصفًا، يَعنِي: اسم فاعِل أو اسم مَفعُول أو صِفة مُشبَّهة أو مَا أَشبَه ذلِك، أمَّا أَنْ يكُون جامِدًا فلَا.

فإن جاءَ فِي اللغة العَربيَّة حالٌ جامِدًا فإنَّه يُؤوَّل، مِثل قولهم: «بِعْهُ مُدًّا بِكَذا» فـ«مُدًّا» أي: مُكايَلة، و«جاءَ زَيْد أسَدًا» فـ«أسَد» هَذا جامِد لَكِن مَعْناه مُشبِهًا للأسَد، فالحال لَا يَكُون إلَّا مُشتَقًّا ولَا يَكُون جامِدًا.

ولَا تَظُنَّ أن الجامِد هُو الَّذِي لَا يَسيل، بَل الجامِد الَّذِي لَيْس بمُشتَقٍّ وغَير الجامِد هُو المُشتَقُّ.

فشُروط الحال إِذَنْ:

١- أَنْ يَكُون من مَعرِفة.

٢- ويَكون هُو مُنكَّرًا.

٣- وفَضلة.

٤- ووَصْفًا.

وقَوْله: «كجِئْت ذاكِرًا» «جِئْت» فِعل وفاعِل، و«ذاكِرًا» حَال مِنَ الضمير فِي «جئتُ» يَعنِي: حَال كَوني ذاكِرًا، وتَصِحُّ «ذاكِرًا» فِي جواب «كَيف»، فنَقول: كَيف جِئتَ؟ فتَقُول: ذاكرًا.

٧- ثُم قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُــلُّ تَمْيِيــزٍ بِشَــرْطٍ كَمَــلَا   كَـ«طِبْتُ نَفْسًا» وَكَـ«مَنٌّ عَسَـلَا»

التميز: هُو الِاسْم المَنصُوب المُبيِّن للذوات لَا للصِّفات، ويَكون علَى تَقدِير (مِن) دائِمًا.

وقَوْله: «بشَرْط» مَعْناه بشَرْط التَّمييز بأَنْ يَكُون مُبَيِّنًا، لأنَّ (تَمييز) مَصْدر (مَيَّز) أي: بَيَّن.

وقَوْله: «كطِبْتُ نَفْسًا» «نَفسًا» تَمييز؛ لأنَّها مُبَيِّنة لذات الشَّيء الَّذِي طاب، يَعنِي: طابت نَفْسي، فحُوِّل مِنَ الفاعِل إلَى التمييز.

وكذلك «مَنٌّ عسَلًا» تَقُول: «عِندي مَنٌّ عَسَلًا» فـ«عَسَلًا» تمييز، وهكَذا كل مَا جاءَ بعد التقاديـر بالكِمِّية والعدد فإنَّه يَكُون تمييـزًا، فكلُّ مَا جاءَ مُبيِّنًا للكيـل أو الوَزْن أو العدَد أو الذَّرْع وهُو المِساحة -وكانوا فِي الأوَّل يَقولون: ذِراعًا. والآنَ يَقولون: مِترًا-، فهُو تمييز.

فتَقُول: «عِنْدي مَنٌّ عسَلًا» هَذا مُبيِّن للوزن، فـ«المنُّ» ميزان، و«عِندي صاع تَمْرًا» مُبيِّن للكيل، «واشتَرَيْت مِتْرًا أَرْضًا» هَذا للمِساحة، «وعِندي عِشْرون رجُلًا» هَذا للعَدِّ.

والتَّمييـز علَى تَقدِير (مِن) تَقُول: «عِنْـدي مَنٌّ عسَلًا» أي: مَنٌّ مِن عسَل و«عِندي عِشْرون رجُلًا» أي: عِشْرون مِنَ الرجال، و«عِندي ذِراعٌ ثوبًا» أي: ذِراع مِنَ الثِّياب» وهكَذا فقِسْ.

٨- ثُم قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَـذَاكَ مُسْـتَثْنًى بِنَحْـوِ الَّا بَـدَا مِـنْ نَحْـوِ قَـامَ الْقَـوْمُ إِلَّا وَاحِـدَا

«المُستَثنى بنَحْو إلَّا» علَى هَذا المثالِ الَّذِي ذكَره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قام القومُ إلَّا واحِدًا» تَأمَّل هَذا المِثال تَجِد أنَّه:

١ - جُمْلة ثُبوتية، غَير مَسبوقة بنَفْي وشِبْهه.

٢ - أن مَا قبل (إلَّا) تامٌّ أي: مُستَوْفٍ أركان الجُمْلة: «قام القَوْم» فِعل وفاعِل.

٣- أن المُستَثْنى من جِنْس المُستَثْنى منه.

وعلى هَذا: فيَجِب نَصْب مَا بعد (إلَّا) إذَا كانَ من كلامٍ تامٍّ مُوجَب.

و«التامُّ» ضِدُّه «الناقِص» و«المُوجَب» ضِدُّه «المَنفيُّ».

فإذَا سَبَق (إلَّا) كلام تامٌّ مُوجَب وجَب نَصْب مَا بعدها.

تَقُول: «قام القومُ إلَّا واحِدًا»، و«فهِمْت النحوَ إلَّا بابَ الاستِثْناء» فقَولك: «فهِمْت النحوَ» تَمَّت الجُمْلة، وتَقُول: «أَكَلْتُ التَّمْرَ إلَّا ثلاثًا» لأنَّه تامٌّ مُوجَب.

فإنِ اختَلَّ شَرْط فإن النَّصْب لَا يَجِب:

١ - فإن اختلَّ الإيجاب وصار الكلام تامًّا غَير موجَب، يَعنِي مَنفيًّا أو شبهه؛ فإنَّه يَجُوز فيما بعد (إلَّا) وجهانِ:

* الإتْباع علَى البدَلية.

* النَّصْب علَى الاستِثْناء.

إلَّا إذَا كانَ الاستِثْناء مُنقَطِعًا -وهُو مَا كانَ مَا بعد (إلَّا) من غَير جِنْس مَا قبلها-؛ فإنَّه يَجِب النَّصْب.

فتَقُول: «مَا قام القومُ إلَّا زيدًا» بالنَّصب، وتَقُول: «مَا قام القومُ إلَّا زيدٌ» بالرفع علَى الإتْباع علَى البدَلية.

فإنْ كَان مُنقطِعًا -يَعنِي مَا بعد (إلَّا) لَيْس من جِنْس مَا قبلها- تَعيَّن النَّصْب، مِثل: «مَا قام القَوْم إلَّا جمَلًا»، وإن قُلت: «مَا قام القَوْم إلَّا جملٌ» لكان خطَأً؛ لأَنَّه لَا يُمْكِن أَن يُبدَل غَير العاقِل مِنَ العاقِل؛ لأَنَّه لَيْس من جِنْسه.

٢- وإذَا اختَلَّ الإيجاب بمَعنَى أن الكلام لم يَستَوفِ عمَله؛ فيَتعيَّن أَنْ يَكُون مَا بعد (إلَّا) بحَسب العوامِل، ويُسمَّى هَذا الاستِثناءُ «استِثْناءً مُفرَّغًا»؛ لأن العامِل الَّذِي قبله فرَغَ له.

فتَقُول: «مَا قام إلَّا زيدٌ» بالرفع؛ لأَنَّه لم يَأْخُذ عامله، فهُو مُفرَّغ، كما لَا يَجُوز أَنْ تَقُول: «مَا قام إلَّا زيدًا»؛ وتَقُول: «مَا قام إلَّا زيدٌ»، فـ«زيدٌ» مَرْفوع علَى أَنَّه فاعِل، فهُو القائم، وتَقُول: «مَا رأيت إلَّا عَمْرًا»؛ لأَنَّه كما لَو قُلت: «مَا رأَيْت عَمرًا» و«مَا مرَرْت إلَّا بزيدٍ».

فالمَنْصوبات خمسةَ عشَرَ:

الأوَّل: المَفعُول.

الثاني والثَّالِث: والمَصدَر ونائِبه.

الرَّابع: ظَرْف الزَّمان.

الخامِس: ظَرْف المَكان.

السَّادِس: الحال.

السَّابع: التَّمْييز.

الثَّامِن: المُستَثْنى.

التَّاسِع: المُنادَى.

العَاشِر: المَفعُول له.

الحَادي عشَرَ: المَفعُول معه.

الثَّاني عشَرَ: مَفعُول «ظَنَنْت».

الرابعَ عشَرَ: خَبَر (كانَ).

الخامسَ عشَرَ: اسم (إنَّ)[١].



(١) إلى هُنا انتهى الشرح المسجل صوتيًا لفضيلة الشيخ -رحمه الله تعالى-، وإتمامًا للفائدة أكملنا نصوص المتن فيما يلي من صفحات هذا الكتاب.

بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ

وَمَــا بِــوَزْنِ ضَــارِبٍ وَمُكْــرِمِ   يَعْمَــلُ مِثْــلَ فِعْلِــهِ والتَــزِمِ
تَنْوِينَــــهُ مُعْتَمِــــدًا أَوْ مَـــعَ أَلْ   نَحْــوُ المُنِيــبُ رَافِــعٌ كَــفَّ الأَمَــلْ

بَابُ إِعْمَالِ المَصْدَرِ

وَمَصْــــدَرٌ كَفِعْلِــهِ قَــدْ عَمِــلَا   شَــاعَ مُضَــافًا وَبِتَنْــوِينٍ كَــلَا
عَتْبُــكَ شَخْصًــا ذَا هَــوًى بِنَــافِعِ   وَدُمْ لِنُصْــحٍ مِنْــكَ كُــلَّ سَــامِعِ

بَابُ الجَرِّ

وَالجَــرُّ بِــالحَرْفِ بِمِــنْ، لَامٍ، عَــلَى   رُبَّ وَفِي، بَــاءٍ، وَعَــنْ، كَــافٍ، إِلَى
مُنْــذُ، وَمُــذْ، حَتَّــى، كَــذَا وَاوٌ وَتَــا   فِي قَسَــمٍ، كَــامْنُنْ بِعِتْــقٍ لِلْفَتَــى
أَوْ بِإِضَــــافَةٍ بِمَعْنَــــى الــــلَّامِ   أَوْ مِــنْ كَلُبْسِــي ثَــوْبَ خَــزِّ الشَّــامِ
أَوْ فِي، كَمَكْــرِ اللَّيْــلِ، وَالخِتَــامُ   لِلــــدُّرَّةِ الصَّــــلَاةُ وَالسَّــــلَامُ
عَــلَى المُصَــفَّى مِــنْ خِيَــارِ العَــرَبِ   مُحَمَّـــدِ المُخَصَّـــصِ المُقَــــرَّبِ
وَالْآلِ والصَّــحْبِ المَيَــامِينِ الحِجَــا   أَبْيَاتُهَــا قَــافُ القَبُــولِ المُرْتَجَــى

فهرس الفوائد

الفائدة — الصفحة

فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة